

جمال البنا

ديمقراطية جديدة



دار الفكر الإسلامي
الطبعة الثانية

إهداء ٢٠٠٥

مؤسسة نورية و جمال البنا
جمهورية مصر العربية

دار الفكر الإسلامي

ديمقراطية جديدة

جمال البنا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اهداء الطبعة الثانية

الأخ العزيز؛

الدكتور محبوب عمر

الأخت العزيزة؛

الأستاذة منى عبدالله

عطاء .. بلا حدود

جمال البنا

مقدمة الطبعة الثانية

الديمقراطية المتجددة أبداً...

ظهرت الطبعة الأولى لهذا الكتاب فى عام ١٩٤٦ وكان يمكن أن تكون ديمقراطيته اليوم قديمة رثة بعد أن مضى عليها خمسون عاماً أو يزيد . . لولا أن أوضاعنا الاجتماعية والسياسية تجمدت . . ثم تمزقت بانقلاب ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وما تضمنه من أخذ ورد، تقدم وتخلف حتى وقعت هزيمة ٦٧ التى أخرتنا مائة سنة إلى الوراء . . وأصبحت ديمقراطية ١٩٤٦ أملاً لا يزال ينتظر التحقيق وقد دخلنا الألفية الثالثة . .

ولكن لعل العالم قد مضى بعيداً عن ديمقراطية الكتاب منذ أن أعلن الرئيس الأمريكى روزفلت نظامه الجديد، وحرياته الأربع، وأنطلق بسرعة الصاروخ إلى عوالم جديدة «الكمبيوتر» و«الإنترنت» و«العولمة» التى أشبهت «المسيا أو اليوتوبيا» التى تصورها رجال الاقتصاد، لا رجال الفكر أو الدين، وهى يوتوبيا يكون العالم فيها سوقاً واحدة . . له كنيسة واحدة هى البورصة التى تفتتح اليوم بصلوات هى أسعار العملات والأسهم والسندات . . ويكون معنى الحرية حرية دخول وخروج الاستثمارات والأموال والسلع، وليست الحريات الأربع التى تصورها الرئيس روزفلت أو الحريات التقليدية القديمة، كحرية المعارضة وسيادة الشعب والسلام داخل كل دولة، وما بين هذه الدول بعضها بعضاً .

والغريب إن هذه التطورات ، سواء كانت تجمد الوضع المصرى أو انطلاقة العالم الغربى تجعل لما جاء فى « ديمقراطية جديدة » أهمية خاصة . فهى بالنسبة لنا تعد أملاً وإلهاماً ورؤية تتطلب التحقيق وهى بالنسبة للعالم المنطلق بسرعة الصاروخ تذكرة لعلها تنفعه فى كبح جماحه . وتهدة سياقه وتبصيره بأبعاد حالت سرعة الانطلاقة دون أن يراها . . .

ولا ينفى هذا أننى عند مراجعته بعد خمسين عاماً من كتابته وجدتنى أقتصد شيئاً ما من حماسى لفكرة « الإنسان كفاية فى ذاته » لأن التطورات أثبتت أن الإنسان إذا ترك دون ضوابط الإيمان . فإنه يفسى على غلوائه لا لما يحقق سعادته ، ولكن لما قد يودى إلى دماره . .

إننا لم نفقد الثقة فى الديمقراطية - ولكن تطوراتها خلال الخمسين عاماً الأخيرة جعلتنا نتحفظ على بعض وسائلها ونقترح إحلال بدائل عنها . . وقد أعربنا عن ذلك فى آخر ما كتبناه وهو ما جاء فى كتاب « استراتجية الدعوة الإسلامية فى القرن ٢١ كما تقدمها دعوة الإحياء الإسلامى » وجاء فيه :

كان خيار أوروبا السياسى دائماً هو ما بين الديكتاتورية والديمقراطية ، ولا جدال أنه فى مثل هذه الحالة فإن الديمقراطية أفضل من الديكتاتورية . ويتعين الأخذ بها . ولكن الحقيقة أن خيار البشرية لم يحصر ما بين الديكتاتورية والديمقراطية . لأن هناك نمطاً ثالثاً من الحكم لم تستطع أوروبا بلوغه ذلك هو الحكم بالقانون ، ولم تستطع أوروبا بلوغه لأن القانون الذى يصلح أن يكون حكماً لأبد وأن يكون

موضوعياً يأخذ صفة القاضى المحايد . وقد عجزت أوروبا عن أن تبذل مثل هذا القانون وتجربتها فى الأنماط الثلاثة فى القوانين . اعنى القانون الرومانى ، وقانون نابليون ، والقانون السوفيتى يثبت أن القانون فى هذه التجارب الثلاثة لم يكن قاضياً نزيهاً ولكن قاضياً نزيهاً ولكن محامياً عن مصلحة بعينها ، كانت هى روما فى العصر الرومانى ، والبورجوازية فى قانون نابليون والحزب فى القانون السوفيتى ، ولهذا لم تسطع أوروبا أن تنهض بالقانون من مستوى المحامى إلى مستوى القاضى . وبالتالي أن يكون حكماً بين الناس .

على أن هذه قضية أخرى ، وإنما أشرنا إليها لكى يعرف بعض اناس أن الديمقراطية ليست وثناً يعبد ولا هى ثوباً all size يلبس . وأن الأمر أعقد من ذلك وهناك عوامل عديدة يجب أن تلحظ فى قضية الديمقراطية منها :

أ- أن الديمقراطية سواء نشأت فى أثينا على مستوى دولة المدينة ، أو فى بريطانيا بحم ظروفها السياسية الخاصة ثم انتقلت مع المهاجرين البريطانيين إلى الولايات المتحدة ، وسواء تأثرت بها الدول الاسكندنافية التى تجد إلهامها فى بريطانيا . نقول إن الديمقراطية لم تثبت قدمها إلا فى هذه الدول . بحكم ظروفها . أما فى بقية العالم فلم تنجح الديمقراطية فى تحقيق الاستقرار ، والسلام فى المجتمع . .

ب- أن هناك فرقاً بين الحرية والديمقراطية . ويغلب أن تبطل الديمقراطية بالحرية حتى ضد حرية الفكر ، بحيث تحكم المحكمة الاثنية على سقرط بالموت ، وتحكم المحاكم الديمقراطية الأخرى فى بريطانيا والولايات المتحدة على رية الفكر التى نجد مثلاً صارخاً لها

فى محاكمة المفكر الفرنسى المسلم جارودى بمقتضى قانون يحرم على أن كاتب أن يس قضية «المحرقة اليهودية» .

والديمقراطية عملياً - هى حكم الأغلبية التى لا تجد مانعاً من كبت الأقليات ، وتاريخها حافل بذلك . فالديمقراطية لا تعنى الحرية ، بل يمكن أن تكون - وكانت بالعل مراراً وتكراراً ضد الحرية .

ج - أن الديمقراطية تقوم على نظام الأحزاب ، والانتخاب على أساس الدوائر الجغرافية ، وقد أظهرت التجربة قصور هذين النظامين ، وتعرضهما للاختراق من قبل ذوى المصالح أو «اللوبي» التى تحكم نتيجة الانتخابات . ورأينا صورة مدوية له فى قدرة اللوبى الاسرائيلى فى الولايات المتحدة على تسخير مصالح هذه الدولة لخدمة السياسات الاسرائيلية ضد المصالح الأمريكية نفسها ، وبصفة عامة فيكاد يحكم النظام الانتخابى قانون جريشام عن «أن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة» فالمرشح المنافق يطرد المرشح الأمين ، ولا بد من التوصل إلى بديل عن نظام الأحزاب والانتخاب كما هما مطبقان (ولدينا هذا البديل) .

د - أن الديمقراطية فى الوقت الذى قد تكبح الفكر فإنها تفسح المجال للرأسمالية ورجال الأعمال لاستثمار أموالهم بما يحقق لهم الربح وتحول دون تدخل الدولة لتطبيق العدالة أو تحقيق التوازن بحجة أن أى تدخل من هذا يخل بآليات السوق . وكأن الشعوب قد خلقت لخدمة آليات السوق ولم تخلق آليات السوق لتكون فى خدمة الشعوب ، ونتيجة لهذا القصور ظهرت الدعوات الاشتراكية والفاشية التى ضلت هى الأخرى الطريق لأنها اشترت العدالة وضحت بالحرية . .

هذه بعض الملاحظات التى يمكن لدعوة الإحياء الإسلامى أن تقدمها للذين يعبدون الديمقراطية ويدعون لتطبيقها على كل دول العالم كما لو كانت شفاء من كل داء، ولدى دعوة الإحياء الإسلامى البديل الأفضل الذى عبرت عنه فى بعض رسائلها مثل «حكم القانون رؤية للحكم بالقرآن» أو البرنامج الإسلامى، الخ . .

وحتى يتم هذا فإن الديمقراطية على عجزها وبجرها حسناتها وسوءاتها أفضل، ويتعين الأخذ بها فى المرحلة الانتقالية .

وهناك بعد ، عامل جديد يعطى الكتاب أهمية خاصة ويكون مبرراً لاعادة طبعه ، ذلك العامل هو الأهمية المتزايدة التى أخذتها الديمقراطية فى الفترة المعاصرة بحيث أصبحت ورقة ضغط تلعب بها الدول الكبرى فى مساومتها للدول سواء كانت هذه الدعوى صادقة أو دعوية ، ونحن نتقبلها فى الحين . لأنها فى النهاية تمثل ضغطا على النظم المستبدة .

أعترف إن الفضل فى إظهار هذه الطبعة يعود للأخت العزيزة الأستاذة منى عبد الله التى تابعت كل كتاباتى القديمة ورأت ضرورة أعادة طبعها ، بعد أن لم يكن لدى نية إعادة طبع شيء منها ، ولعل أفيها بعض حقها عندما أهدي هذه الطبعة إليها وإلى زوجها الأخ الكريم الدكتور محبوب عمر .

وأخيراً فيجب أن أشير أن هذا الكتاب عندما نشر فى ١٩٤٦ حمل اسم «احمد جمال الدين» وهو الاسم الشخصى الذى كنا نستخدمه وأثرنا عليه بعد ذلك اسم «جمال البنا» .



مقدمة

بقلم المؤلف

يعرف الجمهور عادة - ولا سيما في مصر والشرق - الديمقراطية^(١) بأنها نظام للحكم يقوم على تمثيل الشعب بمختلف الطرق التي تؤدي إلى ذلك، ويتمتع الشعب في ظلّه بالحرية، وقسط من الحكم. وهو فهم صحيح إلا أنه عتيق، عاجز عن أن يساير التطورات الهامة التي أثرت في الديمقراطية طوال العشرين عاماً التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، والتي كان من آثارها أن تدخلت الدولة في علم الاجتماع، وشملت بنفوذها مسائله من تعليم إلى عناية بالصحة إلى تأمين ضد البطالة إلى تحديد حد أدنى لمستوى المعيشة. مثل هذه المسائل لم تكن لتدخل في اختصاص الدولة الديمقراطية القديمة التي كان همها الوحيد هو ترك الناس أحراراً ما أمكن ذلك. ولكن في عصرنا الحديث لم يصبح الحكم معناه «التسلط على

(١) الديمقراطية منحوتة من الكلمتين اليونانيتين Demos أى شعب و Kratos أى حكم وبذلك يكون المعنى «حكم الشعب»، وهذا يشمل ناحيتي الحكم: الخفوع والسيادة. ويرى الأب انستاس الكرملى أن كلمة Demos مخففة من «دهماء» العربية وأن Kratos منحوتة من «السوق» بمعنى الحكم وبذلك يكون الاسم عربى النجار والاستعمال.

الناس» أو سياستهم أو تركهم أحراراً، وإنما صار معناه لأول مرة «إسعاد الناس»، وعلى هذا الأساس . رأت الدولة من ناحيتها ووافقتها الجماهير، على أن حرية واحدة لا تكفى، وأن واجب الدولة أن تحقق ثلاث حريات أخرى للتخلص من الفقر والجوع والحرمان .

حتى لو كانت الحريات الأربع^(١) خدعة بارعة من خدع الحرب فإنها تُصوّر رغبة الجماهير فى البلاد الديمقراطية واتجاه الرأى العام فيها . وقد يكون هذا الاتجاه من ناحيته الداخلية أى علاقة الشعب بالحكومة، دليل ضعف يتتاب شيئاً فشيئاً الشعوب الديمقراطية التى كانت دوماً تنفر من الحكومة وتكره تدخلها ومساعدتها . ولو صح ذلك فإنه يوضح لنا أكثر جسامة الضرورة التى سيطرت على الرأى العام فى هذه البلاد القوية المتحررة حتى طلبت مساعدة الدولة وتدخلها .

(١) وجه الرئيس فرنكلن . د . روزفلت إلى الكونجرس رسالة يوم ٦ / ١ / ٤١ قال فيها :
« . . . وفى الأيام المقبلة التى ننوئ أن تحيطها بكل ضمان نتوقع أن يقوم العالم على أربع حريات إنسانية أساسية :

أولاً : حرية الكلام والتعبير ، فى كل بقعة من بقاع الأرض .

ثانياً : حرية كل فرد فى عبادة الله على طريقته الخاصة فى كل بقعة من بقاع الأرض .

ثالثاً : التحرر من ربة العوز . وهو إذا أفرغ فى عبارات السياسة الدولية كان معناه عقد اتفاقات اقتصادية تضمن لأبناء كل أمة عيشة راضية فى كل بقعة من بقاع الأرض .

رابعاً : التحرر من الخوف ، وهو إذا أفرغ فى عبارات السياسة الدولية كان معناه خفض السلام خفضاً عالمياً واسع النطاق حتى يستحيل على أمة أن تعتدى على جارة لها ، فى كل بقعة من بقاع الأرض .

والحقيقة أن الحريات الأربع ليست خرافة، على الأقل بالنسبة
لأمريكا والمجتمعات. كما أن التجاء الشعوب إلى حكوماتهم ليس علامة
ضعف أو دليل انحلال، والمسألة مسألة تقدم يسير فيه العالم قدماً بلا
توان، وتطور لاستطيع له وقفاً.

أما إنها ليست بخرافة، فلأن الشعوب بعد أن ظفرت بالحرية
السياسية طالبت بالتححرر من الخوف والعوز. وقد تطالب في المستقبل
بما هو أكثر من ذلك مما يعتبر حيثث ضرورة من ضرورات الحياة.

وأما أنها ليست دليل ضعف أو انحلال، فلأن عوامل العلم
والصناعة وتفاقم مشاكل المجتمع، هي التي ألجأت الناس إلى
الحكومة بقدر ما دفعت بالحكومة إلى الشعب. وناس هذا العصر
ليسوا أضعف من أجدادهم، بل لعلهم أقوى. ولكن الجزيرة المنعزلة
قديماء، التي لم يكن يطلب أهلها للانضواء تحت لواء الدفاع
الجماعي، لم تصبح الآن منعزلة، وحتم عليها تقدم فن الطيران أن
تفكر في أمنها وسلمها الذي لم تفكر فيه من قبل. والمصانع التي
كانت قديماً لا تتسع لأكثر من خمسين أو مائة عامل، وسعت الآن
الآلاف المؤلفة بحيث أصبح من الضروري أن تتولى الحكومة تنظيم
شئون الصناعة أو على الأقل تُشرف على ذلك.



ومن الناحية المقابلة، فإن الغلو في تقدير المعنى الاجتماعي
للديمقراطية وتحميله ثمرات الخيال الجامع والعاطفة المسرفة هو
من الأضرار بها وتشويهها، مثل تجريدتها من المعاني الاجتماعية
تجريداً تاماً.

ويجب أن تفهم الديمقراطية أنها نظام عملى يجب أن يسود الشعب والحكومة - إذا أجيد تطبيقه عاد عليهما معاً بالخير والسعادة والرفاهية، وإذا أسىء تنفيذه كان فى ذلك الشقاء والتأخر والانحلال. وعقيدة يجب أن تفهم الفهم الصائب الدقيق من كل فرد فى الشعب والحكومة وإلا انقلبت إلى ضدها ككل شىء آخر.

وكلمات الإخاء والمساواة بعيدة عن الديمقراطية، إذ أنها بطبيعتها تنافى المساواة، لأنها الميدان الحر للأفهام والعقول والأيدى. إن الديمقراطية هى أرض التمايز والاختلاف والتنوع، ويجب أن تظل دائماً هكذا. والفرق بينها وبين الأرستقراطية فى هذا هو أن تمايز الديمقراطية يقوم على أساس المواهب والاجتهاد من قوة جسمية أو ذكاء عقلى أو جمال جسمى. أو إرادة مصممة وثبات لا يتزعزع. وليس على ألقاب الشرف والجاه المتوارث والحسب والنسب، كما هو فى الأرستقراطية.

وهى وإن لم تفهم الإخاء إلا أنها تفهم الشرف، وتحفظ حقوق الغير، كما تحفظ حقوق النفس.

ومن العجيب أن الديمقراطية تحت هذا النظام، وبهذا الفهم تمثل الروح الاجتماعية الصحيحة النافعة. وذلك هو ما اكتشفتته الديمقراطية الجديدة. فان الشعب عندما يتحرر أفراده من شتى القيود التى تغلله يشعر من نفسه بحاجة إلى العمل فى المجتمع، وهو فى الديمقراطية الجديدة يفهم المجتمع الفهم الصحيح، أى قريته، وجمعيته، وناديه. فيؤدى عملاً اجتماعياً محدوداً ونافعاً.

وعلى العكس من ذلك تؤدي معانى الإخاء والمساواة المجردة من النظام إلى فوضى لا مثيل لها، يريد كل واحد فيها أن يعمل أكبر الأعمال، وأحبها إلى نفسه، ويصبح كل واحد مع الصائحين . وتفهم السياسة أنها تناحر وتحزب وخطب ومناقشات .

فالديمقراطية الصحيحة تبدأ بالنظام وتنتهى إلى الحرية، وتبدأ بالفردية وتنتهى إلى الاجتماعية، وغيرها يبدأ بالحرية ويختم بالاستبداد، ويبدأ بالاجتماعية ويختم بالفردية المقيدة بأسوأ معانيها .



هذه الفروض وأمثالها لا تدخل فى نطاق بحثنا الآن . والمهم هو أن الاختصار فى تعريف الديمقراطية على المعنى السياسى دون الاجتماعى أصبح لا يؤدي إلى تبيان معنى الديمقراطية . بل وأصبح يجردها من أعظم مميزاتاها .

ولئن كان ذلك جديدا منذ سنين قليلة على الديمقراطية، فإنه الآن ليس بجديد، وليس مناط الجدة فى الديمقراطية المؤلف عنها هذا الكتاب هو شمول الناحية الاجتماعية فحسب . بل إن هناك نواح أخرى نعتقد أن الديمقراطية لم تُعالجها حتى الآن، وقد أشرنا إليها هنا أحيانا من وجهة النظر العامة . وأحيانا من وجهة النظر المصرية . وما من ريب فى أن الدول الديمقراطية ستعالج هذه النواحي كل بأسلوبها الخاص . وقد تنتهى إلى مثل ما انتهينا إليه فى هذا الكتاب من النظم والأساليب، وقد تخالفنا أيضا فى كثير من النواحي، ولكننا نرى أن ما ورد به يعبر تعبيراً صادقا عن وجهة النظر المصرية والحالية،

وأنه إذا بدا غريباً بعض الشيء، فقد لا يبدو كذلك بعد سنين قليلة .
فنحن مضطرون إلى مسايرة العالم، مضطرون إلى المحافظة على
مقوماتنا التاريخية وتقاليدنا الخاصة . ومن هذا وذاك تتكون
الديمقراطية الجديدة التي نحاول أن ترسم المستقبل المصرى .



والكتاب كما سيرى القارىء عند مطالعته ينقسم إلى ثلاثة أبواب،
ينقسم كل منها إلى عدة فصول .

فالباب الأول عن عهد جديد فى عالم الآراء والنظريات . نبدأ فى
الفصل الأول منه بأن نحدد غاية الحضارة، والهدف الذى يجب أن
نعمل له وهو «أن يكون الإنسان غاية فى ذاته» ثم نشرح فى الفصل
الثانى فهما جديداً للحياة يقوم على فكرتين الأولى «الحياة للإنسان»
والثانية تحديد مقاييس ثلاثة علمية ودينية، وخلقية نحكم بها على
القيم والأوضاع . وخصصنا الفصل الثالث للدين والفكرة الأساسية
فيه هى وجوب التفرقة بين العقيدة الدينية، وبين التراث الإسلامى،
والأولى تمثل المعنويات الثمينة، ويجب الإيمان بها إيماناً نفسياً قلبياً،
ولكن الثانى يمثل لنا خليطاً من النظم والتقاليد والقواعد فيها الصالح
وفيهما الفاسد وعلينا اختيار الحسن وترك السيئ منها .

والباب الثانى فى خمسة فصول عن «الدولة» وأهم المبادئ التى
تضعها الديمقراطية الجديدة فى هذا الصدد هى :-

(أ) لا مركزية الدولة وتقسيم السلطات بين الحكومة المركزية وبين
المجالس البلدية وغيرها . والإعتراف بالجماعات الشعبية التى تنتشر

عادة فى المجتمع الديمقراطى من سياسىة واجتماعىة ودينىة .

(ب) تحديده مركز الحرية، ومركز النظام . والجمع بينهما ما أمكن ذلك وبكافة الطرق مثل الحديث إلى الشعب واللامركزىة . والتقاليد والزعامة .

(ج) إعتبار العدل الاجتماعى أحد أسس الدولة وهو يعنى إتاحة الفرصة للجميع ليبدأوا من مستوى قد يختلف فى بعض الناس عنه فى البعض الآخر ولكنه لا يجب أن ينزل عن المستوى الأدنى الذى تكفله الدولة ويدخل فى هذا المستوى تعميم التعليم، وضمان العمل، والتأمين ضد المرض .

(د) تقوية جانب المعنويات التى يمثلها الشرف والدين حتى يمكن صد عادىة المادىة الملحة على المجتمع الحديث والأنانىة، وضعف الناحىة الخلقىة، وإشعار الأفراد واجبههم نحو المجتمع .

وهذا بخلاف عدة إصلاحات صغىرة أرتأيناها فى الجهاز الدستورى الديمقراطى كالمعارضة والبرلمان، والأحزاب وغير ذلك . وهى إصلاحات من السهل الاهتداء إليها وإلى غيرها بعد اقرار المبادئ السابقة . . .

وفى الباب الثالث تحدثنا عن «المجتمع» فبحثنا عن الطابع القومى المصرى . وحددنا منزلة المرأة . وحاولنا أن نعالج إلى حد ما مشكلة النقد والعمل ثم تكلمنا فى الفصل الرابع والأخير عن «العاملين فى المجتمع» ، وأثرهم العظيم وواجبههم الثقيل .

* * *

ويجب أن يكون مفهوماً أن ما ورد بهذا الكتاب من آراء واقتراحات فى الناحية السياسية بصفة خاصة ليس الغرض منه قصر توجيه الدولة على وجهة خاصة أو اعدادها لحرب أو لسلام أو انتصار أو تكريس لمبدأ سياسى معين . ولكنها نتيجة التجربة وثمره البحث عن أعدل النظم التى تكفل للشعب الحرية والخير والسعادة ، ونحن حين ننادى بها نحذر أن تنسينا الرغبة فى الوفرة ، والعظمة ، والنظام . واجب الاحتفاظ بالحرية ، فإن التضحية بها فى سبيل التنظيم يمكن أن يُعد خطوة فى الطريق إلى الرق . .

فإذا قسرتنا الضرورات على نوع من التنظيم لانرى مناصباً عنه ، أو مفرأ منه ، فلا أقل من أن نحفظ دائماً بضمان يحول دون تحول توجيه الديمقراطية إلى تنظيم الديكتاتورية . وأن نعمل على أن يكون هذا الضمان يقظاً قوياً . ويمكن أن تكون معارضة البرلمان ونقد الصحافة هى هذا الضمان .

إن كل رئيس وزارة ديمقراطى ، طامح إلى إصلاح بلاده بالطرق الحاسمة السريعة ، يستطيع أن يعمل عمل الديكتاتور إذا هو اقنع الناس واكتسب أغليبيتهم ، فإذا لم يُقنع الناس فمن الخير أن لا تنفذ مشاريعه حتى ولو كانت صائبة ، لأن حمل الناس على ما لا يفهمون فائدته ولا يحسون صلاحه ، هو عبث وتبذير للجهود وسبق للوقت الملائم .

ذلك ما يجب أن يفهمه بعض الناس فى مصر ، ممن تستهويهم النظم الديكتاتورية أو الاشتراكية أو الثورات . ومن يؤمنون بالمستبد العادل ، والعمل الحاسم السريع . إن شعبنا وإن كان فقيراً جاهلاً

ضعيفاً، إلا أن فطرته سليمة يمكن الاعتماد عليها . ولن تنقذ الطرق الحاسمة والوسائل الديكتاتورية وحدها وطننا مهما كانت خارقة ، ولا بد أولاً من أن يؤمن الشعب ، وأن يفهم الناس ، ومالم يؤمنوا ويفهموا ويعملوا بوازع من وحى ضمائرهم ونفوسهم ، فليس لنا أن نأمل خيراً فى المعجزات التى يمكن أن تحدث على يدى المستبد العادل .

ليست المسألة مسألة عمل يقوم به بعض الأفراد فى حياتهم ويموت بموتهم . ولكن المسألة مسألة نظم يجب أن تظل باقية وتقاليدها تحمى الشعب ، وتهديه فى معترك الحياة وقواعد مرنة تسير الأزمان . من السهل أن يعمل الفلاح إذا أمر ، ولكن فائدة هذا العمل مشكوك فيها مالم يفهم ، والفهم أصعب من العمل ، والإيمان أصعب من التنفيذ ، والإرادة هى نقطة التحول الهامة فى الموضوع التى تبت فيه وتحكم عليه بالنجاح أو الفشل .

فالميدان الحقيقى للإصلاح السياسى والاجتماعى هو فى نفس كل فرد ، وواجب المصلحين والزعماء الآن أن ينبهوا الأذهان ، وأن يحملوا كل فرد على أن يعمل فى سبيل أرفع مستوى ممكن من الحياة يستطيع أن يحصل عليه .

إن الحلم الاشتراكى الذى يقضى بأن يفنى الفرد فى سبيل المجموع مفر ، جميل ، يوقع فى شباكه كثيراً من أصحاب العواطف السامية ، والمثل العليا . ولكن يقطعه مفزعة ، ونهايته بشعة مريعة ، ونحن نفضل عليه فى الناحية الاجتماعية المبدأ القائل «عش ودع غيرك يعيش» .

وفى الناحية السياسية المبدأ الذى ينص على أن «الدولة فى خدمة الفرد» ولن نستطيع أن نقول فى الديمقراطية الجديدة أن خير المجموع هو الهدف الذى نعمل له . لأن هذه اللفظة عامة ، مبهمة ، يمكن أن تستغل وتحول عن غرضها الأسمى . ولئن كان فيها نفثة من روح التضحية الكريمة . فإن الوجه الثانى لها ينبىء عن روح تجارية لا تأبه إلا بالجملة والأكثرية والأغلبية . ولكن الهدف فى الديمقراطية الجديدة هو أن يؤدى كل إنسان واجبه وأن يؤديه بأمانة الواجب بأمانة هذا هو شعار الديمقراطية الجديدة .

ويمكن طبعاً أن نحدد المعالم الأولى لواجب كل فرد ، على أن درجة الإيمان به والاخلاص له ، موكولة دائماً إلى نفس الفرد ، ونحن لانستطيع ، ولا ينبغى لنا أن نفكر ، فى أن نرغم شخصاً ما على الاقتناع بأن واجبه هو أن يفعل كذا . . . وكذا .

* * *

هذا الكتاب صبيحة عهد جديد . إنه ليس بالكتاب الفنى أو العلمى أو الأدبى ، ولا أحب أن يفهم كذلك . إنه خيط من النور يبدو الآن فى ازدهام النظم ، واحتشاد المبادئ قبل أن يفجأنا ظهور فجر ما بعد الحرب . فلا تؤخذ على غرة أو نوتى من حيث لانتسب .

ونحن مع ذلك ، لا نحتسب على الناس الإيمان بكل ما ورد بين دفتيه ، أو العمل على تنفيذ كل حرف فيه ، فقد يكون به من الأخطاء ما يدعو إلى تعديل بعض أوضاعه وتفصيلاته . ولكن النواة الأساسية للديمقراطية الجديدة ستظل كما هى ، بدون تغيير وستبقى الفكرة

العامة لها محتفظة فى مجموعها باتجاهاتها الرئيسية .

وفى عقيدتنا إن النظم التى وضعت للديمقراطية الجديدة أقدر من غيرها على النهوض بمصر خاصة . ونعلم من الآن أن بعض الناس سيرونها إغراقا فى الخيال ، وحلماً فى اليقظة ، وقد يكون فيها بعض المثالية الممزوجة بالأمل فى المستقبل ولكنها ليست على الإطلاق ، خيالا ، فنحن نبدأ ، مهما كان أملنا فى المستقبل وامكانياته من نقطة ثابتة هى الواقع .

وسيتساءل آخرون هل يمكن تنفيذ هذا النظام ؟ وكيف ؟ ومتى ؟ ومن يقوم به ؟ . . . ونحن نغجز عن الأجابة على هذه الأسئلة الآن . ولكن إذا لم يكن منها مناص ، فائنا نقول إن هذا النظام يمكن أن يقوم ، وأن ينفذ فى الوقت الذى يريد الشعب فيه تنفيذه ، عندما تجمع الأمة عليه ، ويؤمن الشباب به .

وحسبنا أننا نؤدى واجبنا ، وأئنا نضع هذه البذرة فى الأرض المصرية الكريمة ، مؤمنين أنها لن تضن عليها بالحياة التى تهبط للبذور الأخرى ، وإن المسألة ستكون مسألة زمن وليست مسألة استحالة .

ويسالونك متى هو ... قل عسى أن يكون قريباً .

ج . أ

الباب الأول

الأسس النظرية والفلسفية للمديمقراطية الجديدة

الفصل الأول : الغاية والوسيلة

الفصل الثاني : فهم جديد للحياة

الفصل الثالث : فهم جديد للدين

الفصل الأول

الغاية والوسيلة

فى محاولتنا البحث عن ديمقراطية جديدة سنضطر إلى الطواف حول المعالم الأولى للتاريخ الإنسانى . وهى رحلة كنا نود أن نجنبها القارئ لولا أنها لازمة . فان كل وضع سياسى لا يقوم على أساس من طبيعة الانسان لابد أن ينهار وإن استمر دهوراً ، وعلم النفس وعلم الاجتماع ، وهما العلمان اللذان يفسران نفس الانسان فرداً أو تبيعاً لدولة أو جماعة ، لا يفسران العوامل الأخرى التى يعينها الناس أكثر من أى شىء آخر عندما يقولون «التاريخ» . وهما كذلك لا يوضحان نتيجة محاولات الانسان . . وانبعاثاته وحركات المجموع ونشاطه . وهل كانت خطأ أو صواباً فشلاً أو نجاحاً بينما التاريخ - وتلك ميزته الكبرى - يصدر حكماً لامرده فى كل هذه الشئون لأنه حكم الزمن . فإذا كان الانسان مخيراً لا مسيراً ، فان التاريخ يكون عظيم النفع له . لأنه يضع تحت بصره النتائج من مقدماتها ، ويرسم له طريق النجاح ويوضح له السبيل المؤدى إليه . أما إذا كان مسيراً لا مخيراً فان التاريخ يكون عظة بالغة ، ويأخذ شكل المأساة لا يستطيع الانسان فيها أن يقاوم القوى الخارجية المقدرة عليه .

ونحن نرى أن الانسان ، وإن لم يكن إلا مجموعة من مجموعات الكون تسرى عليه نوااميس الطبيعة العليا ، وتحكمه نظمها وقوانينها ، إلا أنه له فى عالمه الخاص حرية الارادة والعمل وهو يستطيع أن يصلح

إذا أراد الإصلاح ووطن النفس عليه . وأن يفسد إذا أراد الفساد وعباً قواه له . . . وذلك هو التعليل الوحيد لمبدأ المسئولية فى الحياة والحساب فى الآخرة .

إن هناك ظاهرتين تلفتان نظر الباحث فى تاريخ التطور الإنسانى : الأولى هى «التقدم» الذى شمل حياة الإنسان وشتى المظاهر المحيطة به من عهد البدايات الأولى إلى عصر الفنون المعقدة والعلوم المركبة . . ولقد حدث أكثر من مرة أن سقطت الدول التى كانت تتزعم الحضارة وتقود الإنسانية ولكن سرعان ما كان يبرز من خضم العالم ، وغمار أممه وشعوبه ، دول أخرى أشد قوة وأعظم خبرة ودراية فتحمل الراية . . وتتقدم الركب . وعندما أذنت شمس الحضارة المصرية القديمة بالافوال تناول اليونان الشعلة المضيئة ، ومن هؤلاء تسلمها العرب . . وسلموها بدورهم إلى أوروبا التى لا تزال متشبثة بها . تأبى أن تفلت من يدها . . وكل مرحلة تالية من هذه المراحل تفوق المرحلة التى قبلها ، فالعالم يتقدم ويسير إلى الأمام بخطوات واسعة . .

ولكن الظاهرة الثانية تصدم الباحث ، فإن هذا التقدم العظيم الذى وسع آفاق الحياة ، ورفع مستوى المعيشة وشمل كل مظاهر الإنسان لم يمس النفس الإنسانية إلا مساً رقيقاً هيئاً لا يكاد يحس . ولم يغير من معالمها إلا أسهل نواحيها حتى ليتمكن أن نقول إن نفس الإنسان فى القرن العشرين لا تتميز عن نفس الإنسان فى القرون الأولى . . ولا يزيد نصيبها من النبل والكرم ، والحب والشرف ، والعفاف والارادة عن نصيبها القديم فى عصور لم تتقدم فيها الحياة هذا التقدم ، بل إن هناك من يرى أن الحضارة الحديثة قد جنت على النفس

الإنسانية وأن تقدم العالم كان على حسابها . . . ولنا فى حاجة على كل حال ، إلى هذا الزعم ، ويكفى جداً أن نقرر الواقع المعترف به وهو أن التقدم سار بمعزل عن النفس وأن نفس الفرد الحديث إذا لم تكن أضعف من نفس الفرد القديم فإنها ليست أقوى منها . . . وأن تقدمها لا يعادل تقدم الحياة والمظاهر .

وننتج عن ذلك ما نراه ونحسه ، وما يشكو منه العالم بأسره أعظم الشكوى ، وهو اتساع مسافة الخلف بين النفس والحياة . . . وعجز الأولى عن مسايرة الثانية وعدم تمكنها من السيطرة سيطرة حازمة على القوى الهائلة والسلطات الواسعة ، والآفاق العريضة التى ذللها العلم وأخضعها العقل واستغلها لخدمة الإنسان وترفيه حياته .

لا بد إذاً من خطأ وقع فيه الإنسان عندما بدأ تقدمه السريع ، فهل ذلك الخطأ أنه لم يقيد نفسه بمبادئ الخير والفضيلة؟ وأنه ترك العنان لأهوائه وشهوته؟ هذه دعوى جميلة ، فلنحاول أن نمحصها ببعض التفصيل :

اهتدى الإنسان إلى النظم والمبادئ عندما كان يبحث عن وسائل التقدم والقوة ، وقد انتفع طويلاً بها ، على أن التجربة أظهرت عيوباً جمة فى اتباع هذه المبادئ . فهى تبدأ كثمرة الفكر . ونتيجة التأمل - ولعل ذلك هو أصل اشتقاق الكلمة - ومعنى هذا أنها تكون عندئذ أفكاراً حية أخرجتها النفس إلى العالم بعد تفكيرها وتأملها فى ظروفها ، فهى مولود سليم قوى يتلاءم مع الجو والزمن الذى ولد فيه . ولكنها بعد ذلك ، لا تلبث أن تخدم وبعد أن كانت هى نتيجة التفكير تصبح هى مبعث التفكير فيتقيد بها الذهن ويدور حولها ولا يتعداها ، وبعد أن كانت أداة إصلاح تُصبح هى الغاية التى تصلح

النفوس على شروطها وتُصاغ في بوتقتها . وعندئذ تموت الحياة المبتكرة المنشئة إذ أن المبادئ في حد ذاتها ليس لها حياة . وإنما تستمد حياتها من النفس ، وتكتسب ضوءها من انعكاس ضوء النفس عليها . وجمود النفس على مبادئ بعثتها ظروف خاصة قديمة معناه عقمها وعجزها عن التفكير .

وقد لوحظ أيضا أن مبدءاً واحداً فيه صلاح البشرية الكامل لم يوجد بعد ، فالدين مثلاً يصلح نواح كثيرة في المجتمع ، والعلم له نصيبه الذي لا ينكر ، والمبادئ الاقتصادية تساهم مساهمة مشكورة ، ولكن واحداً منها لا يمكنه أن يقوم بالإصلاح كله . ومن سوء الحظ بعد ذلك أن تقديس العالم للمبادئ يقوم على طبيعة تأبى المشاركة ، فهو يقتصر على الإيمان إيماناً تاماً بمبدأ واحد ويهمل المبادئ الباقية . فالعالم القديم قدس الدين ، والقرون الوسطى قدست الفروسية والعصر الحديث قدس العلم والاقتصاد . وكل واحد من هذه الثلاثة نفع كثيراً ، وأضر كثيراً . ووجه الضرر أن الإيمان به وحده يترك ثغرة لا يصلحها إلا المبادئ الأخرى التي لا يسمح لها بالظهور . . .

ومما زاد في متاعب الإنسانية ، وآخر تقدمها أن النظام بقدر ما يكون مثالياً بقدر ما يستلزم شبكة من النظم الموضحة والمساعدة والمفسرة ، ولكن هذه الشبكة من النظم والاشتراطات ليس لها أساس ثابت وتحتاج هي الأخرى إلى نظم مساعدة ، وهكذا ، وفي النهاية لا يجد سوى ذلك المزيج العريق التليد من غرائز وتقاليده ووراثته جنسية وجسمية وأثار تربية وعادات وبيئة ، ذلك المزيج الذي نسميه «النفس» . فالمبادئ وحدها ، وإن كانت رمز السمو الإنساني ، إلا أنها عند

التنفيذ العملى، ولدى الجماعات والجماهير، تعجز عن أن تمنح الإنسانية ما تطمح إليه من هدوء وإستقرار وسعادة وإن استطاعت أن تُحرز لها تقدماً، وأن تدفع هذا التقدم من مرحلة إلى أخرى .

إذن هل يكون هذا الخطأ الذى وقع فيه الإنسان هو تجاهل النفس؟ نعم، ما من ذلك بد، ولكن مما يصعب مهمتنا فى استخلاص الحقائق الخاصة بهذه النقطة أن الناس لا يفهمون من كلمة النفس سوى «المبادئ» التى تناولناها بالنقد . وكان من نتائج هذا الخطأ أن معرفة الشرق التليدة للنفس، وأثرها . . ومحاولة إصلاحها بطريق الأديان وغيرها قد تحولت سريعاً إلى جهاد فى سبيل هذه المبادئ، وليس فى سبيل النفس أو بالأحرى فى سبيل جزء من النفس، وليس كل نفس . ومثل ذلك نهج الغرب فى حضارته العصرية، فتجاهل المعانى الروحية والمعنوية للنفس، وأسرف فى النواحي المادية والعلمية والصناعية مما كان سبباً فى نشوء مشاكل العصر الحديث وتضخمها من حروب وثورات وأزمات ومجاعات .

لذلك نرى من الخير أن نستعيض عن كلمة «النفس» كلمة الشائكة بكلمة الإنسان السهلة الواضحة . ونحن نعنى بالإنسان المعنى الكامل للنفس أى كافة انبعاثاتها وعواطفها التى تتمثل فى القلب والعقل ، الجسم والروح ، المبادئ المتتقة الممتازة ، والغرائز الحيوانية العمياء .

وهذا التعبير يحل لنا المشكلة ، فإذا كان تخبط البشرية فى جهادها نحو التقدم بدون غاية ثابتة أو هدف معلوم وتمسكها بالمبادئ الطاغية ، والنظم الجامدة . . وتجاهلها للنفس وكثير من معانيها وانبعاثاتها وعواطفها هو السبب فيما نراه من نقص وما نحسه من اضطراب فإن

إصلاح ذلك كله يكون بأن نجعل الإنسان نفسه ، بذاته وفى ذاته ، هو الغاية التى يجب أن تهدف إليها الحضارة وتعمل لها .

وليس يعيننا إلا قليلا أن يكون « كانت » هو أول من اهتدى إلى تحديد هذه الغاية ، ووضعها فى هذه الصيغة البليغة الموجزة ، ولكن يعيننا بالأكثر أن نحسن فهم هذه الغاية فلا نعتقد الغرض منها هو نبذ المبادئ ، وطرح أحكامها ، والتحلل من قيودها . فالمبادئ ضرورية للحضارة ، ولكن معناها أن نتجنب الملابس السيئة التى أحاطت بتقديس المبادئ أو فهم النفس فهما ناقصا مشوها ، والتى تكون مادتها من التعصب والجمود ، وسوء الفهم وضيق الأفق . واضطهاد المخالفين وإعناتهم . وقد أثارت المبادئ حروبا صليبية فى العصر القديم . وحروبا فاشية ونازية فى العصر الحديث .

ولازم الفشل التجربة الانسانية طوال العصور فى اتخاذها المبادئ قوانين وقوى حركتها وحاطها التعصب ، واستغلتها الأهواء والميول ، وتصرف فيها الانسان بما أخرجها عن دائرتها الأمانة اما اتباعاً لبواعث فى النفس تجاهلتها المبادئ واما تلبية لنداء التطور الذى يسير الإنسانية إلى مصيرها .

وفى غاية الديمقراطية الجديدة ستكون المبادئ فى خدمة الإنسان كممثل عليا لائحكم بالسلطة الباطشة وستكون الحرية فوق مرتبة المبادئ لأنها الممثلة للانسان . وإن كان واضحا أن الحرية بدون المبادئ لاتعنى إلا الفوضى والتحلل ، فنحن فى مأزق دقيق وسنعذر حتما إذا رفضنا تمثيل المأساة القديمة ومحاولة البحث عن غاية أخرى ، والمغرض وحده هو الذى يرمينا بالتحلل ، والفوضى ، على أنه إذا قدر علينا يوما ما أن

نفاضل بين مبادئ جامدة وظلم واستعباد وبين حياة حرة وتحلل وفوضى فإننا سنختار الكفة الثانية وهى ما نعتقد أنه أخف الضررين . .
وأظن أن أنصار المبادئ يوافقوننى على أن الإنسان عندما يكون قويا ولا ينقصه إلا التوجيه فإن ذلك يكون أسهل مما لو تيسر له التوجيه دون القوة ففي الحالة الأولى يكون من السهل أن يؤمن بالوجهة الصحيحة بعد اقتناعه ، ولكن فى الحالة الثانية يكون التوجيه كالتية الطيبة لعمل لا ينفذ أبداً .

ليس الشر قويا ، كما يقدره بعض الناس ، إن قوته هى فى الحقيقة ضعف النفس والضعف فى ذاته أعظم الشرور وأفضل الطرق لمحاربته تكون فى ميدانه الأسمى ميدان النفس ، وليس فى صورته الخارجية التى يعرفها الناس .

* * *

وثمة ناحية أخرى للموضوع فنحن قد برهنا على صلاحية هذه الغاية بالأدلة السلبية أى بإظهار الفوضى التى أصابت العالم من جراء عدم اتباعه لها . ويبقى أن نبرهن على صلاحيتها من الناحية الإيجابية أى بالنظر فيما يعجنه العالم من الخير العميم إذا هو وضع هذه الغاية نصب عينيه وسعى إليها وعمل لها .

عندما وضع «كانت» هذه الغاية . كان يريد أن يوضح هدف الحضارة الأوروبية وغايتها . لكن الأمم الأوروبية لم تؤمن بهذا الهدف إيمانا تاماً . فطبقت بعض نواحيها ، وأهملت البعض الآخر . ونستطيع أن نقول إن كل ما فى الحضارة الأوروبية من جمال ورواء هو نتيجة لاتباع هذه الغاية . . وكل ما فيها من شر وإثم وطغيان واضطراب هو نتيجة

لمخالفتهما فالحرية والتسامح ، وتقدير الكرامة البشرية لكل فرد لغير ما سبب سوى أنه إنسان ومهما كان جنسه ودينه ، وبلاذه ، صغيراً أو كبيراً ، غنياً أو فقيراً رجلاً أو امرأة إنما هي تطبيق لناحية من نواحي هذه الغاية . كما أن الحروب والاعتداءات ، والأثرة ، هي صفات تنافي روح هذه الغاية وهي مبعث شرور أوروبا . . ومصدر شكواها . .

لقد وصل العالم إلى درجة عظيمة من الرقى الاجتماعى بفضل اتباعه لبعض أهداف هذه الغاية . ولو اتبع أهدافها السياسية لاستكمل رقيه ، وتمدينه . . وليس مما يعيب هذه الغاية أن أوروبا لم تنفذ ما تقضى به فى بعض النواحي وبصفة خاصة فى الناحية السياسية .

ويقينى أن العالم لن يتقدم ما دام بعض الناس ، أو بعض الدول ، تؤمن باستعباد الإنسان وتسخيريه واستغلاله وتعالج نقص الحياة بالعقاب . والبطش والانتقام . . وتمسك بالنظم الجاحدة والتقاليد البالية ، وتجاهل أن الإنسان فى جميع الحالات يجب أن يكون ، بذاته وفى ذاته ، الغاية التى ليس وراءها غاية . .



هذه هي الغاية أما الوسيلة إليها فكثيرة متعددة . . فهناك الوسيلة السياسية من ضمان الحريات وكفالة الحقوق السياسية وهناك الوسيلة الاجتماعية من تربية سليمة وبيئة صالحة وهناك الوسيلة الاقتصادية من توفير للرغد وتحقيق للوفرة ومحاربة للعوز والحرمان ، وهي كلها وسائل هامة وضرورية سنتناولها بالتفصيل فى الفصول القادمة . ولكننا نريد أن نشير هنا إلى وسيلة أخرى أهم من هذه الوسائل . . وألزم لتحقيق الغاية . . تلك هي تحسين النسل ورعايته من كافة

النواحي البيولوجية حتى نستطيع أن نوجد جيلاً جديداً ، لا يكذب ولا يخدع ، ولا ينافق ، جيلاً قوياً يستطيع أن يحقق ما يؤمن به وينفذ ما يريد . . . جيلاً لا تتحكم فى فؤاده وقلبه الأهواء والشهوات ولا تسيطر على ضميره وعقيدته الأوهام والترهات . . . إنه ليكفى أن نلقى نظرة خاطفة على الشوارع التى تعج بالآلاف من المخلوقات التعسة البائسة التى جنى عليها الآباء والأمهات لتتأكد من أن هؤلاء الناس أعجز من أن يتحملوا تبعات الحرية الكاملة ، وأضعف من أن يحققوا غاية الديمقراطية الجديدة التى تفترض القوة النفسية والجسمية والبسطة فى العقل والإرادة ولا تستطيع الدولة ولا المجتمع مداركة هذه الأخطاء أو إصلاح وجوه النقص .

فإذا كان أبناء هذا الجيل ينوءون بوزانة سيئة تثقل كواهلهم وتهبط نفوسهم . . . وإذا كانوا قد دفعوا الكثير من هنائهم وسعادتهم ثمناً لأخطاء الآباء والأمهات وتكفيراً عن ذنوب لم يقتربوا ، فمن الواجب عليهم أن لا يحملوا أبناءهم هذه التركة الثقيلة وأن يكونوا أنبل وأشرف فيعمل كل واحد منهم على أن يكون ابنه خيراً منه وحفيده خيراً من ابنه ، فإذا تحقق ذلك أجيالاً متعاقبة . فسيكون أعظم ضمان لتقدم الإنسانية ، ومالم يتحقق ، فإن الوسائل السياسية والاقتصادية لا تجدى إلا فائدة محدودة .

يجب أن يسأل كل واحد نفسه ، وهو يقف على عتبة الزواج المقدسة : هل فى نيته أن يقذف العالم بمخلوقات مشوهة ضعيفة ؟ وأن يزيد فى آلام المجتمع ومشاكله وأن يخلف وراءه أمثلة حية للعجز والجنون والعوز والجهل والخوف والذل ؟

يُدهشنا حقاً عدم الاكتراث الذى يقابل به الناس الزواج والنسل فإنهم لا يكلفون أنفسهم التفكير فى تبعات هذا العمل العظيم الذى يقدمون عليه ، فإذا أثمر هذا الزواج ثمرته أطفالاً ضعافاً هزالاً لم يعرفوا ما يجب عليهم أن يفعلوه سوى ما تقضى به الغريزة . فهم يمنعونهم من اللعب بالنار ويدفعون عنهم الموت . ولكنهم لا يدفعون عنهم الضعف ويجهلون جهلاً تاماً النواحي النفسية والاجتماعية فلا عجب بعد ذلك إذا نشأ أطفالهم نشأة سيئة وإذا سادت نفوسهم الأثرة والأنانية والكذب والملل والفوضى وعدم معرفة آداب المجتمع أو التقيد بها .

نحن لا نطلب من كل أب أن يكون عالماً فى التربية أو خبيراً فى علم النفس ، فإنه يستطيع بوسائل سهلة أن يودى واجبه نحو أطفاله ، وفى جلسات الوجبات الثلاث مثلاً يجد مناسبة طيبة لكى يفهم أبناءه ويفهمهم بالتالى ما يشاء بعيداً عن طرق التعليم وأساليبه ويمكنه أن يذهب بهم إلى الطبيب مرة كل شهر . فلا يحتاج بعد ذلك إلى زيارته لعمل عملية أو خلع ضرس . . وهو يستطيع أن يطمئن عليهم فى المدرسة بمقابلة أساتذتهم وسؤالهم عن نقط الضعف فيهم ، ومعرفة أصدقائهم فى المدرسة ومدى تأثيرهم .

وبمثل هذه الطرق السهلة تستطيع الأم أن تقوم بنصيبها فى تربية الطفل فتعوده مثلاً كراهية الكذب والنفاق وتأخذه بعادات منظمة ، تبدو تافهة ، ولكنها عظيمة القيمة فيما بعد كأن يعتمد على نفسه فى لبسه وترتيب حجرته ، وكل ما يستطيعه وأن ينظم أوقاته ويحافظ على مواعيده . . ويتحمل قسطه من المسئولية ، فإن هذه العادات ستكون

الحارس الأمين . والحصن الحصين للطفل فى فترات المراهقة الحرجة وفى وحدة الشباب والطلب العصبية . .

إذا صح ما يقولونه من أن الإنسان مسير لا مخير ، وأن مصايره محفوره على جبينه ، ومرسومة على كفه . . بأساير وخطوط يقرأها علماء الفراسة ، فأقرب من ذلك وأصح أن نقول إن الإنسان مسير فى الحياة بأثر والديه ، وما غرسا فى نفسه من طباع ، وما نميا من ميول وما أورثاه من مزاج . إن الرجل ينظر إلى الناس فى المجتمع بنفس النظرة التى كان ينظر بها طفلا إلى المنزل وإلى والديه ويطبق عليه ما سبق أن طبقه عليه . . وهذه هى الأهمية الخاصة للطفولة . . وليست تعليم القراءة والكتابة . فإن تربية الوالدين هى التى ستقرر مصير الرجل وهل يكون شجاعاً أو جباناً صادقا أو كاذبا ، صريحا أو منافقا ، ماضيا أو متردداً خجولا متعزلا أو جريئا اجتماعيا وتلك نواح لا تخطر لكثير من الآباء والأمهات . . ولو فكروا فيها لعرفوا قداسة المهمة الملقة على عواتقهم . .



إن اتخاذ هذه الغاية . . واستخدام هذه الوسيلة لايزال بعيداً ، ليس عن مصر فحسب ، ولكن عن معظم بلاد العالم ، وليس من الضروري أن تبلغ هذه الغاية الآن . . وربما لا تبلغها كما لا تبلغ الكمال المنشود . . ولكن المهم هو أن نسير فى طريقها . . فلماذا لم تبلغها فى المستقبل ذرية جيل لم يزل فى الإصلاّب ، فانها على كل حال ستكون أفضل ، وأرقى وأعظم من آباؤها وأجدادها .



الفصل الثانى

فهم جديد للحياة

ربما يرى القراء فى هذا العنوان مبالغة كبيرة . وقد يهز بعضهم رأسه ويقول «فهم جديد للحياة ، ماذا يعنى ذلك . ؟

ونحن نؤكد للقراء جميعاً أنه ليس فى هذا العنوان أية مبالغة ، وأنها نعنى تماماً دلالة هذ الألفاظ الثلاثة ، فإن فهمنا للحياة - إن كان ثمة فهم - فهم خاطئ أو هكذا نراه إذا قسناه بمقياس غايتنا ، كما أنه ليس من البعيد أن لا يكون لنا فهم خاص أو مذهب معين فى النظر إلى الحياة ، والحكم عليها وأنها إنما نستعيد المذاهب المتباينة ونتقمص اللبوس المختلفة وإن كنا فى هذه الحالة قد اتخذنا مذهباً وهو الارتجال والحيرة وعدم الثبات على قاعدة أو الإيمان بفكرة وهو ما لا يقل عن المذهب الخاطئ ضرراً وفساداً .

والحقيقة أن هاتين الحالتين موجودتان فتمة فهم قديم خاطئ للحياة يتمسك به بعض الناس ، إما لزيغ فى نفوسهم وضعف فى أفئدتهم ، وقصور فى مداركهم . وإما للرعاية المطلقة التى يحيطون بها كل قديم وهذا أحدها ، وثمة ذلك المذهب الثانى من الحيرة والتبيليل الناشئين من استبانة البعض الآخر من الناس عقم الفهم الأول ومحاولتهم الوصول إلى فهم جديد ومذهب واضح .

أما الفهم الأول الخاطئ للحياة فقد تحدر إلينا من فهم الشرق لها .

فقد أدرك الشرق منزلة النفس . وكانت فلسفته جوهرية تقوم على اللب دون القشر والجوهر دون العرض ولكنه أخطأ فى ناحيتين الأولى أن معرفته للنفس كانت ضيقة وقاصرة . والثان وهو وليد الخطأ الأول ، أن الوسائل التى التجأ إليها لإصلاح النفس وتقويتها كانت وسائل تحقق الفهم الضيق للنفس من مران قاس . وتحديد للحرية . وإقامة سور من التحريم وسد الذرائع ، وتوقى الفتنة ، وهى أمور لوحظت فى قديم تاريخ الشرق وحديثه ، ولم يلبث أن انتهى به الحال إلى أن قلب الأوضاع فاتخذ من الغاية وسيلة ، ومن الوسيلة غاية كما يقضى بذلك مبدأ انحطاط القيم فصار همه استعباد النفس ، وتشويه الحياة .

وربما كانت هناك وجهة نظر أخرى أخذ بها الشرق فمن المعقول أنه فى مغالاته للنفس ، حسب حساب ما بعد الموت ورأى أن الحياة الأخرى هى الحياة الباقية وأن حياتنا الدنيا إن هى إلا نقلة ومعبر . ولا بد أن الإيمان بذلك قد استلزم من الناحية العملية إهمال الدنيا ، وعدم الاكتراث بالحياة . لأن الشرق وإن اتخذ المبدأ الذى يقول «اعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً واعمل لآخرتك كأنك تموت غداً» فإنه لم يستطع أن يحقق إلا الشطر الثانى منه .

هذا الفهم الذى هو فى حد ذاته خاطئ . زائداً الآثار السيئة التى أضيفت إليه فترة الاضمحلال السياسى . والتقهقر الاجتماعى محا الشعور بالحياة ، وجعل الناس يعيشون بلا تفكير ، ويشعرون أنهم أعجز من أن يحققوا لأنفسهم ما يصبون إليه من حياة وأورثهم من الرضا بالأوضاع الخاطئة . . والإسلام إليها ما يحول دون إصلاحها أو الثورة عليها . وهم بصفة عامة يشعرون أن مصاير الحياة ليست فى

أيديهم وأن مقدراتها تعطى وتوهب ولا تؤخذ أو تفتصب . وقد نجد
مصدق ذلك عشرات من الأمثال والحكم يستشهد بها الناس في
فضل القناعة والرضا أو لوحات من الشعر يكتبون فيها

ملك الملوك إذا وهب لا تسألن عن السبب
الله يعطى من يشاء فقف على حد الأدب

* * *

وأما الارتجال والتخبط وعدم التقيد بفكرة خاصة أو اعتناق فهم
معين فانه يعود إلى ظهور فساد المذهب القديم وعدم استساغة الكثير
من الناس له ، وتأثرهم بالفهم الغربى مع عدم تمكنهم فى الأوضاع
الحالية من تنفيذ ما يقضى به هذا الفهم . بل وربما عجزوا عن فهم
بعض مراميه وأغراضه .

* * *

ويقوم الفهم الغربى للحياة على تقديس « النفس » أيضا وإن ظن
بعض الناس غير ذلك ولكن الغرب فهم جزءاً من النفس ، هو الجزء
المقابل لما فهم الشرق . ولجأ إلى الوسائل التى تلائم هذا الجزء من
حرية ، وعلم واستغلال طليق لكافة المواد .

والخطأ الذى وقع فيه الغرب هو نفس ما وقع فيه الشرق فإن
اقتصاره على ناحية واحدة وتجاهله الشطر الثانى من النفس يعرضه
لأن يفرض هذا الجزء الواحد ديكتاتورية مطلقة ينعدم فيها التوازن
الذى يتأتى من وجود جزء مقابل ، يحقق مع الجزء الأول ، وحدة
الإنسان وبالتالي يهدده بأن تتقل الغائية والموضوعية من الإنسان ،

والحياة إلى الأساليب والوسائل كما حدث في الشرق وكما يحدث الآن في الغرب من استخدام العلم والصناعة في التدمير والهلاك .

ولاشك أن كلا من الفهمين خاطيء ، له اضراره . وقد يكونان على درجة واحدة من الفساد من وجهة نظر الغاية العامة ، ولكنهما في فهم الحياة بالذات يختلفان فالغرب قد اعتنى بالخطر الحيوى من النفس ، واختار الجزء المشرق المضى منها ، بينما اهتم الشرق بالجانب الأخرى عنها وخاض غبار عالم من الإيهام والغموض فلا شك أن فهم الغرب للحياة يفضل فهم الشرق . وإن كانا في النهاية يشتركان في أن خطراً يهددهما يأتي من إسراف كل منهما في ناحية واحدة وعدم اهتمامه بالناحية الأخرى ، ويتمثل هذا الخطر للشرق في شكل الموت والعدم والخمول ، بينما يتمثل للغرب في صفة الانفجار والتوسع والتضخم ، فالهنود يستعبدون باسم الدين وينحط مستوى حياتهم تحت سلطة التقاليد حتى يقودهم ذلك إلى الموت البطيء ولكن الأوروبيين وإن عاشوا حياة طيبة إلا أنهم معرضون دائماً لعوامل الشطط كالحروب وما إليها من غارات جوية وتقلبات اقتصادية . .

وقد استطاع الغرب بفضل مجهوده الجبار ، وعمله الدائب في سبيل الحياة أن يستخدم موارده الطبيعية ويسخر القوى والعناصر ، فحبس البخار ، وأجرى الكهرباء على الأسلاك والتقط الموجات التاثية فنظمها وحملها رسائله ، وصوره ، وكلامه ، ورفع مستوى المعيشة إلى درجة لم يشهدها العالم من قبل واتاح للعمال والفلاحين أن يتمتعوا بطراز من الحياة لم يكن ليحلم به الإنسان في الزمن الغابر أو يستطيعه الثرى في العصر القديم لأنه لا يقوم على الثراء والوفر

فحسب ولكن على العلم والصناعة أيضاً.

والحياة هناك تنمو بقوة، وتتفاعل بإخلاص وتجد الوفرة ، والإيجاب، والحركة فى كل شيء والشاب يحسن اللهو ، كما يحسن الجد وهو يحب بإخلاص ويكره بإخلاص وله ذوق خاص . وعقيدة واضحة ولا يخشى الحياة أو يخجل منها .

وأهم من ذلك أن هذا الفهم للحياة قد تأصل فى الغرب وأصبح فطرة ثابتة تظهر فى كل حركة وسكنة . فى اللبس والأكل والشرب ، وفى تنسيق المنزل وتقسيم الوقت ، وفى الحرص على اللهو وحسن الاستمتاع بالحياة ، وفى تميز العمل وتنظيمه ، وفى الرياضة والموسيقى ، والآداب والشعر وفى الحرية الممنوحة لكل فرد . . والاحترام المتبادل بين الجميع .

ومن عجب أننا نجد رغم التمسك بالحياة ، والتشبث بها التضحية الكريمة تملأ الأفئدة ، وذلك يرجع إلى أن الحياة نفسها هى حياة المجموع . وليس حياة الفرد ، وقد جرت نوااميسها على العناية بالمجموع . وإهمال الفرد . لذلك فإن الوازع الحيوى يدفع الأفراد فى الغرب إلى التضحية بحياتهم عندما تستلزم ذلك مصلحة المجموع . إن الحياة ليست هى المعيشة ، ويجب أن نفرق بينهما . وليس القتل أو الموت هو نقيض الحياة . ولكن الحياة السلبية أو الذلية هى نقيضتها والتفانى فى سبيل الحياة هو أعظم عمل حيوى وإن لم يكن شيئاً آخر غير الموت بالنسبة للفرد . والحياة بعد ذلك ليست أسلوباً واحداً أو نهجاً ضيقاً ولكنها مطلقة عامة واسعة الميادين ، متعددة النواحي لذلك يضرب الغربيون بسهم فى كل شئ ، ويرحلون تحت كل نجم

ويعملون وسط الصينيين والزنج للفن والتجارة والعلم والحكم
ويستعينون بالهزل على الجد وباللعب على العمل . وكما يخرج
التجار لاستغلال الذهب والمناجم يعمل السياسيون لاستعباد الناس ،
واحتلال بلادهم وتخرج الراهبات لكفاح الأوبئة والدعوة الدينية .
وكلها من أساليب الحياة .

* * *

هذان فهمان للحياة ، ونظرتان إلى الأشياء ، ليست نسبتهما إلى
الشرق أو الغرب إلا تقسيماً للموضوع فحسب ونحن نستطيع أن
نقول إنهما يمثلان القديم والحديث ، الماضي والحاضر ، ونستطيع أن
نرمز إليهما بحرفين مثل أ ، ب ومن الخطأ أن نتمسك بأحدهما لأنه
انبعث من الشرق أو ننبذ الثانى لأنه صدر عن الغرب ، لأن الفرق
الشاسع الكبير بينهما لا يعود إلى اختلاف أساسى فى الجنس والعرق
والسلالة ، وإنما يعود إلى التسلسل التاريخى الذى قضى على الشرق
بأن يسيطر فى طفولة البشرية وبداءة حياتها وقت أن كان الإنسان
ضعيفاً أمام الطبيعة وقواها الغاشمة فلجأ إلى القوى الغيبية يستظهر
بها . ويستمد منها المعونة والحماية . ونشأت لذلك ميوله الدينية
واهتمامه بنواحيها . ولما تقدمت الإنسانية بمحض التطور الحيوى ،
وغثت بمرور السنين والأعوام وتحنكت بالتجارب والاختبارات ،
تقدمت فى الفهم وحولت اهتمامها نحو الواقع والحياة وجابهت مثل
المشاكل التى يتعرض لها الرجال عندما يتركون وراءهم أحلام الطفولة
ومخيلات المراهقة .

وإننا لنجد قصة التطور البشرى تتكرر مرة كل جيل فى نفس كل فرد

فهو يبدأ حياته مثلما بدأت به حياتها من الأوهام والتصورات اللانهائية ثم يتقدم رويداً رويداً نحو الحقائق المجردة السافرة والأوضاع العملية الثابتة، والذي غرس فى نفوس أطفال العالم كلهم الميل إلى القصص الخرافية وتصور عوالم لا وجود لها إلا فى مخيلتهم هو الذى قضى على البشرية بأن تكون تصوراتها الأولى للحياة دينية ميتافيزيقية وهو الذى أوجد «أزيس» و«هاتور» و«بعل» و«عشتروت» والذى غرس فى نفوس فتيان العالم الميل إلى الخيال، وهواية البطولة هو الذى جعل البشرية، فترة مراهقتها التى يسمونها القرون الوسطى، تهيم بالشرف وتصوغ من تقاليد الفروسية قوانين حياتها ومقاييس أوضاعها. والذى نى فى نفوس الرجال والشباب، على اختلاف البلاد وتباين الأقطار، ملكة النقد، والاهتمام بالأعمال، وتقدير الحقائق دون الاخيلة المسرفة، هو الذى جعل البشرية تبدأ عصرها الحديث بثورة علمية تجريبية وتحكم على القيم بالأساس العلمى والواقعي.

ويفهم من هذا الكلام أننا ننظر إلى الإنسانية كوحدة واحدة. وهذا صحيح، فإن ارتباط الحاضر بالماضي، وبناء المستقبل على الحاضر، وانتفاع الأجيال المعاصرة بتراث الأجيال الماضية هو ما جعل بناء الحضارة صرحاً مرمداً تبدأ أسسه من عهد قدماء المصريين. وتنتهى بالساعة التى نحن فيها وهو فى كل لحظة يكسب كسباً جديداً. ويضيف شيئاً إلى البناء ولولا ذلك لاقتصرت الحضارة على ثمرات الجيل الواحد، يأتى الجيل الثانى فيعيدها ثم يموت قبل أن يزيد عليها شيئاً. وهلم جرا فتقف الإنسانية عند أولى خطوات التقدم.

ومع ذلك فمن التعسف أن نفترض أن هذه الوحدة لا تتجزأ، فإن

تشعبها ، واتساعها يسمح بتقدم جزء من أجزائها بينما يتأخر جزء ثان فتتقدم أمة . . . وتحمل راية الحضارة - بينما تخمل أخرى ويكون قصارى جهدها أن تتبع الدولة الأولى . . .

فإذا كان الفهم الأوربي للحياة يمثل الدرجة الأخيرة للتقدم الإنساني ، فإن معنى ذلك أننا مسيرون إلى اعتناقه . . . لا نستطيع لهذا التقدم وقفاً ، كما لا يمكن لأحد إيقاف مرور الأعوام وكر السنين وذلك عامل لم نشر إليه من قبل ولم نقدره فيما سبق . ومن حسن حظنا أن يعمل للتقدم والرقى . وأن يأخذ وجهته شطر الغاية التى نطلبناها . ورأيناها أحكم الغايات وأسمى الأهداف ، فأبناء هذه العصور يقضون الفترة الذهبية للبشرية ، فترة بلوغ سن الرشد وعهد الرجولة . وهم يستطيعون أن يحققوا غايتهم فى جو ملائم مناسب لم يتح لمن قبلهم ، وقد لا يتاح لمن بعدهم . ولو اتجه هذا العامل وجهة غير هذه الوجهة لما استطاعت البشرية له دفعاً أو وقفاً . ولما تمكنت من تحويله وتوجيهه كما أن البشرية نفسها لو أرادت تحقيق غايتها الجديدة فى العصور الوسطى أو قبل العصور الوسطى لما استطاعت لأن الحقيقة التى كانت تمر بها وقتئذ لم تكن ملائمة لتحقيق هذه الغاية .

وليس معنى ذلك أن هذا الفهم الحديث للحياة فهم صائب يسلم من النقص ويبرأ من الخطأ . وقد سبق أن بينا نقطة الضعف فيه وما جره عل البشرية من متاعب . ولكن معناه أن المصير سيكون فى حدوده بصفة عامة ، ولمدة طويلة من الزمن ، وأن لنا حرية كبرى فى أن نعالج الأخطاء داخل الحدود العامة . ولكننا لا نستطيع تغيير هذا الوضع ، أو العودة بالإنسانية إلى العهود الماضية كما لا يستطيع الرجل

أن يعود طفلاً . . . ولقد شقت الإنسانية طريقها نحو التقدم بدمائها وعانت عوائق الحياة وعقباتها على قصور يدها وضعفها ، وحاربت فى سبيل الانتهاء إلى غايتها الأوهام والترهات والخرافات ، كما يحارب البطل فى القصة الخرافية التنين ذا المائة رأس ، والغيلان المردة . ومن الطبيعى أن يوهنها النضال وتشخنها الجراح ، ولقد حدث أكثر من مرة أن ضلت البشرية طريقها ، واضطرت إلى أن تسلك الطرق المعوجة ، والسبل الشائكة ولكنها تتحرك دائماً ، ولا تقف أبداً . . . وتنتهى إلى غايتها وهدفها وإن طال الطريق .



إن فهم الحياة خلال غايتها يحتم علينا أن نتخذ عدة مبادئ أولها أن تكون الحياة للإنسان ، ولا يكون العكس ، وهذا رغم أنه يبدو بديهياً جداً من الوجهة النظرية إلا أن تحقيقه شاق جداً من الوجهة العملية ، فالإنسان يأتى إلى الحياة على غير إرادته . ولو كان من الممكن أن يستشار الإنسان قبل الولادة ، وأن يكشف له غيب المستقبل لما ولد أناس كثيرون يعلمون أنهم سيعملون للشقاء طيلة حياتهم ولا يختار كثيرات من النساء الدميمات أن يكن رجالاً أقوياء . . . ومن اللحظة التى يولد فيها الإنسان يبدأ استرقاق المجتمع له ، ففى صغره تفرض عليه تربية تحدد مصيره ومستقبله ، ومع ذلك فلا يأخذ فيها رأيه ، ولا تراعى فيها مواهبه وميوله ، ولكن ميول الوالدين وثقافتهما ثم يتأثر بعد ذلك بما فى المجتمع من آلاف العوامل التى تسوقه فى قوة التيار ، المدرسة ، الزملاء . . . البيئة الاجتماعية التى ولد فيها ثم أخيراً العمل الذى لا يتوقف على مزاجه وقدرته ،

ومؤهلاته. ولكن على يثته، ومنزلة والديه وراثتهما ودرجة تملقه للنظام القائم. وتطفله على ولاة الأمور وكبار التجار والرأسماليين وغيرهم من الذين يحكمون ميادين الاقتصاد بروح تجارية جشعة ويدافعون عنها بما فى أيديهم من قوة وصوله.

ولقد يحسب الإنسان ، فى مصر مثلاً، أنه مسير بإرادة سبعة عشر مليوناً هم تعداد المصريين. بل بإرادة سكان العالم كلهم الذين يتأثرون بطريق غير مباشر فى أحوال، وأهلها بل وبإرادة ملايين من أهل الأجيال الغابرة منذ بدأ العالم الذين تحملت جشتهم فى الأرض منذ عهد بعيد ولا تزال وراثتهم العقلية والجنسية تؤثر فى الأجيال المعاصرة.

ربما يكون لك إسرافاً فى الخيال، ولسنا فى حاجة إليه لكى نستشعر قسوة النظام والمجتمع على الفرد، ويكفى أن ننظر إلى التلميذ فى المدرسة، وإلى الموظف فى الديوان، وإلى الفرد بصفة عامة فى المجتمع لنرى أن كفة المدرسة والديوان والمجتمع ترجح باستمرار رجحاناً كبيراً، «والناظر» و«الرئيس» لا يستمدان نفوذهما من قوتيهما البدنية. وليس قلمهما الذى يعاقب التلاميذ ويرفت الموظفين حربة مسممة أو سلاحاً سرياً ولكن النظام هو مصدر قوتيهما. والمجتمع الذى يقف وراءهما ويناصرهما هو الذى يسحق إرادة الفرد ويلاشيه فى طيات الجماعة.

لو تيسر للإنسان أن يستشرف المجتمع من عل، وأن يستشف نفوس أفراد أو يكشف عن العوامل الهدامة والقوى الخفية لدesh. . فما أكثر النفاق ، وما أفضع الحسد وما أفحش الظلم وما أبشع

البغضاء . . إن الثورات والاضطرابات والقلاقل ليس إلا آثاراً ظاهرة تنبئ عما فى المجتمع من تعفن وتخثر وفساد واضطراب وإسواف يميز كيانه . أن الفرد المتوحش يتمتع فى كثير من الأحيان بما لا يتمتع به الإنسان المتمدين فهو يحارب عوائق الطبيعة ويتحمل شظف العيش ، ولكنه يحس أنه سيد الغابة ، وأنه حر فى أن يفعل ما يشاء فى حدود قوته . وأن إرادته هى قانون الغاب . والإنسان فى المجتمع على فرط قوته لا يتمتع بشيء من هذا لأنه سخر هذه القوة ضده ، وشاد بها هيكلًا صناعياً فظيماً باعه حرته ، وضحى بإرادته على مذهب الراحة والرفاهية ناسياً أن الحرية والإرادة ثمن باهظ لا يمكن أن يكافىء الراحة والاستمتاع لأنهما وحدهما ، ضمان كل راحة ، وكل سعادة . .

والغريب أن كل واحد يشكو ، فالمدرس الذى يظنه التلميذ حاكماً بأمره والمدير الذى يظنه موظفوه مطلق السيدين . حر العمل . محكومان هما الآخران بقوة النظام الذى وإن بدأ بغمارة الناس وغوغائهم إلا أنه ثنى بكبارهم وعظمااتهم ، وسيطر على الذين خلقوه وأقاموه .

يجب أن نزيل من المجتمع هذه العقبات التى تسد طرقه ومسالكه وإنها لمهمة شاقة شاقة . . يجبن أمامها معظم الناس فيحجمون ويرضخون للواقع ، ويرى الآخرون أن التفكير هو أس المصائب . وأنه لوراض الإنسان نفسه على الرضا بالواقع لما شكا بعد ذلك أو تذر وقد يكون ذلك صواباً ولكن ليس بالنسبة للإنسان ، فليس هذا التفكير بالتفكير الإنساني . إذ يجب أن يشعر الإنسان ويحس .

ويجب أن يغضب ويثور . . ويقدر عمله لازالة شكاته . وتحقيق رغبته بقدر ما يرتفع عن مستوى الحيوان والجماد .

إن شيوع فكرة «الحياة للإنسان» بين الناس واعتناقهم لها كمبدأ مقدس هو أهم نواحي الموضوع لأنه سيحقق الحرية للتلميذ في المدرسة والموظف في الديوان . . والفرد في الأسرة والمواطن في الدولة . . وسيحارب كل أنواع الإرغام التي لا مبرر لها . وسيسهل على كل فرد أن يصوغ حياته كما يشاء وأن لا يلقى في ذلك من التحكمات والصعاب والموانع ما كان يلقاه قديماً . . وليس ذلك سهلاً لأنه وإن كان كل واحد يشكو ويتململ من النظام القائم . . وينادى بهذا المبدأ لنفسه إلا أنه يتردد في منحه للآخرين وتطبيقه عليهم . ويثور عندما يطلب منه التضحية في سبيل تنفيذه . وهو كذلك يجبن عن الثورة على الوضع الاجتماعي حتى ولو كان لمصلحته لآلاف العوامل النفسية والعملية وعشرات الروابط الدقيقة التي تربطه بالمجتمع . . وهذا الاستسلام هو الوقود الدائم لآلة الفساد والهدم في المجتمع والسبب الأول في فشل الإصلاحات التي ينادى بها الحكماء وتقوم بها الدولة .

فإذا نجحنا في أن نجعل كل واحد يؤمن بهذا المبدأ لنفسه ولغيره إيماناً يبعثه على العمل . ويدفعه إلى التضحية والإيثار فإن معظم مهمتنا يكون قد تمت بنجاح لأن إيمان الناس بهذا المبدأ هو الشرط الحيوي للموضوع ، وهو أيضاً الأساس الذي ستقوم عليه إصلاحات الدولة وأوضاع المجتمع فترسخ وتثبت .

وهذه الإصلاحات يجب أن تشمل تحسين النسل ، والتربية

ومحاربة القيود والأغلال الاجتماعية، والترهات والخرافات التى تسترق الأفهام، والفقر والحرمان الذى يبعث المهانة وينحط بالحياة إلى مستوى بشع مروع.

إن الذى ينقص العالم الآن هو الإيمان. والتوجيه وليس القوة أو وسائل التنفيذ. فقد فتح العلم للإنسان آفاقاً لا حد لها للاستثمار. . ولو استغلت القوى التى بذلت فى حربى ١٤ - ١٨ ، ٣٩ - ٤٥ فى سبيل البناء لا الهدم. والخير لا الشر. والتعاون لا التنافر. . لجعلت العالم جنة وارفة الظلال. وافرة الأثمار. . .

وليس هو أيضاً بمضطر لأن يدفع ثمن التقدم والتمدين من حريته وإرادته. . ففى الاتفاق مجال يغنى عن الاختلاف وفى العدل متسع لمنح الناس كافة الحقوق وفى توضحية القلة ببعض امتيازاتها ما يهم الكثرة وفى تحديد الحقوق والواجبات على قواعد المساواة والتقدير المتبادل ما يكفل حسم عدوان طائفة على أخرى. واستغلال البعض للبعض واستعباد الأغنياء للأقوياء للفقراء الضعفاء.

* * *

ومبدأ آخر يحتمه علينا فهمنا للحياة تبعاً لغايتها. ذلك هو أن نحدد المقاييس التى نقيس بها القيم والأوضاع بثلاثة مقاييس : الأول : المقياس العلمى، والثانى المقياس الدينى ، والثالث : مقياس الشرف. . .

إن ميزة العلم التى لا تبارى هى إجماع الناس عليه، وعدم اختلافهم فيه فلا يناقش أحد فى أى شعب من الشعوب إحدى

مسائلاً لطرح أو الجمع بينما تختلف الشعوب كل الاختلاف فيما لا يقوم على العلم كالمعتقدات الدينية والتقاليد الاجتماعية وغير ذلك . . .

وقد سبق أن أوضحنا خطأ اعتبار العلم غاية أو إحلاله مكان الإنسان أو حتى الإسراف في الاعتماد عليه مع تناسى النواحي الأخرى للنفس الإنسانية ، وأشرنا إلى ما يعانیه العالم الحديث من المتاعب والمشكلات . وبهنا أن نكرر ذلك هنا وأن نؤكد للقاريء أن قيمة العلم محدودة دائماً وأنه ليس إلا ميزاناً فحسب . . .

ومع أن العلم مقياس دقيق إلا أنه يعجز عن تقدير الشطر الثاني للنفس ولا يستطيع قياس عوامله أو تقدير انبعاثاته أو تحليلها إلى عناصرها الأولية . إنه لا يفسر لنا مشكلة الحياة ، ولا يوضح لنا مسألة الخلود بعد الموت فضلاً عن الموت نفسه ثم هو لا يعنى فى كثير أو قليل بالشرف والقيم الأخلاقية . . .

لقد كانت هذه المسألة مثار نزاع بين الدين والعلم واعتقاد كل منهما أنه وحده الذى يحل له الحكم والفصل فيها ، وما من شك فى أن كلا منهما قد أسرف فى ظنه . . وأخطأ فى أدوار هذا النزاع الذى لا يعنينا الآن أن نسرد أطواره ومراحله ولكن يعنينا أن نصف له العلاج ، ومن العجيب أنه سهل هين فالعلم يختص بالفصل فى الكيفيات والدين يختص بالفصل فى الماهيات . وهو تقسيم لا تقتصر مزيته على الإصلاح والبساطة ، ولكنها تعود أيضاً إلى تطابق الاختصاصات فالعلم يستقرىء ويستنتج ، ويبحث فى الظواهر والأعراض والأسباب والعلل . بينما يفرض الدين العقيدة على الناس ويوحى

إليهم الإيمان ، ويفسر لهم بطرقه الخاصة سر الحياة ، والخلود بعد الموت ووجود الله .

وكل محاولة لتعدى هذه الاختصاصات لن تكون إلا إعادة لتجربة مارسها العالم طوال تاريخه ، وانتهى بعد الاختبارات القاسية والمحنتجارب إلى فسادها وضررها . ولن تفيد الدين ، والعلم . . . ومن العبث أن نقول إن «علم النفس» يحدد لنا مبادئ الفضيلة والخلق ، كما أنه من العبث أن تقول إن ديناً ما له صفة خاصة تؤهله لاقتحام ميدان العلم إذ أن الدين فى جوهره وحقيقته يقوم على الإيمان وطبيعته غير طبيعة العلم ، ويدور بصفة أساسية حول مشكلتى الألوهية والخلود ، وإنما تختلف الأديان بمدحها للعلم أو معاداتها له وفيما عدا ذلك فإن الدين إذا عالج مسائل العلم بالروح الدينية فإنه يجعل من الطب موضوعاً للأرواح الشريرة والتماثم ومن التاريخ علماً يقوم على الرواية والخرافة ، كما حدث فعلاً فى التصورات الدينية للعلم فى كل الشعوب ، فإذا قيل إن فى بعض الأديان علاجاً علمياً . فإن معنى ذلك أنه ليس من صلب الدين .

ذلك هو فصل المقال فى اختصاصات العلم والدين . وإذا كان يجب علينا أن نزيد على ذلك شيئاً فهو أن العلم تزعم الحياة فى أوروبا وتفرد بالسيادة فجلب خيراً كثيراً ، وسبب شراً كثيراً . أما عندنا فالحاجة ماسة إلى المقياس العلمى ولم يتسبب الضرر عندنا من الإفراط وإنما من التفريط . . وإن أناساً يتحدثون عن مساوئ الإفراط العلمى فى أوروبا ويحذرون الشرق منه وإنما يضررون أكثر مما ينفعون ويضعون الأشياء فى غير موضعها ، ويخالفون حكمة أولية تقول

«لكل مقام مقال».

والشرف هو الآخر يستلزم مقياساً ثالثاً، إن الشرف هو الدرجة بين الدرجتين . . . والسبب الذى يصل السماء بالأرض والمنزلة التى تستطيع الماديات والعلوم إذا بلغت أن تفهم الدين وتسبغها وتقبلها . . . فله إذا شيء من خصائص الدين ، وأخرى من خصائص العلم اقتضتها طبيعة الحياة لذلك يظهر الشرف أكثر ما يظهر فى «الخلق» و«السجايا» .

وستتناول هذا الكلام بتفصيل أوسع فى الفصول التالية ويكفى أن نقول إنه من الضرورى أن توجد هذه المقاييس الثلاثة وأن تحدد مهام كل منها بدقة ، حتى لا يجور أحدها أو يعتدى على اختصاص الآخر ، فالأسباب والنتائج والعلل والنظم تنظر إليها بمنظار العلم . والطبائع والسجايا والأخلاق تنظر إليها بمنظار الشرف . والماهيات والسمعيات والعقائد تنظر إليها بمنظار الدين .



الفصل الثالث

فهم جديد للدين

لا بد أن أولئك الذين رأوا في عنوان الفصل الماضى مبالغته ، سيرون فى عنوان هذا الفصل هرطقة وتجديفاً ، واستفزازاً لهم . . . وذلك وحده يوضح لنا مدى الضرورة الماسة إلى فهم جديد للدين .

إن دراسة نظرتنا الحالية إلى الدين وموقفنا منه ، هى المقدمة الطبيعية لهذا الفصل ، وبعد عشرة قرون من إغلاق باب الاجتهاد أصبح الدين منطقة حرام لا يصح للفكر أن يتسلل إليها أو يتكلم عنها بغير الأسلوب المعروف الذى تكلم به الأباء والأجداد ، وقد وصل التعصب بالمسلمين وضيق الأفق والجهل فى عصورهم المتأخرة إلى لعن بعضهم بعضاً والاتهام بالكفر والخروج على الملة ، لخلافات مذهبية ، بل وسياسية تافهة ، فكيف بهم إذا ظنوا بأحد ما الجراءة على الدين ، وانتهاك حرمة والمساس بقداسته . . .

لا جرم أن ذلك هو أثر الجهل أولاً وآخرأ . وليس أدل على ذلك من أن الجماهير نالت بمسامحتها عظماء الأئمة ، وكبار العلماء ، فاضطهدت فى بغداد ودمشق والأندلس : الغزالي ، وابن تيمية وابن رشد . وطالبت بحرق مؤلفاتهم فحرق الإحياء ، ومؤلفات ابن رشد ، وسجن ابن تيمية . وكادت الجماهير الخائفة توقع بالأمامين الكبيرين أحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين عندما أثارهم «قاص» لم يعجبه

نقاشهما له ، وردعهما على ترهاته وقصصه المزيفة .

وكان هذا التعصب هو السجن الذى شاده للدين المؤمنون به وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا . إذا ابتعد المفكرون عن الميادين الدينية الخطرة . ونفضوا منه اليدين يأساً أو خوفاً وسارت الحياة ووقف الدين وجمد على أوضاعه واكتسب صفة كهنوتية خاصة هى أبعد الصفات عن الإسلام ، بل هى على التحقيق مما جاء الإسلام لمحاربه .

* * *

عندما أقرأ القرآن أؤخذ ببلاغته وروعته ، والحرية والطلاقة التى تنجلي فى أساليبه والسهولة والمرونة التى يعالج بها شئون الحياة الدنيوية والأخروية ، وعندما أراجع سيرة النبى صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين أعجب بالسرعة والإيجاز فى كتاباتهم ، والروح العملية التى أدوا بها مهامهم ، والقصد والاعتدال فى ميولهم ، والسمو فوق السفاسف والقشور .

كان الدين فكرة وعقيدة . . كان معنوية فى أعماق النفس كان صوتاً فى الضمير . . وإيماناً نقياً خالصاً . . وهو الآن أزياء وتقاليد وصحف صفراء وفن معقد مشعب . . ومهن يعيش منها جيش جرار من الفقهاء والشيوخ . .

ترى هل من الممكن أن يعود الدين إلى سابق مجده وعزه إلى صفائه ونقاته . . إلى رونقه وروعته . ؟ لا أظن أنه سيعود إلى مثل الفترة الذهبية العظيمة فى صدر الإسلام . ولكن أؤمن أنه من الممكن أن يصير خيراً مما هو عليه الآن .

ومقدمة أخرى لازمة قبل البدء فى الموضوع وليست استطراداً ، أو

هى استطراد لازم . وأنا أسميها «حقائق عن الإيمان» وأضعها بكل تواضع تحت أنظار المتدينين بصفة خاصة الذين وإن لم يجهلوا هذه الحقائق والبديهيات الأولية ، إلا أنهم لم يقدروها قدرها ولو فعلوا لوجدوا فيها حلا لكثير من المشاكل وأوجه الخلاف التى تعرض لنا .

لست أعنى بالإيمان هنا ، الإيمان الفردى ، الهادى أو التأثير العميق أو الظاهر . ولكنى أعنى به الإيمان الشعبي ، القوى المتفجر ، الذى يقولون عنه إنه يهد الجبال ، ويغير صفحات التاريخ ، الإيمان الذى يعجب به الناس ويمنيهم إياه بعض الزعماء . ويموه به عليهم زعماء آخرون . .

هذا الإيمان رغم اختلاف أنواعه ، فإن حقيقته وأصله واحد وإن اختلف عمله وأثره . لأن الإيمان لا يعمل بذاته ، إنه «البارود» الذى يدفع الرصاصة بقوة هائلة . . والرصاصة هنا هى الشعوب ، هى المصريون الذين أقاموا الهرم . . والعرب الذين هزموا كسرى وقيصر . . والمسيحيون الذين استعذبوا الموت فى سبيل العقيدة . . والالمان الذين تحدوا العالم الحديث . .

إن أهدافهم قد اختلفت لأن «البندقية» كلها يمكن أن توجه إلى أى هدف . ولكن أثرها واحد . فرغم الاختلاف فى العقيدة ، والمشرّب ، والزمن فإن أسلوب العمل وطريقته واحدة . كما أن طريقة عمل المواد المتفجرة واحدة مهما اختلفت . وأكبر مثال على مدى دفع الإيمان هو استعذاب التضحية بالحياة ، وهى أثنى شيء يمكن أن يمتلكه الفرد . وقد تحقق ذلك فى جميع أنواع الإيمان التى ذكرناها . .

ويعقب هذا الاندفاع ، الذى يتم عادة بنجاح الفصل الثانى من

الرواية ويصح أن يسمى «هبوط الإيمان» أو خمود الشعلة وبابتدائه تبدأ المتاعب والقلقل . والفشل والإخفاق إذ تظهر المطامع ، والاختلافات التي كانت مصهورة وسط حرارة الإيمان ولم يعن الدعاة بتلافيها وتتجلى الفوضى ، والتعدد ونقص النظم والقوانين وجهل الأسس العملية للمشاريع الإنشائية لأن هذا النوع من الإيمان لا يأبه للخطأ أو الصواب . ولا يقيم فكرته على الأسس المنطقية أو العلمية . ولو أقامها على مثل هذه الأسس لما حفل بها الجمهور ولانتقلت إلى أيدي العلماء والباحثين ولكنه يعتمد على إثارة عواطف الجمهور والدخول إليه من نقط الضعف التي يحسن اكتشافها الزعماء والقادة واستغلال غرائزه التي تدفعه دون رحمة إلى الاعتقاد ، كما تدفعه إلى الجنس والغذاء ولاتبالي في ذلك بالخطأ أو الصواب ، الحق أو الباطل وإنما همها الأول إشباع جوعها . وتسكين ندائها .

وهم يقولون عن الحب أنه أعمى . وذلك يمكن أن يقال عن الإيمان أيضاً . فالمؤمن أعمى كالمحب . يعجز عن أن يفاضل بين العقائد كما يعجز المحب عن أن يمايز بين النساء وكما لا يستطيع الأعمى أن يفرق بين الألوان . ومن أجل ذلك استغلت هذه القوة الهائلة الإيمان الشعبي ، في سبيل الخير والشر البناء والهدم ، الخراب والتعمير ، وكانت رهن ذكاء القادة وتحت تصرفهم . ومن المؤسف أنهم أساءوا استعمالها أكثر مما أحسنوا ، والظاهرة البارزة في ذلك هي الحروب التي تربو أضرارها على فوائدها .

والسبب في ذلك أمران : الأول أن الهدم هو الأسلوب الطبيعي المحب للجماعات لأنه أسهل من البناء ولا يحتاج إلى تفكير أو إنشاء

والخير الذى عاد على العالم من هذه الطريقة إنما جاء اتفاقاً ، وفى أوقات نادرة عندما يكون البناء فاسداً ويكون علاجه فى الهدم . وهذه هى طريقة الجماهير فإنها تريد أن تعلى شأن الحرية ، فتهدم «الباستيل» . والسبب الثانى ، وهو الأهم أن أبطال الإيمان الشعبى لا يمثلون دائماً الطراز الأرفع من الإنسان . ولقد قال نابليون مرة إنه فى صغره فكر فى أن يكون مخترعاً كنيوتن . واعتقد أنه لو استطاع أن يكون كذلك - وهو ما نشك فى استطاعته له - لنفع الإنسانية أكثر مما نفعها بمواقفه وانتصاراته .

وإنك لتلاحظ فى جل الزعماء الشعبيين صفة مدمرة تبدو ثمرة حتمية لازمة لطبيعة عملهم هى الاستبداد . الذى طالما دمر أعمالهم . وأفسد إصلاحهم .

* * *

وفى المجتمع المصرى الآن ، دعاة يعملون لإثارة الإيمان الدينى الشعبى ، ويرون أن ذلك خير طريقة للإصلاح . . ويحق لنا أن نسألهم «أيها السادة . . ماذا بعد الإيمان؟ إنكم تثيرون دمائنا فتثور ، وتدفعون نفوسنا فتندفع ولكنكم لم تذكروا لنا ماذا نعمل ، وكيف نعمل .

ماذا أعدتم للقواعد والنظم التى لا تقوم على الكلام والحماسة . والى لابد إذا أردتم أن تعيش وتبقى أن تركز على قواعد العمران ، ومبادئ الاجتماع وتلائم طبيعة البشر ونواميس الكون ! إذا كنتم ستلجأون إلى التجارب والعلوم والفنون وبصفة عامة إلى العمل بقواعده وقوانينه فهلا دعوتونا إلى ذلك وكفيتونا مؤونة الطنطنة ، وهلا بصرتونا بنواحي ذلك العمل وطرقه ووسائله بدلا من إضاعة

الوقت فى الحماسة الفارغة وهلا حدثتمونا عن البيت والتربة ، الحقل والمصنع ، المدرسة والمستشفى ، والحياة العملية بدلا من الكلمات العظيمة الهائلة التى كنتم تطلقونها كالقنابل . . »

قد يقولون «سنعمل كل ذلك ولكننا كنا نجمع صفوفكم ونلم شملكم ونثير حماسكم» وعندئذ نقول « . . كلا . لقد انقضى الوقت الذى يرسم فيه الزعماء والحاكمون خططهم وراء الشعب ، وفى خفية منه . إن العمل الآن عمل شعبي . . ولأنتم خير من يدرك ذلك . ونتيجة هذا العمل لا تتوقف على خططكم البديعة الجميلة ولا على مقدار الصواب فيها ، ولكن على درجة إيمان الشعب بها وقوله لها . . ولقد صورتكم الحياة له من زاوية واحدة تصويراً مغرضاً مشوها .

قد يقولون إن العمل بأسره تافه هين وإنما المهم هو إثارة العاطفة وإيقاظ الشعور وتفهم هذه الأمة أنها خير أمة أخرجت للناس وربطها إلى ماضيها العظيم . . وتقاليدها النبيلة . . وذلك جميل ولا شك . ومما يثير زهونا وغرورنا أن نعلم أننا خير أمة أخرجت للناس . . بيد أن هذه الأفضلية ليست وراثية فى أمة دون أمة . ولا هى وقف على شعب دون شعب وإنما يستحقها من يعمل لها . . ويقوم بحققها . . وعندئذ قاننا نعود إلى العمل وقواعده ونظمه . ثم ما قيمة هذه الإثارة . . أنها ثورة وتهدأ . . أنها شعلة وتنطفئ . . وعلى قدر ضوئها الساطع سيعم الظلام . . ويكون أثر رد الفعل .

من حقنا أن نقول لهم ذلك . ومن حقنا أن نصحبهم ونوجههم «أنتم تريدون تقوية الشعور الدينى فهل يأت ذلك بالحماس والكلام والاجتماعات الصاخبة والخطب المثيرة كلا . . هل يأت ذلك بتركيز

العمل فى الناحية الدينية وتقويتها بتلاوة الأدعية وتكلف الخشوع . .
كلا ، ولكنه يأت من تقوية الفرد بصفة عامة وتنمية كل النواحي فى
نفسه ومنها ضمينا الناحية الدينية . . فإن هذه الطريقة تكون طبيعية ،
وتتسق مع باقى القوى .

لا تؤمنوا بالإيمان فقط . ولكن آمنوا بالإنسان . . إن الإيمان قوى
عمياء تائهة فى بيداء المبادئ . . أنها مادة خام للإيجار أو للاستغلال
، إنه ليأت وقت لا يفضل فيه الإيمان الشعبى الغريزة العمياء .
والسحر الأسود والوحش الطليق فاحذروا أن تطلقوا هذه القوى من
عقالها قبل أن تعدوا مروضحها «الإنسان» وقبل أن تضمنوا حسن
استغلالها .

وهذه نقطة الأصل بين المقدمة والموضوع فإن المظهر الأول لغايتنا ،
الذى ليس مما يشجع أنصار الدين على اعتناقها ، والرنين غير
المستحب فيها ، وبعدها المظنون عن الأهداف الدينية تتلاشى كلها
عندما نجد أن الإيمان الدينى يتوقف على الإنسان أولاً . .

وإننا لنستطيع أن نقول ما هو أعظم من ذلك وهو أن الدين نفسه
يؤيد نظريتنا . وإن الله عز وجل قد جعل بنى آدم خلفاء فى الأرض
ورفعهم فوق كافة الكائنات وكرمهم فى البر والبحر ، وأخضع لهم
كل العوامل ، وجعل الملائكة يسجدون لهم ، وكرتنا الأرضية المعتمدة
التي ليست إلا نقطة عابرة فى المحيط اللانهائى للكون وسط ملايين
الكواكب المشرقة المضيئة . . هى مع ذلك الوجود الحى الوحيد الذى
يحسب له حساب فى هذا الكون كله .

ثم إن فى خلود الإنسان معنى قريب جداً من الغاية الإنسانية بل إن

هذا الخلود هو التعبير الدينى لغايتنا .

* * *

إن الفهم الجديد للدين الذى يتسق مع روح الديمقراطية الجديدة
ويحقق أغراض الدين يشمل ثلاث قواعد :

الأولى : ضرورة الدين ولزومه لثبات المجتمع .

الثانية : تحديد منزلته بدقة وعدم الخلط بينها وبين غيرها .

الثالثة : إعتتماد الإيمان الدينى على العاطفة . والولاء القلبى
الطاهر ، وتمثيله المعنويات المبرأة من الأغراض .

وما أظن أحداً يجادلنا فى ضرورة الدين ولزومه لثبات المجتمع
ولا استكمال ناحية العقيدة الهامة ، وربما وجد من الناس من يقول أن
الدين سيزول فى المستقبل ، وأن العالم يستطيع أن يعيش بدونه ،
ولكن واثق من أن الدين سيبقى دائماً وسيزدهر فى أشد الأوقات
حلقة وظلماً وسينقذ العالم حين لا يستطيع أن ينقذه شيء آخر
سواه . . . وإن نتصور عالماً بدون دين هو من البعد والصعوبة كتصور
عالم بدون عواطف مكون من أناس آليين من الحديد والمطاط . .

فالقاعدة الأولى ، فما نرى - متفق عليها

أما القاعة الثانية فإن الديمقراطية تعنى بها الفصل بين ناحية العقيدة
بما فيها من عبادة وسمعيات وخلود النفس ووجود الله ، وبالجملية كل
ما يفهم من كلمة «الدين» التقليدية وبين ناحية النظم الإدارية
والسياسية والاقتصادية التى اتبعت فى عصور الإسلام المختلفة ،
وحججتنا فى هذا الفصل أن لكل من هذين الناحيتين منطق خاص

مستقبل: فالدين له منطق الإيمان والتسليم والعاطفة. والعلم الذى يمثل الناحية الثانية له منطق البحث والتجربة والنقد، ولكل منهما دائرة عمله، الدين فى الماهيات، والعلم فى الكيفيات ولكل منهما أداة عمله فى الإنسان للدين القلب والنفس وللعلم العقل والجسم وقد شرحنا وجهة نظرنا فى الفصلين السابقين مما نظن أن فيه الكفاية.

ونحن رغم هذه التفرقة، نغلب القيم المعنوية والروحية على القيم العلمية أو المادية. . ونرفعها مثلاً علياً تضيء وتهدي، ورموزاً خالدة للضمير الإنساني. . ولكننا نحذر أعظم الحذر من أن نسلطها بالقوة. . أو نرغم الناس عليها بالقانون لأن قابليات الإنسان مقيدة بما فيه من طبائع، وما يحوطه من ضرورات، وهو ليس نقياً، خالصاً، مجرداً كالمثل الأعلى ثم أن هذا النضال الذى يدور فى أعماق كل فرد بين الخير والشر، الفضيلة والرذيلة، هو معنى الحياة. والحرية المتروكة للإنسان للموازنة والمفاضلة هى مقياس قوته، ورمز إنسانيته.

وكثير من الناس يخالفوننا فى ذلك ولاسيما وقد ابتدأ الوعى الدينى يتيقظ من جديد فى شعوب الشرق كما تتيقظ الحرارة الخافية فى جوف البركان. والجماهير تنسى فى حماستها ما لا يجب أن يفوت الأفراد والنقاد، وتعمم وتخلط ما شاءت لها الحماسة، وهى هنا تريد أن تجعل من الدين «دكاناً» لمائة ألف صنف، ويحملها الإعجاب على أن تزعم الدين صناعة وتجارة، علوم وأداب، قوانين وسياسة. . ولهم فى ذلك آراء طريفة فهم يقولون. . إن الإسلام قد شمل نواحي الحياة من قبل، وليس ما يمنع من أن يتكرر ذلك فإن آخر هذه الأمة لا يصلح إلا بما أصلح به أولها.

وهذا المنطق يصور إلى حد كبير المنطق الدينى المسيطر عليهم ، فلا يهتمنا فى شىء أن يكون الإسلام قد شمل الحياة قديما ولا يمكن أن يعد ذلك دليلا على صلاحية هذه التجربة الآن ولكنه المنطق الذى عابه الإسلام نفسه ، عندما كان رمزاً للتجديد ، على المشركين لما قالوا ، «بل نتبع ما ألفينا عليه آباءنا» .

لقد ظهر الإسلام وسط أمة فطرية ليس لها حضارة قديمة وفى بيئة اجتماعية وسياسية فاسدة تحتاج أشد الحاجة إلى الإصلاح وما كان يسعه أن يتخلى عن هذا الواجب وهو يبدأ عهداً جديداً . فالضرورة التاريخية قضت عليه بأن يدخل ميادين السياسة والاجتماع ، فسن الجهاد ليحمى الدعوة الناشئة من العدوان لا لإرغام الناس على اعتناق الدين أو لفتح الأراضى وضم الميلاذ . وفرض الزكاة لأن العرب لم يعرفوا نظام الضرائب أو يعترفوا للدولة بحق جبايتها ، وحاول جهده أن يصلح فى الحياة الاجتماعية فرفع منزلة المرأة . . وحدد نظم الزواج ، بل اضطر أن يصلح ويحدد حتى المظاهر والشكليات فاسم «حرب»^(١) يبدل بأمر النبى باسم حسن ، وحسين وإسم «عاصية» يبدل باسم «جميلة» . وبالجمله فقد اجتهد النبى وصحابته ، فى استخلاص القواعد والحلول التى ظهرت لهم . صالحة . . والتى لا يزال الكثير منها صالحاً . .

وقد نجمت هذه التجربة التى كان الإيمان الدينى العامل الرئيسى

(١) يذكرنا ذلك بما فعلته الحركات الشعبية ، والثورات التجديدية فى الأمم الأخرى كالمانيا مثلا إذ غيرت الدولة النازية أسماء الكثيرين بأسماء أخرى أدل على الجنسية الأرية فى الالمانية ومقارنة الاسلام بالنازية تضح فيه روح السلام . والخير والموضوعية .

فيها . وكان لابد أن تنجح . كانت بنت وقتها وزمانها ، وليس من المحتمل أن تنجح تجربة أخرى تقوم - مثلها - على الإيمان الديني في هذا العصر فهناك عشرات من العوامل الصغيرة لا يحيط بها العد تتناول البيئة ، والرجال ، والوقت والأحوال الخاصة التي توافرت للدعوة الأولى . . ولم تحقق في الدعوة الثانية . ومن التجاهل المرحقاً لأولى بديهيات التاريخ والتطور أن يتصور بعض الناس أن النظم والطرق القديمة التي كانت صالحة منذ عشرة قرون تصلح أيضاً لهذا العصر بدون تغيير ، فضلاً عن أن تجربة بالذات لا يمكن إعادتها بالدقة الأولى . حتى في زمنها . . ومكانها . .

كان الدين في عهد محمد هو القوة المجددة لحياة العالم . . وليس هو كذلك في عصرنا . لا لنقص فيه . وإنما لأن عوامل التجديد يجب أن تكون جديدة . وإلا ناقضت أسمها وقد ظل الدين مسيطراً مدة طويلة لا يمكن أن يعد بعدها قوة تجديدية . . والأصح أن يعد من عوامل الثبات والمحافظة . . . أو بعبارة أخرى ، الجمود المفيد الذي يمنع من التهور والمغلاة .

إن المنطق الديني يكلف أهله رهقاً وشططاً . . وإننى لأذكر أننى كنت أحدث بعض الأصدقاء في مشكلة المرأة . . وعلاقتها بالرجل عندما اتبرأ أحدهم وقال إن الإسلام قد حل هذه المسألة ، الحل الموافق السعيد ، فى آيتين هما « قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم ذلك أزكى لهم إن الله خبير بما يصنعون » ٣٠ « قل للمؤمنات يغضضن من أبصارهم ويحفظن فروجهن الخ . . . » ونسى الصديق العزيز أن حل المشكلة لا يأتى بالأمر ، والنهى ، فإن

كتب الدين ، والخلق ، بل حتى كتاب الموتى الفرعونى القديم ،
مفعمة بها وإنما «العقدة» هى كيف يمكن أن تنفذ هذه الأوامر .
والنواهى عملياً . . .

ويستدل صديق آخر على صحة الجمع بين الدين والسياسة ، وحثه
على التفكير ، ونصه على حدود وقوانين . فإن يذكر القرآن ذلك ليس
معناه أنه كتاب سياسى واجتماعى ، واقتصادى فضلاً عن أن يكون
مصدر السياسة والاجتماع والاقتصاد . . .

إننا لانستطيع أن نقول إن الصدق أو العلم فضيلة دينية لأن الناس
تتعلم وتصدق بدون الحاجة إلى الوازع الدينى ، وأن بحث الدين على
الصدق والعلم ليس معناه أن الدين هو الذى كونه الصدق أو أبدع
العلم ، ولكن معناه أن الإسلام كان من النفاذ بحيث اكتشف أفضلية
الصدق والعلم فحث عليهما .

وقبل ذلك كان للعلم ، والصدق كيانهما الخاص المستقل
وأصولهما ، فليس الدين هو الذى يكون العلم أو السياسة أو
الأخلاق . . ولكنها هذه العوامل هى التى كونت النواحي الحيوية فى
الإسلام .

وعندما نخلص إلى هذه الحقيقة يقول البعض إن الخلاف
شكلي . . ولو سلمنا بذلك ولم نتمسك بالفصل بين الناحية التعبدية
والناحية الحيوية فإن المنطق الدينى سرعان ما يحور الصفات الذاتية
والموضوعية لهذه القيم ، ويسمها بالسمة العبادية . . وينتهى إلى أن
أكرم الناس «أتقاهم» وليس أصدقهم أو أعلمهم أو أشجعهم أو غير
ذلك . .

ويقول آخرون إن الإسلام نهض بالعرب من الحضيض ورفعهم من أحط الدركات وأنه يستطيع أن ينهض بمصر الآن وينقذها من هدة الانحطاط . ويحقق لها آمالها وأغراضها .

ورداً على ذلك نقول إن من الخطأ أن يظن أن الإسلام كان العامل الوحيد في النهضة العربية . فثمة عوامل أخرى يعود إليها النصيب الأوفر من نجاح هذه الحركة . وبعد أن جمع الإسلام العرب في سلكه ، ووحدهم وأذهب عنهم رجس الجاهلية وخرافاتهما ووجههم شطر الأفق البعيد حيث إيوان كسرى وأهرام فرعون ، وخيرات الريف والسواد . . تولت هذه العوامل الحركة وسهرت على نجاحها .

من هذه العوامل القيادة الحكيمة ، قيادة تكاد تكون مثالية ، زهاء أربعين عاما ويعجز القلم عن أن يفي عبقرية محمد حقها أو أن يصور خصب هذه النفس العظيمة ومقدرتها ، وإليه يعود الفضل الأول في نجاح النهضة ، ثم خلفه في رعايتها رجلا ناصراً أمامهما أعظم أباطرة الرومان ، وحاطها بالقنائل من أشجع وأبرع القواد الذين عرفهما العالم القديم كخالد بن الوليد . وعمر بن العاص وأبو عبيدة بن الجراح والزيبر بن العوام .

حقاً إن الإسلام هو الذي أبرز هؤلاء الرجال ولولا لظل أبو بكر بزازاً ثرياً وادعاً ، وعمر بن العاص تاجراً رحالة . . والزيبر بن العوام قصاباً وكان من المحتمل أن يصير عمر بن الخطاب رجلاً من رجالات قريش يحتبى برده في الكعبة ويؤمن بالأصنام ، ويستقسم بالألزام ، ولكن يجب أن لا ننسى أن العبقرية عبقريتهم ، وأن الشخصية

شخصيتهم وليس للإسلام فضل سوى إيقاد النار الخامدة فى نفوسهم وكشف المواهب التى كانت مختفية تحت حجب الجاهلية الكثيفة . ولهذا لم يستطع الإسلام أن يخرج لنا المثات من أمثال هؤلاء القادة مع كثرة الصحابة . .

ومن هذه العوامل أن العرب لم يبطئوا فى الأخذ بأسباب حياة عصرهم . . ولم يستمدوا من الدين كل أساليبهم واقتبسوا من الأمم الأخرى كل ما ينقصهم فاخذ النبي فكرة الخندق عن سلمان ولجأ إلى التفريق والخذاع فى الحرب ، ولقد أغنانا أصحاب بدر الاستتاج عندما سألوا النبي وهم ينزلون منزل بدر أهو منزل أنزلكه الله أم هو الرأى والمشورة فقال النبي بل هو الرأى والمشورة .

وهكذا عمل المسلمون الأوائل فى فتوحاتهم فنظموا جيوشهم كراديس كجيوش الفرس ، وقابلوا الفيلة فى جيوش أعدائهم بالإبل والنياق بعد أن جللوها بالثياب واقتبسوا نظم البريد والديوان والعطاء واستخدموا النقود .

ومن هذه العوامل ضعف دولتى الفرس والروم وانحلالهما وإن كان من المفهوم طبعاً أنه لولا إيمان العرب وحنكة قيادتهم لما استطاعوا الانتصار على الفرس والروم حتى وهم على هذه الدرجة من الضعف والانحلال .

لهذه الأسباب . ولأن العرب كانوا حتى ختام عهد الخلفاء الراشدين يرون بالدور الأول من أدوار الإيمان، ذلك الدور الذى أشرنا إليه فى مقدمة هذا الفصل ، نجح العرب وفتحوا أربعة أقطار العالم . . ولكن ما كاد إيمانهم يدخل فى المرحلة الثانية، ولم يكن من

ذلك بد ، حتى انتشرت الفوضى وتفاقت المشاكل الناشئة من الخلط والتناقض وانعدام النظم المحددة الثابتة .

ففى الناحية السياسية مثلاً . نجد فى أزهر عصور الحضارة الإسلامية أن موقف الفرد من الدولة لم يتحدد وأن سلطة الحاكم لم تقيد وأن علاقة الولايات بالحكومة المركزية لم تنظم وأن الارتجال كان القاعدة وإرادة الخليفة أو الوالى هى القانون المطلق .

يذكر لنا التاريخ أن قبطيا هرب من إرهاب عمرو بن العاص له واستغاث بالخليفة بالحجاز فاغاثه ، وانتصر له . . ولكن التاريخ لم يذكر لنا العشرات أو المئات - والله وحده يعلم عددهم - الذين عجزوا عن الوصول إلى الخليفة .

قد تكون الثورة الفرنسية حماقة وجنوناً ، ولكننا نحترمها إذا كانت قد منحت الفرد حرية مكتوبة تؤمنه من نزوات الحكام ، ولقد أعلن عمر بن الخطاب قبل الثورة الفرنسية بمئات السنين أن الناس «قد ولدتهم أمهاتهم أحراراً» وأعلنت الثورة الفرنسية بعد ذلك «حقوق الإنسان» وقد ذهبت حكمة العاهل العربى أدراج الرياح لفقدان التنظيم عند العرب ولم ينتفع بها أو تحقق من الناحية العملية خلال عشرة قرون . . أما حقوق الإنسان فقد كانت أساس الدساتير الحالية .

ولعل دلالة الناحية الاجتماعية أعظم فى إظهار أثر سيادة الفهم الدينى ونتائج ذلك ، فبمطالعة كتاب «وفيات الأعيان لابن خلكان» الذى يترجم لنا حياة كبار رجال الأمة منذ بدأ الإسلام حتى سنة ٦٧٢ نجد أن المائة الأولى تنقسم إلى . .

٣٢ من الفقهاء ٢٩ من الشعراء ١٧ من الأمراء

٣ من علماء اللغة ٣ من علماء التفسير ١٠ من الزهاد والنحاة

٢ من المغنين ٢ من المورخين ٢ من أهل المجون والأطباء

ولا يختلف تقسيم باقى رجال الكتاب كله عن هذه النسبة كما لا يختلف تقسيم كتاب آخر مثل «بغداد» لابن الخطيب الذى يترجم لنا رجال المجتمع البغدادى عن هذه النسب والألفاظ الوحيدة التى تتكرر هى النحوي، الفقيه، اللغوي، الزاهد، الصوفى .

والظاهرة الأولى فى هذا التقسيم هى كثرة الفقهاء والزهاد وعلماء التفسير مضافا إليهم علماء اللغة والنحاة الذين اعتبرت علومهم لازمة للدراسة الدينية . والظاهرة الثانية هى قلة من يمثلون الأعمال والإدارة فلا يوجد سوى سبعة عشر من «الملوك والأمراء» ولا يوجد من يمثل النواحي الاقتصادية والتجارية . .

وفى العلوم والفنون توصل العلماء المسلمون إلى نتائج باهرة ولا سيما فى الكيمياء والطبيعة والحساب والجبر وبصفة عامة فى العلوم التى لا تمت إلى الدين بصلة ولكنهم لم يتقدموا فى التاريخ والفلسفة والآداب والفنون لأنهم قيدوها بالدين وأخضعوها لأحكامه لذلك لا نجد للحضارة الإسلامية فلسفة موضوعية، ولا نعثر على فيلسوف واحد أ طرح ظهريا المسألة الدينية، ونحرم من أثرها ونفوذها.

ولعل قصة «الغزالي» وطلبة العلم وبحثه عن الحقيقة هى قصة كثير من علماء ذلك العهد شعروا بحب الحقيقة والبحث المجرد . ولكن ضيق أفق الفلسفات التى ظهرت فى العواصم الإسلامية وارتباطها

كلها بالمسألة الدينية جعلهم يعودون إلى مذهب الجماعة وذلك غير مستغرب مادامت الفلسفة دينية، ومما يصور لنا تسلط الفهم الدينى وتغلغله فى النفوس أن أحداً من هؤلاء لم يستطع أن يخترق النطاق الذى ضرب على الفلسفة الإسلامية حيث البحث الحر والآفاق الموضوعية ، ولو نجح الغزالى فى ذلك لأخرج لنا فلسفة تعادل فلسفة «ديكارت» أو «كانت» .

وفى غير ميدان الفلسفة استطاع ابن خلدون الذى يستحق منا احتراماً خاصاً أن يتعد بعلم العمران أو الاجتماع كما نسميه نحن ، عن مثار الروايات الدينية ، وتمكن بقوة شخصيته وطموحه الحيوى أن ينجو من الطابع التقليدى وأن يستخلص من الأحاديث المتداولة والروايات الشائعة والترهات المنتشرة النظم والقواعد .

وبنصيب مماثل من قوة الشخصية والطموح ، استطاع المتنبى أن يدخل شيئاً من التجديد على الشعر ، وأن يصبغه بألوان حية ، ومشاعر جاشت بها نفسه ، ولكن فيما عدا هذه المحاولات الفردية ، فإننا نجد أن التاريخ لم يكن أكثر من روايات تنقل برمتها ، والفلسفة جدال حول الخلق والألوهية والإرادة والدين ، وظلت أبواب الشعر كما كانت فى عهد الجاهلية من مديح إلى هجاء ، وفهم الأدب على أنه علم الطرائف والملح والنوادر ! .

وعمد المحدثون إلى نقد الأحاديث ، وإظهار الصحيح والموضوع والحسن والضعيف ، فهل لجئوا إلى قواعد النقد؟ لقد ابتدعوا «الجرح والتعديل» وهو علم يقوم على الرواية والموازنة بين مختلف الروايات ، وبحث حالة الرواة ودرجة أمانتهم وثقافتهم وقوة حفظهم ، ولم

يخطر لأحد منهم أن ينقد الأحاديث نفسها مع أن هناك مثات من الأحاديث الموضوعية يمكن معرفتها بداهة ، وبدون حاجة إلى دراسة الرواة لها ، على أن عدم التفكير فى الوسائل العلمية لا يجب أن يستغرب مادامت فكرتهم عن العلم تحصره فى الحدود الدينية ، وما كان العلماء يعتقدون أن العلم يخرج عن نطاق الدائرة الدينية ، وما يلزم لها من لغة وأدب ، أما باقى العلوم ، فقد حكموا فى نوبة من نوبات التسامح والاعتدال بأنها «علم لا ينفع ، وجهل لا يضر» .

ولو فكروا أكثر ، فى كلام النبى العظيم لاتضح لهم ، أن العلم الذى أمرهم به ، وحثهم على تعلمه ، ولو بالصين التى كانت وما زالت وثنية ليس هو العلم الدينى فحسب .

* * *

هذا تصوير سريع للمجتمع العربى فى ظل الفهم الدينى ونقد بعض نواحي الحضارة الإسلامية وليس غرضنا الإقلال من أهميتها أو تصغير شأنها فقد كانت رغم كل شيء أزهر حضارات القرون الوسطى وكان الغرب يقف إزاءها جاهلاً متوحشاً ، مظلماً ، ولكن غرضنا الأساسى هو الإشارة إلى الأثر السىء لسيطرة الفهم الدينى على نواحي الحياة ، وبذلك ندحض حجة يكثر الناس من ترديدها دون تمحيص .

ولو أننا أصحنا السمع إلى الذين يريدون استلهاهم الدين مبادئ السياسة ، وأصول المجتمع وإدماج العلم والقانون والاقتصاد فى الدائرة الدينية وإذابة مشخصات هذه النواحي فى نار إيمان مرتفعة الحرارة فلن التجربة ستتكرر بالضبط ، ستبدأ على أحسن الفروض

بقديسين وصديقين وفدائيين ومضحجين ثم تنتهى سريعاً بدجاجة
وأدعياء وأغبياء وسيتحول الدين الصحيح إلى الدين كما فهمته
الشعوب ، فى الماضى ، وكما ستفهمه فى المستقبل ، أى عبادة
وقداسة ، وتقاليد وطقوس وستكون كلمتا حلال وحرام سيفاً مصلتاً
على أدق المسائل الشخصية ، ولا قيمة لأن نقول إن ذلك ليس من
الدين فى شيء لأن الشعوب ليست الأئمة الوحيدة فى فهمها الخاطئ
بل إن العقائد نفسها تتطور تطوراً ضرورياً أشرنا إليه فى الفصول
السابقة . ولأن الخرافة والرواية والنقل هى الميادين الوحيدة التى لا
يجد الدين غيرها ، لكى تحل محل العلم والبحث والنقد .

وملخص ذلك كله أن الخير كل الخير فى تحديد منزلة الدين ، وعدم
إقحامه فى السياة أو الاجتماع أو الإقتصاد إلا على باب الاستثناس
والمشورة . وهو موقف دقيق لا يحسنه الكثيرون ، فمن الناس من
يقول فى إيجاز «دين أو لا دين» ومنهم من يتمسك تمسكاً جامداً
بالنصوص وعليها أن نشرح لهؤلاء كلهم الفهم الذى يجب أن توزن به
النصوص الدينية حتى يمكننا التوفيق بين غاية الديمقراطية وفكرتها
وبين النصوص الدينية .

تنقسم هذه النصوص من حيث مصدرها إلى نصوص قرآنية
ونصوص نبوية ونصوص فقهية ، ومن حيث مواضعها إلى نصوص
دينية واقتصادية وسياسية وتشريعية وتلك الأخيرة شهرة ذائعة بين
الناس ، وفى هذا البلد كثرة تؤمن بأن قطع يد السارق ورجم الزانى ،
وجلد شارب الخمر ستحيل مجتمعنا فى غمضة عين وانتباهتها إلى
مجتمع مثالى فاضل .

من الضروري قبل أن نخصص هذا الزعم أن نعلم عدة حقائق عن القوانين وعلاقتها بالمجتمع وأثرها الإصلاحى بصفة عامة والقوانين الإسلامية بصفة خاصة ، فالمفهوم ، وهو الواقع فعلا ، أن مهمة القانون الايجابية هى مجازاة المعتدين والاقتصاص منهم ، وأن مهمته السلبية هى حراسة الحقوق والمحافظة عليها ، وفى المهمة الأولى لا يحفل القانون بإصلاح حالة المعتدى كأن يأمر بإحالة إلى مصحة نفسية تدرس الأسباب التى دفعته إلى اقتراف هذا الجرم ، وكيف يمكن معالجته ، ولكنه يعنى بتنفيذ ما تقضى به التبعة الاجتماعية وهى ناحية إصلاحية ولكنها بعيدة عن الصفة الإنشائية وفى المهمة الثانية يعتمد القانون أيضاً إلى الإرهاب والتخويف ، لا إلى التفهيم والإقناع فلو لم يكن هناك جرائم لما كان هناك قانون .

لقد طبقت القوانين الإسلامية فى الحجاز ، وجاءت بالنتيجة الطبيعية فالجرائم الظاهرة كالسرقة وشرب الخمر والزنا قلت أو انعدمت ، وهى نتيجة حسنة ، ولكن هذه القوانين وحدها لم تستطع أن تنهض بالشعب ولا أن ترفعه إلى مصاف الشعوب العظيمة ، ولقد يستطيع أحد الحجازيين أن يفخر بأن عنده أحسن قوانين ، ولكنه لا يستطيع أن يفخر بأن شعبه لذلك هو أحسن الشعوب ، إذ بقدر قسوة القوانين وردع السلطان والالتجاء إلى القوة يكون انحطاط الشعب وضعف الوازع النفسى فيه ، وهو ملاك الأمر كله ، ومعظم الذين يبالغون فى قيمة القوانين هم دائما من الذين يحسون إحساساً لا شعورياً بانحلال شعوبهم واضمحلالها .

روى أحد كتابنا أن شيئا من أشياءه لم يفقد فى بلدين : الحجاز

والمجتلرا ، فما فقد شيئا هناك إلا رد إليه بمعرفة الجهات المختصة ، فإذا كانت القوانين الزاجرة الرادعة قد استطاعت كبح جماح النفس الجائعة الجشعة ، الجاهلة فى الحجاز ، فإن الحرية والضمير والثقافة والشعب والوفرة قد أدت أيضا إلى النتيجة التى وصلت إليها القوانين بالقطع والجلد .

إن ناحية السلوك أو « الفضائل » التى تشمل الخمر ، والزنا ، والسرقة ، ليست إلا ناحية من عدة نواح فى حياة الشعوب ، ومن المؤكد أن الضعف الخلقى عامل هام من عوامل الانحلال . على أنه ليس هو العامل الوحيد كما أن من المحتمل أن يفشل القانون فى علاجه ، ولعل حالة ذلك السارق الذى جرى به إلى النبى أربع مرات رغم إقامة الحد عليه كل مرة تصور لنا طرازا من الناس لا يرتدع بالقوانين مهما كانت قاسية .

وأما النصوص التى تتعلق بالتجارة والاقتصاد والاجتماع فقد درسها الفقهاء المسلمون دراسة دقيقة ، وأبدوا فيها آراء جديرة بالاحترام ولا يسعنا إلا أن نأسف لإطراحها وإهمالها فى القوانين المصرية فإن أبا حنيفة ومالك والشافعى والليث بن سعد وابن حزم وغيرهم من أئمة الفقه الإسلامى لا يقلون عن بتام ومونتسكيو . وميل . وكان الواجب العلمى والدينى بل والوطنى أيضا يقضى علينا بأن تكون هناك مقاعد بأسمائهم فى كلية الحقوق وأن تدرس كتبهم وتمحص آراؤهم . .

فموقفنا من النصوص الدينية بصفة عامة يمكن تحديده فى هذه العبارات « دراسة المبادئ » التى بنيت عليها هذه النصوص كل منها

بمعرفة الأخصائيين في أبوابها والأخذ بها إذا ظهرت صلاحيتها ،
وعدم التقيد بها إذا وجد ما هو خير منها ، فمثلها في ذلك كمثل
التشريعات والقوانين الرومانية والأوروبية وغيرها .

إن هذه القاعدة رغم اعتدالها تشعر القسوة والمرارة طوائف من
الناس درجت على تقديس النصوص وأخذها قضايا مسلمة لاتصح
مناقشتها ونحن نطمئن هؤلاء فإن أسس الديمقراطية الجديدة التي
دفعتنا إلى تقرير هذه القاعدة تتفق مع الأسس الدينية . إذ يهدف كل
منهما أخيراً إلى مصلحة المجموع ، وليس من العسير علينا أن نجد
المسوغات الدينية التي تنفي ما يحسونه من حرج ، فهذا رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول «أنتم أعلم بشئون دنياكم» و«ما يراه
المسلمون حسناً فهو عند الله حسن» وادراً الحدود بالشبهات»^(١) وما
خير بين أمرين إلا اختار أيسرهما وأسهلهما ، وقد كان يشارو
الصحابه ويقلب الموضوع على وجوهه المختلفة ثم يختار أصوبها
ونحن نستن بهذه السنة الكريمة . ونعتقد أن هذه الطريقة في اتباع السنة
هي الطريقة الصحيحة التي أمرنا بها . والتي حثت على انتهاجها
الأحاديث والآيات ولو كان المقصود بالسنة هو أداء نفس الأعمال
والأفعال لكان يجب أن يسمى تقليداً ، وإعادة وليس سنة وأسوة :

وحديث «لا ضرر ولا ضرار» رواه ابن ماجه والدارقطني
وغيرهما ، يفتح لنا آفاقاً واسعة ويضع في أيدينا حرية كبيرة للعمل بما
تقتضيه المصلحة . وما تتطلبه الضرورة وذلك ما لم يفت العلماء الذين

(١) على هذا الحديث ، بل هذه القاعدة التشريعية الجليلة ، استند عمر بن الخطاب في
عدم حده للمغيرة بن شعبه . واسقاطه حد السرقة عام الرامة .

سموا النواحي الدنيوية والحيوية «بالمصالح المرسلة» وأفردوا لها أحكاماً خاصة لا تكاد تفرق عن قاعدتنا . .

ومن العلماء الذين تكلموا فى ذلك الإمام نجم الدين الطوفى الحنبلى المتوفى سنة ٧١٦ الذى قال عند شرحه لحديث «لا ضرر ولا ضرار» أنه يقتضى رعاية المصالح إثباتاً ونفياً والمفاسد تفصيلية وإجمالية . وإجماع ما عدا الجامدين من الظاهرية وجعل مدار تعليل الأحكام الشرعية على هذه المسألة ودعم ذلك بالاستدلال عليها بالنظر العقلي . ولم يكتف بهذا حتى جعل رعاية المصلحة مقدمة على النص والإجماع عند التعارض فقال «وإن خالفها وجب تقديم رعاية المصلحة عليهما بطريق التخصيص والبيان لها لا بطريق الافتيات عليهما والتعطيل لهما» .

وهذا الذى قرره الطوفى فى رعاية المصلحة هو أدق وأوسع من القول بالمصالح المرسلة ، وأدلته أقوى وقد صرح هو بذلك فقال «واعلم أن هذه الطريقة التى قررناها مستفيدة لها من الحديث المذكور ليست هى القول بالمصالح المرسلة على ما ذهب إليه مالك . بل هى أبلغ من ذلك وهى التعويل على النصوص والإجماع فى العبادات والمقدرات وعلى اعتبار المصالح فى المعاملات وباقي الأحكام» . ثم قال بعد بيان ذلك :

«ولما اعتبرنا المصلحة فى المعاملات ونحوها دون العبادات وشبهها لأن العبادات حق للشارع خاص به ، ولا يمكن معرفة حقه كما وكيفاً وزماناً ومكاناً إلا من جهته ، فيأتى به العبد على ما رسم له ، ولأن غلام أحدنا لا بعد مطيعاً خادماً له إلا إذا امتثل ما رسم سيده

وفعل ما يعلم أنه يرضيه فكذلك هنا ، ولهذا لما تعبدت الفلاسفة بعقولهم ورفضوا الشرائع أسخطوا الله عز وجل ، وضلوا وأضلوا وهذا بخلاف حقوق المكلفين فإن أحكامها سياسية شرعية وضعت لمصالحهم وكانت هي المعتبرة ، وعلى تحصيلها المعول .

ولا يقال . إن الشرع أعلم بمصالحهم فلتؤخذ من أدلته لأن نقول : قد قررنا أن المصلحة من أدلة الشرع وهي أقوها وأخصها فلنقدمها في تحصيل المصالح . . (١) أ. هـ

وهذا كلام واضح يؤيد ما ذهبنا إليه صراحة فضلا عن أن روح الإسلام ، بصفة عامة ، روح عملية تحكم بأن العلم أفضل من العبادة . وأن الربا أفضح من الزنا . وأن الفخر والخيلاء مذمومان في الحياة . ولكنهما محبوبان في الحروب وأن الخداع بغيفض في السلم ، ولكن الحرب خدعة ، وأن العبد الأبق ، والمدن المماطل والزوجة المشاكسة موزورون في الدنيا غير مؤجورين في الآخرة ، معطلة أعمالهم وثوابهم حتى يشوب الهارب ، ويسدد المدين ، وتنصاع الزوجة لأرادة زوجها .

أما تقرير هذه المصلحة ، وتحديد هذه الضرورة ، فذلك ما يترك للبحوث الفنية التي يجب أن تتم بمنتهى الدقة والنزاهة فإذا أصبنا كان لنا أجران . وإذا أخطأنا كان لنا أجر واحد . وفي جميع الحالات لنا في هذه الحدود ، الحرية المطلقة التي لا تحكم عليها القاعدة المتسرة المعينة . ولكن الإيمان القلبي فمن المحتمل أن لا نرى في كثير مما يسمونه بدعاً

(١) أنظر المجلد التاسع من المنار ص ٧٤٥ - ٧٧٠ وكتاب يسر الاسلام وأصول التشريع العام للمرحوم السيد محمد رشيد رضا ص ٧٢ - ٧٣ .

سوى تطوراً طبيعياً لازماً. وامتداداً زمنياً ضرورياً ، كأن تكون القبور والشواهد . . امتداداً للصخرة التي وضعها النبي على قبر إبراهيم . وطاقت الزهور وباقات الورد امتداد للجريدة الخضراء التي غرسها النبي في جدث الرجل المעذب لذنوب صغيرة، كما يمكن مقارنة مشاهدة السيدة عائشة لرقص الحبشة بمشاهدة الفتيات للروايات المسرحية والسينمائية ، ومباعية النساء يمكن أن يعتبر أصلاً لإعطاء المرأة حق الانتخاب، وسباق النبي صلى الله عليه وسلم للسيدة عائشة صورته العصرية دور من التنس بن الزوج وزوجته وليس هناك فرق كبير بين امرأة تفتح محلاً لبيع الخبز واللبن . . وأخرى تفتح مكتباً للمحاسبة .

إذا فهمنا ذلك فلن نجد تناقضاً بين الدين ، وبين الحياة الكريمة القوية لهذا العصر .



وهكذا تنتهي من الكلام عن القاعدة الثانية تلك القاعدة التي تطلبت منا استعراض كثير من وجهات النظر ، ودحض لبعض الأدلة وإثبات لأدلة أخرى ، وإنما أطلنا فيها لأننا نرى أنها ستكون مسألة المسائل في المستقبل المصري وستظهر الأيام صدق نبوءتنا .

والقاعدة الثالثة من قواعد الفهم الجديد للدين ترمي إلى أن يعتمد الإيمان الديني على العاطفة الكريمة والولاء الخالص والعقيدة النقية في النفس ، وأن يمثل الدين المعنويات السامية .

كان الإيمان الديني في عصور الفوضى والانحطاط يقوم على ترغيب الناس وترهيبهم ، كان يخوفهم بالنار ، ويرغبهم في الجنة ،

ويربطهم إلى العقيدة بسلسلة من الأدعية ، والنوافل ، والتقاليد ،
والنخبة المملولة عن مجد غابر تليد وكانت المعتقدات كلها تقوم على
أسس من غفلة الجماهير . وتسليمها الأعمى ، وبلاها وضعف ملكة
النقد فيها وجهلها وعدم شعورها بذاتها وتمتعها بحرياتها ، وهذه
المؤثرات كلها تنقشع الآن واحدة إثر أخرى وتضعف بل وتمحى آثارها
كلما دخلت الحضارة الحديثة . ولن يختلف مصير الإسلام عن
المسيحية إذا هو اعتمد على هذه الأساليب .

إن العهد الذى نعيش فيه يقوم على العلم ، وتنتشر فيه أضواء
المعارف ، وترك فيه الحرية الفكرية للأفراد ويرفض كل واحد أن يؤمن
بما لا يعتقد أو يفهم ، ومنزلة الدين فى مثل هذا المجتمع تقوم على
نصوع حجته ، وحيوية وجوده ، وصحة براهينه ، ولا تكفى علوم
المنقول إلا قليلا ولا يفيد الضرب على أوتار الماضى إلا أقل من
القليل ، ولا تستطيع الحكومة لو أرادت أن ترغم الناس على التدين
لأن حكومات العصور الحديثة حكومات جماهير يسقطها الجمهور
كل خمس سنوات مرة أو مرتين .

ليست الطريقة العملية لتقوية الشعور الدينى هى أن نستحوذ على
نفس الفرد ونشغل وقته كله بتلاوة الأدعية ، وأداء النوافل ، ولا أن
نضعف كل نوازع النفس حتى تضعف ضمينا نوازع الشر . فكل
ذلك لا يفيد الآن ولا ينتج ولئن أفاد اليوم فلن يفيد غدا .

وليست الطريقة المثلى لتقوية الشعور الدينى هى تدخل الدين فى
السياسة ، واستعانه بقمع القوانين وردع السلطة والبطش بالمخالفين ،
فإن ذلك سيظهر الدين للناس بمظهر الأوامر المفروضة التى يجب

عليهم تنفيذها بحكم قانون العقوبات وليس لإيمانهم أو خشيتهم أو خشوعهم ، ولن تنجح الدولة بعد ذلك فى أن تعلى شأن الدين أو تقيم أسسه ، وسيكون نصيبها من ثقة الفرد أقل الأنصبة وأبخسها ، وسيصير الدين مضغة فى الأفواه وأضحوكة الجماهير ، وستصور الصحف رجاله ، الذين هم أيضاً رجال السياسة بالصور الكاريكاتورية المضحكة ولن تعف أقلام محرريها عن أن تنالهم ، والدين تبعاً لهم بالحق والباطل .

لن يفيد الدين نفوذ رجاله أو كثرتهم أو تداخلهم فى السياسة أو سيطرتهم على الشؤون العامة أو تبحر بحوثهم . . إن ذلك كله مجد للرجال وليس للدين . . وهو مجلية الجدل العقيم وياعث التحاسد والتباغض .

إذا أردتم مجداً للدين فابعدوه عن مشار النقاش والجدال والحكم والسياسة ، وغمرات الدنيا وتقلباتها . واحتفظوا له بحرية القلب والضمير ، العقل والفكر ، إنه عندئذ يزدهر ويقوى ويبسط ظلاله على المجتمع ، فتضطر السياسة راغمة إلى أن تعدل أوضاعها كما يريد هو .
لخير الدين أن لا يبارح أعماق القلوب ولا يزعج به إلى أطراف الألسنة ، وقبضات الأيدي وأسواق الدعوات ومزایداتها .

إن الدين رحمة ، إنه يبذل أكثر مما يأخذ . ولا يتنظر جزاء ويزهد فى العروض الدنيوية التى يتكالب عليها الناس وهذه هى ميزته وسر قوته ، فكيف يمكن أن يقوم بمهمته ، والممثلين له والداعين إليه لا يتخلقون بهذا الخلق أو يتصفون بهذه الصفات .

حسب الدين فخراً أن ينهض برسالة القلب البشري ، والمعنويات

النبيلة ، وما أعظمها رسالة ، وما أثقلها تبعة .

على رجال الدين حق للنفس البشرية ، إنهم رجال الرحمة والرفقة ، الذين يغيثون الإيمان والثقة إلى الناس في السراء والضراء . وساعات اليأس والاكفهار ، ويعملون في ميادين الخدمة العامة ، فيساعدون البائس الفقير ويعالجون العاتى المريض ويرفعون راية الإحسان ، ويكرسون أنفسهم لعلاج الضعف البشري .

العناية بهذه النواحي تماشى مع روح الدين ، وهى خير وأجدى من منافسة العاملين في الميادين الأخرى .

لنحذر الحماس الدينى الفارغ ، إنه ليخفى وراءه دجلا في المستقبل فلنوجه هذا الحماس إلى الحياة ، ولنوزعه على كافة النواحي .

لنحذر اللغط فى الدين ، إن كل لفظة من الجدل والمراء ، والأخذ والعطاء ، والقبيل والقال ، تضعف من مركز الدين ، وتنال من هيئته وقدسيته وترفعه .

لنحذر أن نكون الأصدقاء الجهلة الذين يؤذون الدين وهم يريدون الدفاع عنه ، ويضعفونه ويقعدون به وهم يحسبون أنهم يعملون لنهضته ورفعته وقوته .

لنسأل أنفسنا هل ما نؤمن به هو الحق الخالص أو الحق المشوب ، وهل نحن نؤمن لأننا انتهينا إلى هذا الإيمان أو لأننا بدأنا به ولقناه وراثته وتقليداً .

إننى لأخشى أن يكون إيماننا جهلا ، وحلمنا جبنا . وعفتنا عجزا ، وزهدنا فقراً ، وعدم افتراقنا لكثير من الخطايا إثمنا يعود إلى الجهل بها أو الخوف منها .

إن الطريقة العملية لتقوية الشعور الدينى هى تنمية العواطف فى نفس كل فرد ، وترك الحرية الكاملة له حتى يؤمن من تلقاء نفسه عندما يتبين أن ذلك من مصلحته لأن الدين يهبه الإيمان والسكينة ولا يأخذ منه مقابل ذلك شيئاً .

إن الله غنى عن العالمين ، ولن يضر الدين مخالفة الناس له ، فإن ذلك سيضر الناس أنفسهم وما وضع الله الدين إلا لخير العالم وصلاحه ويجب أن يفهم الناس ذلك فلا يمتنوا على الدين بإيمانهم ، وليس هناك داع لأن نتكالب على الناس أو نستخدم القوة والإرغام لكى نجعلهم مؤمنين أو نهديهم السبيل ، فمن شاء بعد ذلك فليؤمن ومن شاء فليكفر .

إن الطريقة العملية تكون بمحو البدع والخرافات والشوائب التى لوثت الدين . حتى لانكاد نعرف حقيقته لأن هذه الحقيقة قد اختفت تحت أكداس من المظهر ، والتقاليد والبدع والخرافات .

الأخطاء الشعبية فى هذه الناحية يجب أن نحسم ولا تدلل بعد الآن حتى يستطيع الناس أن يتبينوا حقيقة الدين الذى نطالبهم بالإيمان به .

إن العالم فى محتته القاسية التى تهدد الحضارة بالزوال والاندثار يشعر بالحاجة إلى الدين كما لم يشعر بها من قبل ، ويتلمس الإيمان والسكينة والحب بعد طوال الكد والطمع والاختلاف والتنازع ، ولكن الدين لن يستطيع أن يقوم بمهمته مالم يترفع عن الشوائب والخرافات التى تحيط به ، ويسمو إلى ذروة لأتالها الأهواء والشهوات .

* * *

الباب الثاني

الدولة في ظل الديمقراطية الجديدة

- الفصل الأول : في الدولة
- الفصل الثاني : الحرية
- الفصل الثالث : النظام
- الفصل الرابع : العدل الاجتماعي
- الفصل الخامس : الشرف

بفكرة التمثيل الشعبى وهى وأن لم تخل من نقص ، أقرب الطرق إلى روح الديمقراطية ، ولورفضتها لما وجدت سواها .

فإذا افترضنا أن انتخاب الوزراء ، وهم الهيئة التنفيذية العليا ، يتم بدون تدخل الشعب ، وبغير علمه ، وبذلك لا يكون الشعب نفسه حاكما إلا يوما واحداً كل عدة سنين هو يوم الانتخابات ، وبمجرد الإدلاء بصوته ، وغروب شمس ذلك اليوم ينتهى حكمه ، وهو ما لاحظته جان جاك روسو فى نقده للديمقراطية البريطانية .

نعم يمكن أن نقول إن الشعب يحكم بالقوانين التى سنتها الهيئة المشكلة له ؛ وأن الحاكم ، وإن لم ينتخبه الشعب ، مقيد بهذه القوانين ، مكلف بتنفيذها ، ومن هذه الناحية يحكم الشعب نفسه ، ويحكم الحاكم أيضا ، ولكن الهيئة التنفيذية يباح لها أن تحل الهيئة التشريعية ، وذلك إجراء يعيد إلى الذهن تصرفات الملوك المستبدين فى العهود الغابرة .

إن مثل هذه الذكريات جعلت الشعوب الديمقراطية ترفض أحكام الملوك ، ولا ترضى بغير نفسها حكما كما أن التفكير المثالى والنظرى والاستسلام إلى إغراء جملة كهذه «حكم الشعب نفسه بنفسه» جعل بعض العلماء يعملون جاهدين لتنفيذ هذه الرغبة ، الأمر الذى عجز الفن السياسى عن تحقيقه فى الأوضاع الحالية واكتفى

بأن يوجد هيئة تراقب الحكومة والانتخاب ، وتسقط الوزارة إذا أرادت بدون ثورة ، وفى آجال محددة ، وتقيد سلطات الحاكمين بالقانون ، وهى مزايا جلييلة ، ولئن كان ثمنها ، كما يقول نقاد الديمقراطية ، فإن الديمقراطية تقبل عن طيب خاطر التنازل عن قليل

من المزايا لتفادى كثيرا من الشرور .
ولكن الديمقراطية الجديدة تحاول أن تنجح حيث أخفقت الأساليب القديمة ، وهى تصل إلى ذلك بطريقتين الأولى : لا مركزية الحكم ، وإشراك الهيئات الإقليمية ، والثانية : التقرب إلى الشعب والاعتراف بهيئاته وجمعياته . وهى تفرق بين السياسة والحكم فالسياسة هى الناحية الفنية للديمقراطية ، هى الفن المعقد الذى يتقنه رؤساء الأحزاب والوزراء ، وأعضاء مجلس النواب ، أما الحكم فإنه التنفيذ العملى لكل ما يتعلق بالشئون العامة ، كفرض الضرائب والخدمات الاجتماعية والثقافية والأعمال الإنشائية العمرانية وغيرها .
والحكومة المركزية فى الديمقراطية الجديدة هى التى تمثل الفن السياسى أو بمعنى أصح تحترفه . وهى تقوى وتركز أعمالها ، على حساب هذا الفن وبفضل تفرغها له وتخليها عن كثير من الأعمال التى تثقل كاهل حكومات الديمقراطية وتحول بينها وبين ما هو أهم من شئون السياسة العليا كعقد المعاهدات ، وإعلان الحرب . وتقرير السياسة الخارجية .
والهيئات الإقليمية ، كمجالس البلديات والمديريات هى التى تمثل الحكم ، ويجب أن تعطى سلطات كبيرة تقوم بها الآن الحكومة المركزية بحيث يستطيع الفلاح أن يبت فى مسألة الضريبة التى سيدفعها ، ويحدد مسائل الصحة والخدمات العامة . والتعليم ، والطرق ، والزراعة والمستشفيات وبصفة عامة كل ما يهمه . يتم هذا ، وجلسات البرلمان تعقد ولا يعنيه فى شئ أن لا يجلس فيها أو لا يبدى رأيه لأنه يحكم على منزله ، وفى مقدراته ويتصرف فى مصايره ولا يمس أحد حريته .

ومن السهل تحديد الاختصاصات بين الحكومة المركزية والهيئات الإقليمية والشعبية ، وهذه مسألة مرنة ، ويمكن بصفة أولية أن نطلق الخبرة للهيئات الإقليمية فى كل ما يختص بالنواحى الاجتماعية ، وحق فرض الضرائب الإضافية فتؤسس كل ولاية أو مديرية مدارسها ومستشفياتها ، وترصف طرقها وتنظم مدنها وتسمن من القوانين ما تشاء لحفظ الصحة ، ومقاومة الأمراض ، ورعاية حقوق العمال الخ .
أما الحكومة المركزية فتقوم بالشئون الآتية .

(أ) ملاحظة تنفيذ ما يقضى به الدستور الأساسى من النظم وما يوجبه من حقوق وواجبات . والحيلولة دون مخالفته إذ أن الحكومة المركزية هى الممثلة العليا لهذا الدستور .

(ب) فرض الضرائب التى تخصص للمؤسسات الحكومية العامة كالجيش والأسطول ومخصصات الوزراء والتاج والتمثيل السياسى وهذه الضرائب لا تقرر إلا بعد موافقة المجالس النيابية .

(ج) الإشراف على الهيئات الإقليمية ، وتوجيهها . وتقديم النصح والإرشاد . فإن الهيئة المركزية بطبيعتها أقدر من الهيئات الخاصة وأكثر منها استعدادا ، وأعظم خبرة فضلا عن أنها ستمد الهيئات الإقليمية بالمعونة الفنية والمادية . . فليس هناك ما يمنع من أن ترسل مندوبيها ليطمئنوا إلى أن هذه المبالغ تصرف فى وجوهها التى خصصت لها .

(د) الرئاسة المطلقة عند حدوث حرب أو مسألة وطنية عامة تقتضى تكريس الجهودات وتوجيهها إلى غرض واحد هدف معروف سبق أن قرره ممثلوا الشعب أيضا فى البرلمان . .

وأما الطريقة الثانية التى تلجأ إليها الديمقراطية الجديدة لكى تجعل الشعب يحكم نفسه بنفسه فإنها تقوم على التقريب بين الشعب والحكومة ، فالمفروض أن الديمقراطية هى حكومة الشعوب والجماهير ولكن الحكام وأولى الأمر عندنا لم يؤمنوا بعد بذلك تمام الإيمان ، إذ يتقمصون بمجرد تقلدهم لأزمة الحكم لبوس الرسمية المقتنة ، وهى البقية الباقية من الاستبداد التى عجزت الديمقراطية عن إزالتها بالقوانين «والرسمية» فى الشرق تحارب المعانى الديمقراطية وتناقض روحها وتفصل بين رجال الحكومة وأفراد الشعب وتشعر الأولين أنهم رعاة وحكام والآخرين أنهم «رعية» ومحكومين . . . وتحول بين وجود تفاهم متبادل بينهم . . . وتجعل الروتين بما فيه من جمود وآلية ، وما يعثه من ملل وسأم الأسلوب الوحيد فى معاملة الناس ، وتغرى الحكومة بالحذر من الشعب ، ومراقبته . . . وإخماد حركات اليقظة الفكرية أو السياسية . . .

ولمحااربة هذه الروح من ناحية ، والتقريب بين الشعب والحكومة ، من ناحية أخرى يجب أن تعترف الحكومة بالوجود الاجتماعى للهيئات الشعبية التى أثبت صلاحيتها ، والتى قامت بفضل صفتها الشعبية بخدمات جلى فى المجتمع تعجز عنها الحكومة نفسها ، وعندنا من الهيئات جمعية الشبان المسلمين ، ومدرسة الخدمة الاجتماعية والإخوان المسلمون . والهلال الأحمر . والهيئات الرياضية . والصحية . والنقابات العالمية ، وغيرها . واعتراف الحكومات بهذه الهيئات معناه دراسة وجهات نظرها . . . وقبول بلاغاتها أو الرد عليها واستشارتها فى نواحيها التى تخصصت فيها ،

وإعانتها وتدعيمها إذا لزم الأمر .

«والحديث إلى الشعب» وسيلة أخرى من وسائل التقريب ومحاربة الرسمية وإزالة الحواجز ونحن نعنى بها إطلاع الجمهور أولاً فأول . وفى أوقات محددة . ومناسبات قومية واجتماعية على خطة الحكومة . فيجلس رئيس الحكومة أو من يمثله أمام الميكرفون ليتحدث إلى العمال فى مصانعهم ، والفلاحين على مصاطبهم ، والموظفين فى نواديهم ، والنساء فى بيوتهن ، حديثاً ودياً ، صريحاً ، مخلصاً عن سياسته وما فعلته الحكومة هذا الشهر ولماذا فعلتها الخ . . أو يرسل مندوبيه الشخصيين إلى الهيئات العامة . ومجموعات الشعب ليوضحوا سياسة الحكومة وليجيبوا عن الأسئلة التى توجه إليهم . فإن ذلك كله يزود الشعب بالمعلومات الحقيقة ويقضى على الإشاعات والتخرصات والتأويلات . . ويربط بين الشعب والحاكم برباط عاطفى ديمقراطى ، ويشير فى نفوس الناس الزهو إذ يسمعون سياسة بلادهم من أعظم مصادرها . .

وليس ذلك أسلوباً استحدثته الديمقراطية الجديدة . ونحن نعلم أن كبار القواد دأبوا فى القديم على الخطابة قبيل المعركة لإثارة الحماسة فى صدور الجنود . . كما أنهم فى هذا العصر يسردون جزءاً من الخطة العامة على الجنود الذين سيقومون بتنفيذها حتى يكونوا على علم ويشعروا أنهم يعلمون حسب خطة موضوعة مقررة .

والحكم معركة كالحرب ، وقد عرف بعض الولاة والملوك قيمة الحديث إلى الشعب كالخلفاء الراشدين فى العصور القديمة وكمحمد على باشا فى العصور الحديثة الذى انتفع بهذه السياسة أعظم انتفاع إذ

تعود دائما أن يلجأ كلما حزبه أمر أو صادفته شدة إلى ممثلى الشعب من الأعيان والتجار فيضع المسألة بين أيديهم . ويشرح لهم حرج موقفه وعندئذ لا يكون أمامهم سوى مساعدته وتنفيذ مطالبه . وقد استطاع محمد على بهذه الطريقة أن يبتز من الشعب أكثر مما ابتزّه المماليك بطرقهم الجافة القاسية .

هذه الوسائل وأمثالها تقرب بين الشعب والحكومة وتيسر التفاهم والتعاون . والزعماء والحكام هم المسئولون عنها . لأن الشعب أظهر فى كل المناسبات استعداداً . ونبلا وتضحية فى سبيل الخدمة الوطنية متى تفهمها .

إن التمثيل النيابى يجب أن لا يقتضى على هذا النوع من الاستشارة الشعبية لأن النائب بمجرد انتخابه يفقد صفته الشعبية ، ويغدو من رجال الحكومة وطراز الحكام ، وليس هذا مقصوراً على مصر ، ولكنها طبيعة الأشياء فمن الضرورى إذن الرجوع بين آونة وأخرى إلى الشعب نفسه ، واستلهامه الحطة ، واستقراء ميوله وأفكاره بالصفة المباشرة . .

وبالجملة يجب أن يكون شعار الزعماء الديمقراطيين فى جميع أنحاء العالم «الثقة بالشعب» والعمل بما توحى هذه الثقة . . فبناء الدولة فى الديمقراطية الجديدة يقوم على هيئات إقليمية وشعبية متكاثرة ، تنشأ لأغراض اجتماعية اقتصادية ودينية ، وتمتع بنصيب من الحكم والنفوذ بحيث تتوزع السلطة على رقعة الوطن كله وعلى كافة نواحيه ولا تنحصر فى دواوين الحكومة المركزية فى «لاظوغلى» أو «بولكللى» ونحن نفترض أن العلاقة بين الحكومة المركزية والهيئات

الإقليمية ستقوم على حسن التفاهم والتقدير المتبادل وعدم التشدد .
وقد تكون مسئولية الدولة المركزية فى هذه الشركة أعظم من مسئولية
الهيئات المحلية ، إذ هى تميل عادة إلى بسط سلطتها فيجب أن لا تنكر
فى ذلك وفى حالات النزاع القليلة يمكن التحكيم بينهما بمعرفة لجنة أو
محكمة .

صحيح أن بلادنا تستلزم وحدة الحكومة المركزية فى بعض الحالات
كالرى مثلاً . ويرد على هذا بأن الحالات من هذا النوع محدودة
ويمكن حصرها فى نظام خاص .

كذلك يعترض على هذه الفكرة بأن أخلاقنا غير اجتماعية . وأن
الروح الفردية والأنانية . . وانعدام الثقة يسود النفوس . فإذا وضعت
السلطة فى أيدي الجماعات فقد تسئ استخدامها وجوابنا على ذلك
هو أن هذا الإجراء هو الوحيد الذى يمكن أن يصلح من فساد أخلاقنا
وينشر الروح الديمقراطية فى الشعب . ويعلم الناس تقديس الحرية
واحترام آراء الغير . وتقدير المناقشة ووجهات النظر المختلفة .

إن أوضاع الدولة الديمقراطية الحالية تبدو لنا فى حاجة إلى إصلاح
كبير . وقد تحدثت هذه الأوضاع من التطورات التاريخية للديمقراطية
، وما أظن أن هذا وحده كاف للإبقاء عليها فى صورتها الحالية . لأنه
، وإن كانت نتائج التطور التاريخى التدريجى سليمة فى أغلب
الأحوال ، إلا أنها تتم ببطء كبير ويعوزها إصلاح التفصيلات التى
تتغير فى وقت عنه فى آخر .

وليس لنا اعتراض على تقسيم السلطات إلى ثلاث تشريعية ،
وتنفيذية ، وقضائية ، ولا على الفصل بينهما كما تقضى قاعدة فصل

السلطات المشهورة ولكن أعمال هذه السلطات واختصاصاتها هي مثار نقدها . فنحن نرى أن المهمة الرئيسية للسلطة التشريعية ليست هي سن القوانين وإنما هي محاسبة الوزارة ، ونقد أعمالها وتوجيهاتها وبصفة عامة حماية وتمثيل كذا مليوناً من الأفراد ، فلئن كان ذلك يخالف الأصول الديمقراطية فإنه هو ما حدث فعلاً ، إذ قسرت الظروف والضرورات العملية السلطات التنفيذية على سن التشريعات والقوانين التي تستلزمها مصلحة العمل والتي يلم بها الوزراء بحكم عملهم ، ولا يحس النواب بأثرها لبعدهم عن ميدانها العملي .

وتعود المغالاة في تقدير قيمة سن القوانين إلى الأصل التاريخي لنشوء الهيئة التشريعية ، إذ في بدأ تكوينها لم يكن من حقها محاسبة الملك أو الهيئة التنفيذية وإنما انحصرت (١) حقها في الموافقة أو عدمها على فرض الضرائب فلما حازت حق سن القوانين كان ذلك تقدماً هائلاً ، ومن البديهي أن هذا التقدم فقد أهميته بعد تقرير المسؤولية الوزارية .

(١) منحت الهيئة التشريعية في إنجلترا ، وهي أعرق الديمقراطيات ، حق اقتراح القوانين بالشكل الآتي : في سنة ١٢٥٤ دعى لمناسبة تقرير إحدى الضرائب إلى جانب الأكليروس والأمراء الإقطاعيين ، وجيهان من كل مقاطعة وفي سنة ١٢٦١-١٢٦٤ اقترح شيمون ونغفورت الذي عد لذلك مبدع البرلمان الإنجليزي - إضافة ممثلين عن كل بلد ممتازة من غير النبلاء وكانت مهمتهم هي إبداء الرأي في المسائل التي يفرضها الملك والموافقة على فرض الضرائب .

وكانت الخطوة التالية لنواب الشعب أنهم أخذوا يقدمون عرائض إلى الملك باقتراحات قوانين . وكانوا يحملونه على الموافقة على هذه القوانين لقاء موافقتهم على فرض الضرائب . وتقدم النواب خطوة جديدة عندما أخذوا يصوغون قوانينهم في شكل لوائح . وكانت هذه اللوائح تعرض على المجلسين ثم ترفع إلى الملك للموافقة .

ولا يمكن الاحتجاج بأن ذلك يمس سيادة ممثلى الشعب لأن الشعب نفسه لا يستطيع أن ينفذ كل ما يهوى أو يحب فهو مقيد بالإمكانات العملية ومسألة الصواب أو الخطأ يجب أن تقدر كما تقدر مسألة الإدارة . وما دنا قد طالبنا الهيئة التنفيذية بالعمل . وحاسبناها عليه ، فمن التعسف أن نملأ عليها فى الوقت نفسه القوانين التى تعمل بها ، ويجب أن نترك لها الحرية حتى يمكن أن تكون مسئوليتها صحيحة ، فلا مسئولية بدون حرية . ويمكن مع ذلك أن تقرر الهيئة التشريعية «وإن بدا ذلك الاسم غير ملائم لطبيعة العمل الجديد» ما تشاء من القوانين بصفة ثانوية .

وهذا الوضع الجديد سيحد كثيرا من تفشى المناقشات والخطب والكلام والمهاترات التى تنتشر بين أجواء برلمانات العالم ، والتى لم يكن منها مناص لأن طبيعة التشريع فى المجلس تقتضى تبادل الآراء . أما وقد جعلنا مهمة البرلمان الأولى هى مراقبة الحكومة فسيكون الكلام كله فى صميم الموضوع .

ويجب أن يوضع نظام لمراقبة الآثار العملية التى تترتب على اقتراحات الأعضاء ، ومن المعروف أن النائب عندما يتقدم بسؤال أو استجواب فلما أن يتهرب منه الوزير . وإما يعد بإجراء اللازم . ويتهى الموضوع عند ذلك . ثم لا يفعل شيئا . فيجب مراقبة هذه الحالة ومراجعة ماتم من الأعمال التى وعد بها النواب . ولخير لنا أن يكون عندنا قوانين قليلة منفذة من أن يكون عندنا آلاف الوعود والاقتراحات غير المنفذة .

ولذا كان الوزراء يتهربون من مراقبة البرلمان . فإن أعضاء البرلمان

أنفسهم كثيراً ما يتخلفون عن الحضور أو يقضون الوقت بين الممرات والحجرات الداخلية أو يجلسون بدون أن يحاولوا المساهمة والاشتراك ، ونحن لا نستطيع أن نكلف كل نائب الإمضاء على ساعة عند الحضور والخروج كما يفعل صغار الموظفين ، ولا نستطيع أن نرغمه على الكلام والاشتراك . ولكن يجب على كل حال أن نعمل إشعار النائب واجباته . ويمكن مثلاً أن يكون هناك إجراءات لإحصاء مرات التخلف . وتأجيل الأعمال وغير ذلك . ولو أن تنفيذ مثل هذه الإجراءات صعب ما دام النواب على ما هم عليه . وما لم يغيروا فهمهم الذى يصور لهم البرلمان « نادياً » ومظهراً من مظاهر الأرستقراطية التقليدية . فالنيابة مهنة شاقة تستلزم إعداداً وتحضيراً .

وما دمنا بصدد الحديث عن المجالس النيابية فلا بد لنا من الإشارة إلى « المعارضة » التى هى جزء حيوى من الجهاز الديمقراطى . لأن الوزارة قد تستبد . والمجلس وإن كان حقاً رقيقاً عليها . فهو من ناحية أخرى ، تباع لها فريش الوزارة فى الوقت نفسه مؤيد بحزب الأغلبية فى البرلمان . والمعارضة هى الحاجز الذى يحول دون استبداد الأغلبية ولا سيما فى الديمقراطية الجديدة التى رفعت من شأن الهيئة التنفيذية ووسعت دائرتها . كما أن المعارضة هى ضمان استكمال مناقشة المواضيع ودراسة وجهات النظر المختلفة وإيضاح نواحي النقص فيها ، لأن أنصار الحكومة سيوافقونها على طول الخط كما تقضى بذلك التقاليد الحزبية والبرلمانية .

ويفترض الدستور الإنجليزى وجود معارضة دائمة ولا يستطيع أن يتصور مجلساً نيابياً بدونها . لأن الناس هناك تفهم السياسة على أنها

لعبة يقتسم اللعب فيها فريقان . ولا يمكن أن يستأثر فريق واحد بالملعب كله ، ومن أجل ذلك يخصص الإنجليز راتباً سنوياً لرئيسها قدره ألفين من الجنيهات وغرفة فى البرلمان . ويسمون المعارضة «معارضة جلالة الملك» كأن هذه المعارضة إحدى المؤسسات القومية ذات الصفة الثابتة .

إن الروح التجارية قد تسود العلاقة بين المعارضة والوزارة على قاعدة خذ وأعط . ولكن من حسن حظ الإنجليز أن الصالح القومى لا يكون الضحية فى هذه الاتفاقية . وإنما هو كما لاحظ أحد الكتاب البريطانيين^(١) «التوفيق الذى يسود الحياة العامة بين الحكومة والمجتمع والحكومة والمعارضة وكل ميدان آخر تقريباً» ويستطرد هذا الكاتب فيقول «فنستطيع أن نقول ، والحالة هذه ، وإن النظام الديمقراطى البريطانى هو نظام ينطوى على وجود وزارة قائمة وحقيقية هى التى نراها ونواجهها وتتصدى لها وتتقدها وزارة معارضة وهى التى يحتمل أن تخلف الوزارة القائمة فى المستقبل . وهذا هو سر بريطانيا إن كان لها أسرار . فإن بريطانيا تحتفظ بذخيرة من بنيتها للمستقبل فإذا تنحى رجال الحكم عن مناصبهم ظهر من يحل محلهم . والزعماء المعارضون يقفون على أهبة إلى جانب الزعماء الحاكمين» .

ولعل ذلك هو ما يفسر تسمية الهيئة المكونة من زعماء المعارضة باسم «ظل الوزارة» "cabinet shadow".

ومما هو جدير بالذكر أن الوزارات والمصالح تستفيد فائدة عملية عظمى من آراء المعارضين إذ فى اليوم التالى للمناقشة فى موضوع فنى

(١) اونست باركر فى «بريطانيا والشعب البريطانى» ص ٣٦ .

«يطلب»^(١) الوزير إلى جميع الفئتين الإطلاع بإمعان على الخطب التي أُلقيت بالمجلس وأخباره بما يصح قبوله من الاعتراضات . وما لا يمكن قبوله منها وما يصح أن يعمل رداً على الانتقادات الوجيهة المعقولة . وبعد أن يقتنع الوزير بأراء موظفيه عليه أن يكتب خطاباً خاصاً لكل نائب من النواب الذين اشتركوا فى المناقشة بما تقرر فى اقتراحه من قبول أو تعديل أو رفض» .
ولسنا نعلم أن هذا النظام متبع فى مصر .

* * *

أما الهيئة التنفيذية فيجب أن تركز أعمالها أكثر . وأن تتصف بالقوة والجرأة التى تعوز الآن الحكومات الديمقراطية وسيلقى عليها القيام بالتشريع عبثاً ثقيلاً يجب أن تستعد له بتنظيم هيئة من كبار الفئتين والأخصائيين .

والوزارات الديمقراطية ، لا سيما فى البلاد اللاتينية وحوض البحر الأبيض المتوسط تشكو من داء عضال هو قلقلتها وعدم ثباتها وكثرة التبدل والتغيير فيها . وعدم بقائها فى دست الحكم سوى شهور . وأمامى الآن تقويم عن الوزارات المصرية يثبت أن هناك وزارة مكثت الواحدة منها سوى مدة تتراوح بين الشهرين والعشرة .

وليس هناك ما هو أسوأ من هذه القلقله . لأن تأليف وزارة ديمقراطية إنما هى ولادة خطيرة تتقدمها الأم المخاض القاسية ، وتهدهدها حمى النفاس المميتة ، وتكلف الأمة الإجراءات الباهظة التى تبدأ بالانتخابات ثم اختيار الوزراء وصدور المراسيم حتى إذا

(١) حافظ عفيفى باشا فى الإنجليز فى بلادهم ص ١٠٦ .

بدأت الوزارة تشكيلات الحكم ، واستبان أن معالم الطرق . ورسمت خطة العمل إذا هي تقال أو تضطر إلى الاستقالة وتأتى غيرها فتعيد تمثيل الرواية . وهكذا تفشل الوزارات الديمقراطية فى القيام بالمشاريع الإنشائية .

وإذا راجعنا تاريخنا القديم والحديث رأينا أن الأعمال العظيمة تدين بوجودها وبقائها لثبات القادة والملوك وهيمنة القوة الحاكمة ، ولم يكن خوفو ليستطيع أن يبنى هرمه العظيم فى عشرين سنة لو لم يحكم ضعف هذه المدة ، كما أن محمد على باشا ما كان ليقوم بإصلاحاته لو علم أنه سترك أريكة الملك بعد سنين أو شهور .

ومن الغريب أن الوزارات الديمقراطية متشابهة فى جميع أنحاء العالم فإن النسق الديمقراطى المضطرب يحول دون حدوث تغييرات فجائية أو ظهور وزارات خارقة ، ورغم اختلاف أسماء الوزارات . والأحزاب فإن العمل الوزارى لا يكاد يختلف فى هذه الوزارة عن تلك ، وكلها تؤديه بالروح الرسمية وباعتباره روتينياً رتيباً . فليس هناك ما يبرر هذا التغيير وحتى لو فرض أن هناك تفاصيل فأغلب الظن أن مكاسب الأفضلية لا تعادل خسائر التقلب والتغيير والتبديل . .

من الواضح أن هذا النقص إنما يعود إلى تعدد الأحزاب وعدم تأصل الروح الديمقراطية فى الشعب وكثرة القلاقل السياسية . وغيرها من العوامل التى لا يمكن إصلاحها إلا بإصلاح المجتمع بصفة عامة . ولما كان ذلك لا يفيد إلا عن طريق غير مباشر فليس هناك مفر من الاتجاه إلى النظم التى توضع لإصلاح هذا النقص إذا أريد ذلك عن طريق مباشر كأن نفكر فى قانون لتثبيت الوزارات كما نسن قوانين

لثبیت العملة . ویبدو ذلك مضحکا ، ومن المؤكد أنه یخالف أولیات الأصول الديمقراطية ، ولكن لو أمكن الجمع بین مثل هذا القانون ، و بین عدم المساس باختصاص مجلس النواب لكان فى ذلك ضمان لثبات الوزارات مع عدم طفیانها . .

ويفترض الدستور المصرى أن تبقى الوزارة فى الحكم مدة دورة مجلس النواب أى خمس سنين فىمكن أن یشرط فى قانون تثبيت الوزارات أن يكون الحد الأدنى لمدة الوزارة فى الحكم ثلاث سنين . وفى حالة خلافها مع مجلس النواب تضطلع المحكمة الدستورية العليا بالفصل بینهما ، وفى هذا الإجراء ما یوقف شطط الوزارة . كما أنها ، من ناحيتها ، ستحرص على الاتفاق مع البرلمان حتى یسمح ببقائها فى دست الحكم الستین الباقیتین وإلا فإنه سیتزعزعه منها بمجرد انتهاء السنین الثلاث . .

ویصح أن یدرج تحفظ واحد فى القانون هو أنه فى حالة نشوب حرب أو ظهور قضية وطنية عامة تهدد البلاد أو تمس وحدتها ، یمكن إسقاط الوزارة قبل الثلاث سنوات بقرار مجلس النواب وتأيید المحكمة العليا . .

على أن ذلك القانون وإن حقق لنا بقاء الوزارات فى الحكم لمدة أقلها ثلاث سنوات فإنه لا یضمن لنا حسن سیاستها أو تناسق أعمالها مع غيرها . أو محافظتها على القواعد السلیمة التى سنتها وزارات أخرى . وهذه هى عیوب النظم والنصوص بصفة عامة . . وأشرف القوانين یمكن أن یحور إذا لم یكن القاضى شریفا . . ولكن ذلك لا یزهدنا فى قيمة القانون ، بل ولا یمنعنا من اقتراح قانون آخر یحتم

إحصاء ثروات الوزراء قبل دخول الوزارة وبعدها . وكل زيادة فاحشة لا يستطيع الوزير تفسيرها تفسيراً معقولاً تضيف إلى إيرادات الدولة . . فإن السياسة حرفة بقدر مرتبتها فحسب .

ولكن غرضها الأساسى هو الخدمة والجهاد . وكفاءها هو رضاء الضمير وأداء الواجب وليس الغنى والثراء .

ويمكن أن يتبع ذلك مع النائب أيضاً . وأن تنسق كل هذه الإجراءات فى قانون عام يسن للحيلولة دون استغلال المهام الرسمية فى المنافع الشخصية .

والأحزاب إحدى مشاكل الديمقراطية المستعصية ففى معظم الديمقراطيات تعتقد الأحزاب أن مهمتها الوحيدة هى النيل من الأحزاب الأخرى التى تشاركها السياسة . وتقاسمها الحكم ، حتى ضج الناس من تناحرها وما يجره ذلك عليهم من الأضرار . وارتفعت الأصوات فى كل صقع ديمقراطى ، مطالبة بالقضاء على الحزبية أو توحيد الأحزاب .

فترى هل يمكن القضاء على الأحزاب أو تخديدها أو على الأقل إيقافها عند حدها . ؟ ولو استدعى الأمر أن نغض النظر تحت ضغط الضرورة الملحة - عن مساس ذلك بالحرية الشخصية ؟ الجواب لا . . إذ أن الحل الوحيد المجدى لهذه المشكلة يأت تدريجياً عندما يحسن الشعب فهم السياسة وتتأصل الروح الديمقراطية فى نفسه ويصل من قوة النفس إلى الدرجة التى ينزل فيها على حكم ضميره الاجتماعى . . وينصاع لصوت الواجب .

فلنفترض أننا قضينا على الأحزاب أو حرمانا تأليفها أفلا يفتح ذلك

السييل للفوضى والتعدد . . أفلا يجعل الأهداف السياسية التى تعمل لها الحكومات غامضة مبهمه ؟ ثم أخيراً أفلا تكون النتيجة فى مصر مثلاً ظهور سبعة عشر مليون حزب بدلاً من سبعة عشر حزب ؟ وعلى أية قاعدة يمكن اختيار الوزراء ؟ وأين يكون محل المعارضة ؟

أما تحديد الأحزاب بقانون أو مرسوم فإنه هو الآخر طريق غير عملى وقد يمنع ظهور الحزب الصالح . . ويبقى على الحزب الفاسد الموجود . وقد تحدد الأحزاب المصرية وتحفظ مع ذلك بكل سيئاتها . وطريقة الحزب الواحد طريقة ديكتاتورية تنافى أبسط مبادئ الديمقراطية وتربو سيئاتها على حسناتها إضعافاً مضاعفة . فليس هناك مفر من بقاء الأحزاب ، وعند ما يتقدم الشعب . ويعظم نصيب أبنائه من الثقافة والوطنية فإن المجال سيضيق على الأحزاب الضعيفة التى ليس لها مبادئ أو ماض أو تقاليد . . الأحزاب التى ننشأ كالطفيليات ونقوم كالشركات لغرض الربح والحكم .

ومن الوسائل التى يمكن الالتجاء إليها لتحديد من شر التعدد ، نشر الخلق الرياضى بين السياسيين ، فإن القسم الأكبر من مضار التعدد لا يعود إلى التعدد فى حد ذاته ، إذ التعدد صفة باهرة فى الحياة ، وإنما يعود إلى التعصب الأعمى ، والاتباع المطلق ، وعدم تقدير كل حزب لأراء الأحزاب الأخرى ، بل ومحاربتة لها بالحق والباطل . والخلق الرياضى يصلح هذه النواحي ويعلم الزعماء التسامح والتعاون وتقدير الآراء المعارضة ويعددهم عن الوسائل القذرة التى لا يتورعون الآن عنها .

ويمكن أيضا نشر الدعوة إلى «العمل فى المجتمع» حيث ميادين الاجتماع والاقتصاد تنادى العاملين ، الذين تدفعهم غرائزهم إلى تأليف الأحزاب ، إلى استكشاف الآفاق الجديدة ، وحرث الحقول البكر التى هى فى أمس الحاجة إلى الأيدى العاملة ، والعقول المفكرة ومن ناحية أخرى يجب أن يقدر رؤساء الأحزاب مهمتهم تمام التقدير . فإن جزءا كبيرا من ضعف الوزارات يعود إلى جهلهم بطبيعة عملهم ، وعليهم أن يذكروا أنهم رجال مبادئ ، ويحترفوا قيادة وان عليهم تنفيذ هذه المبادئ وقيادة رأى العام ، وعدم التسليم بما تطلبه الجماهير إذا تأكدوا فسادهم ، إن مهمتهم أن يقودوا الشعب لا أن ينقادوا له ، وأن يرشدوه ويوجهوه ، وأن يقفوا فى سبيله إذا لزم الأمر ، فإن الشجاعة هى صفة السياسى أيضا ، وربما أكثر من الجندى .



وتحتفظ الديمقراطية الجديدة للسلطة الثالثة - السلطة القضائية - بمنزلة خاصة ، فهى لن تقتصر على الفصل فى القضايا العادية بل ستناول أيضا الفصل بين الهيئة التنفيذية والهيئة التشريعية ، وإليها يعود تقرير دستوره القوانين أو عدم دستوريته .

ووجهه نظر الديمقراطية فى ذلك أنها رفعت من شأن السلطة التنفيذية حتى ليخشى عدوانها ، فلا بد أن يكون أمامها حاجز يقفها عند الضرورة ، ولن نجد خيرا من المحكمة العليا التى لا يمكن حلها أو التأثير على قضائاتها .

وسبب آخر يدعونا إلى هذا التجديد ، هو أن فلسفة الديمقراطية الجديدة تقوم على تعادل القوى وتوازنها ، ذلك التوازن الذى بدونه لا

يمكن ضمان سلامة أى عمل ، حتى وإن كان خيرا كما رأينا فى فصلى «الغاية والوسيلة» و «فهم جديد للحياة» وتنقسم هذه القوى ، فى الدولة ، إلى فصيلتين : الأولى تمثل الطبيعة بقوانينها ، ونواميسها ومبادئها ونظامها بينما تمثل الفصيلة الثانية الإنسان وإرادته وعمله ، وعقله ، وحريته والسلطان التشريعية والتنفيذية تمثلان العمل والإرادة وتتقاسمان الحرية والمسئولية وبالجملة الإنسان أو بمعنى آخر الشعب وإرادته المطلقة التى قد تثور على الدستور نفسه كما تثور على أقدم المبادئ والنواميس التى سبقتها الطبيعة كالعدل والحق والخير والصدق .

ولئن كنا قد رجعنا كفة الطبيعة بمبادئها الجامدة ونظمها المحكمة على الإنسان وأرادته الطليقة وحريته الواسعة على عكس ما فعلناه فى المجتمع فإن ذلك يعود إلى أن الدولة هى مظهر النظام ، وأن المجتمع هو مظهر الحرية ، وكل شئ تغلبت عليه الصفة الفردية كانت الحرية إليه أقرب ، وأى شئ تغلبت عليه الصفة الاجتماعية كان النظام به الصق والمجتمع من الطائفة الأولى ، والدولة من الثانية .

وستقتنع المعارضة كثيرا من الوضع إذ سيباح لها أن ترفع أمرها للمحكمة ، فلا تتحكم فيها الأغلبية ، ولا سيما إذا كانت ٥١٪ أو ٦٠٪ .

وهناك اعتراضات على إقامة هذه المحكمة العليا الأول : أن توسع اختصاصاتها ونفاذ حكمها من شأنه أن يغرى بالفساد لا سيما وأن ميدان السياسة عندنا ليس بالميدان الطاهر النظيف وردنا على ذلك هو أن ثقتنا فى رجال القضاء ونزاهتهم أعظم فى تقديرنا ، من قوة عوامل الفساد هذه .

والاعتراض الثانى أن إجراءات المحكمة ستعرق التنفيذ العملى لكثير من القوانين ، وستؤخر صدورها . . ربما إلى بعد المدة المقصودة ، كما أنها ستحد من نشاط الهيئتين التشريعية والتنفيذية ، ولكن معالجة هذا البطء ليس مستحيلا أو صعبا .

* * *

لم نتكلم عن سلطة أخرى تضارع السلطات الثلاث فى بعض البلاد الديمقراطية تلك هى «التاج» أو «الملك» وقد قضت العصور الحديثة على السلطة التنفيذية القديمة للملك ، وأبقت له المظاهر الباذخة الرائعة ، واعتبرته ممثل الأمة ومظهر وحدتها وإجماعها وموئلها وملاذها وأحاطته بالحجب بدلا من الخوف وألصقت به أسمى النعوت السياسية والحربية والدينية فهو القائد الأعلى للقوات . . والرئيس الأعلى للهيئة الدينية والشخصية الأولى فى المجتمع وباسمه تفتح الجلسات ، وتصدر القوانين وتعلن الحروب وت عقد المعاهدات وبالجمللة فإن شخصية المعنوية التى تسمى التاج أو العرش تضمن كل مظاهر السيادة العليا للامة .

وبصرف النظر عن بعض كل المذاهب المغالية التى لا تقر وجود الملكية والأجري المناقضة لها التى تطالب بإطلاق الأيدى الحاكمة ، فمن الحق أن نعترف أن تحويل الديمقراطية كان ساحراً . وقد نجح فى معظم البلاد وكسبت منه أضعاف ما بذلت ، ومن البلاء أن نقارن بضعة آلاف من الجنيهات تخصص فى الميزانية للتاج والبلاط بالأثر العظيم الذى يحدثه وجود الملك على رأس إدارتها . ولو كان الملك آلة بخارية تحقق الانسجام والثبات للدولة لتطلبت إدارتها أكثر من

هذه المخصصات . والذين يثرون على الملكية لا يثرون عليها لهذا بقدر ما يثرون لمعنى الملكية القديم . . وهو ما يجب أن لا نستسلم له . فإن الماضى لا يعيننا . والملك ليس هو المستبد القديم وإنما هو ممثل الأمة ومظهر سيادتها .

وموقف الملك دقيق فى الديمقراطية ، فإن القاعدة العامة أنه يملك ولا يحكم . . وهى تعطيه الحق فى النصيح والاستشارة على أن يتم بمنتهى الكياسة ، فإن كل كلمة من كلمات الملك معدودة . بل كل إشارة وحركة وسكنه ، بل حتى شوؤنه الشخصية البحتة تعتبر من شوؤن الدولة العليا .

ويجب أن لا يكون الملك الديمقراطى طموحاً فإن الملك الطموح ما لم يتصف بكثير من الاتزان والقوة يكون كارثة على الديمقراطية . . وسبب تمزق وحدتها وثنائية حكمها بدلا من أن يكون مظهر وحدتها وسيادتها وسموها

وليس معنى ذلك أن يكتف الملك بوضع إمضائه على الأوراق الرسمية التى يقدمها إليه رئيس وزرائه . ولكن معناه أن يملأ مركزه المحدد له فى الدستور . وعندئذ سيحد أعباء كثيرة تنتظره وسيقول كما قال أحد ملوك أوروبا المعاصرين «عندما أتذكر الواجبات التى على بصفتى ملكا دستورياً ، أحمد الله على اننى لست ملكا مطلقا» وإننى ألفت النظر إلى ملوك إنجلترا الذين يحققون حدثا عجيبا ويجمعون بين المتناقضات على نسق لم يتأت لغيرهم فإنهم يمثّلون أعرق الملكيات ، وقصورهم وحرسهم وبلاطهم والتقاليد الدقيقة والبذخ والثراء الذى يحوطهم يضعهم فى مقدمة ملوك العالم . . وهم مع

ذلك يمثلون أصدق تمثيل الديمقراطية الحقيقية التى لا تكلف فيها ولا يكاد الإنسان يصدق أن ملك إنجلترا الذى لا يفضل فى المناسبات العادية الفرد البريطانى العادى فيسير بلا حرس . أو يركب دراجة أو يشارك فى لعبة أو يصفق بشدة للعب الكريكت أو كرة القدم . هو نفسه سيد بلاط سان جيمس ، والورد الأعلى لأعرق ملكية ، وإمبراطورية الهند وما وراء البحار .

فلئن كان من الصعب على ملوك العالم أن يمثلوا هذا الدور ، فإن لكل منهم اعتزازاته الخاصة ومفاهيمه التقليدية وهو يستطيع أن يعمل فى دائرته ، وليس أسوأ مظهر فى هذه الحالة هو مظهر الانزواء أو التلهى بالصيد والقنص وإقامة الحفلات والاشتغال بشتى الهوايات . . فمن الخير أن لا يتكلف الملك الديمقراطية إذ يمكن ديمقراطياً فى أعماق نفسه .

* * *

رغم كل الاحتياطات التى وضعناها . فسيكون فى الديمقراطية أخطاء وعيوب ووجوه نقص ، ذلك أن الديمقراطية ليس هدفها الأول هو التخلص من هذه الأخطاء المعتبرة ضرورة لا مناص عنها وثمنا للحرية التى يتمتع بها المواطنون . وأولئك الذين يعيبون على الديمقراطية أخطاءها يريدون نظاماً لا أخطاء فيه ويرتكبون بذلك أكبر خطأ

* * *

الفصل الثانى

الحرية

لو سئل الإنسان عن أعظم حق اعترف له به حتى الآن وأكبر فوز ناله من الحضارة الحديثة فأغلب الظن أن جوابه سيكون الحرية ، إذ أنها ليست مجال عقله وفكره ، وغذاء روحه ونفسه ، ورمز كرامته المميز له عن الحيوان فحسب ، ولكنها أيضا ضمان الحياة نفسها ، والأمان من المضايقات التى قد تصل إلى حد المصادرة والقتل وانتهاك الأعراض .

إن الحرية التى يظن النشأ الحديث أنها حق بدهى له لم تكن قط نباتاً شيطانياً ينمو من تلقاء نفسه فى جو من الترك والإهمال ، لقد كانت الثمرة التى تقطعت دونها أعناق أجيال وأجيال ، وكانت الأمل الوحيد لشعوب حاربت فى سبيلها ، واسترخصت الدماء والنفوس ، وجادت بالعروض والأموال . ولئن لم تدفع الأجيال الحاضرة من ثمنها شيئاً فذلك لأن الأجيال التى سبقتها قد دفعته ، كله دماء وآلاما وتضحية .

إن الحروب بين الأمم المختلفة ، والثورات فى الأمم نفسها إنما كانت فى الغالب نتائج لتجاهل الحرية السياسية كما أن تجاهل حرية الفكر والعبادة أدى إلى مذابح عادلته الحروب وصبغت أرجاء العالم القديم بالدماء . . وأودت بملايين الضحايا من الأمم . . والديانات . فقد استبعد المصريون القدماء بنى إسرائيل كما استبعد الرومان المسيحيين ومثلوا بهم أشنع تمثيل . . وعذب هؤلاء بدورهم من وقع فى أيديهم من المسلمين فى الحروب الصليبية . وفى الأندلس . ولا نرى فى

الواقع فرقاً بين مصرع «هبائيا» الوثنية ومصرع «جان دارك» المسيحية
ومصرع عشرات من المسلمات اللاتي حكمت عليهن محاكم التفتيش
الرهيبة ، فكلهن عذبن . وحرقن . . .

لقد كانت الكرامة الإنسانية مهذرة فى هذه العهود . كان من
الممكن أن يسجن الإنسان ويعذب وتصادر أملاكه ويتتهك عرضه أمام
عينيه بدون أن يعلم سبب ذلك ، كان من الممكن أن يباع ويشترى
كسلعة ، وان يجلد كالحيوانات .

ليشكر الله أبناء هذا العصر أنهم جاءوا فى زمن يعترف بحرية
الفرد ويقدر كرامته فلا يدخل أحد منزله إلا باذنه ولا يحكم عليه إلا
بمقتضى القانون الذي يسرى على حاكمه كما يسرى عليه .

وليشكر الله أبناء هذا العصر وليعترفوا بفضل الآباء والأجداد والجنود
المجهولين الذي عملوا الحرية الإنسان وضحوا فى سبيل كرامته ورفعته .

ليقدر أبناء هذا العصر الحرية قدرها فلا يسيؤ استعمالها ولا
يستهيئون بها . إنهم يقولون إن طلبة الجامعات الألمانية صاحوا فى
نشوة الحماسة للفكرة التي آمنوا بها «أننا نبصق على الحرية» وقد لاقوا
الآن جزاءهم ففقدوا الحرية التي استهانوا بها وكانوا كالشاعر القديم
الذي شفه (١) البصر وتمنى أن لم تخلق له عينان . فاستجاب الله
شعره ، وأصبح يعرض الأزمان حسره .

(١) هو المؤمل بن أميل المحاربي ، شاعر كوفي من مخضرمي شعراء الدولتين الأموية
والعباسية ، قال فى قصيدة له .

شف المؤمل يرم الحيره النظر ليت المؤمل لم يخلق له بصر
وهم يزعمون أنه قد جاءه آت فى المنام ووضع أصابعه فى عينيه قائلا «هذا ما تمنيت»
فاصبح أعمى .

لا يظن أحد أن العهد قد بعد بتلك الأزمان السحيقة، التى كان يسودها الاستبداد المطلق، والتى لم تكن تقدر كرامة الفرد ولا حقه فى الحياة، إن الغرائز البشرية تربط عصرنا بهذه العهود بخيط لا ينفصم، وبمجرد أن زالت الحرية من بلدين من أعرق البلاد الأوروبية، أعيدت ثانية أساليب القرون الوسطى فى مصادرة الأعداء، وتعذب المخالفين فى معسكرات الاعتقال الرهيبة، والاشترابات والتحريرات التى تفرض على الباقين منهم، المهينة للكرامة والجارحة للشعور، بل وفى إحراق المؤلفات العلمية التى تخالف فكرة النازية أو الفاشية تماما، كما كانت تفعل محاكم التفتيش فى أسبانيا فى العهود الغابرة.

إن لجان التحقيق التى ألفت فى البلاد المحررة من ريقة العدوان النازى لمحاكمة مجرمى الحرب، توافينا يوما بعد يوم بصور تقشعر لها جلودنا، من فنون التعذب، وأنواع الأرهاقات، ومنها ما نشرته جريدة يومية عن سوق للرقيق بيع فيه الآلاف من الأسرى الروس بسعر ستة ماركات للفرد الواحد، وتقول الجريدة إن هذا السعر يعادل ثمن حذاء 11 تم ذلك فى العصر الحديث لأن الناس فرطوا فى حریتهم وقبلوا أن تنتهك، فأصبحوا لقمة سائغة للحاكم، وصاروا كالقطيع الذى لا يستطيع أن يتصرف فى حياته كما يريد، وإنما يتصرف بها الراعى كما يشاء، وعلى الشعب الذى ى يريد أن يلقى المصير أن يحافظ على حریته، ولا يقبل التنازل عنها أو المساومة فيها.

* * *

ذلك وحده كاف لتقديس الحرية ، ولوضعها فى المنزلة التى لاتمس ، على أن هناك من الأسباب الأخرى ما يؤكد ذلك بغض النظر عن أنها حق الفرد الطبيعى وضمان حياته واستقراره ، فإن الحرية هى الوحيدة التى تمكن الإنسان من أن يحقق غايته الجديدة ، أى أن يكون الإنسان غاية فى ذاته فمن البديهي لا مكان لتحقيق هذه الغاية أن يمنح الإنسان أكبر قدر ممكن من الحرية التى لا يجدها الا الاضرار بمصالح الغير .

وكل تقدم يقوم على غير حرية شخصية هو تقدم موقوت يستند على الأسس الطبيعية ، وينمو فى تربة زجاجية لا تثبت للعواصف ولا تبقى على الزمن . ولو أن الدولة اشترت حرية جميع الأفراد فى مقابل أن تقوم بتبعات كل واحد ، فسيكون ذلك إيذانا بفقدان الشعب الحياة وانعدام كل روح للتقدم فيه إن الحياة تنبثق من أعماق الفرد ، ولا يمكن أن تاتي من الخارج أبدا والفرد الصحيح الذى ينشأ دولة قوية هو ذلك الفرد الذى يحس بالحياة الحرة تجيش فى أعماقه . وتبعثه على العمل والأنتاج فهب الحياة لكل ما يمسه ويحول الصحارى القاحلة إلى جنات ذات بهجة ، ويصهر الحديد والمعادن حتى تلين له ، ويسخر الحيوان الصعب الشמוש ، ذلك هو الفرد فى المجتمع الحر فلننظر اليه فى المجتمع الذى يحكمه الاستبداد ، إن الفرد يكون فيه جثة بلا حراك وشبحا بلا روح ، وعبثا تبحث فيه عن شارة حياة . فالحافز الشخصى منعدم لأنه لا يضمن ثمرة جهوده ، والعقل خامل لأن عقيدة واحدة فرضت عليه فعطل عن التفكير ، والإيمان مزعزع لأنه لا يقوم على فهم اقتناع ، وإنما هو الإذعان والخوف .

* * *

تقسم الديمقراطية الجديدة الحرة إلى قسمين . حرية اجتماعية . وحرية سياسية وهى ترى الأولى أعظم أهمية ، وأنفذ أثرا ، فالحرية السياسية محدودة ، أما الحرية الاجتماعية فلأنها - فى الواقع - حرية الحياة التى نصطدم بها فى عملنا وتفكيرنا وآرائنا وعقائدنا وبيعنا وشرائنا .

والدولة فى الديمقراطية الجديدة هى التى تقوم على أمجاد أفراد الشعب ، الذين يعملون كل فى دائرته ، وبمحض حريته أما الدولة الديمقراطية المزيفة فهى التى تعتمد على الصولة المركزية والإدارة الحكومية ، ولأمجاد الحرية والسياسية التى اكتسبها العباقر والعظماء .

ولا نكون مبالغين إذ قلنا إنه بمقدار احترام الحرية الاجتماعية وتقدمها فى بلد ما يكون تقدم هذا البلد ونهوضه وإن هذا المقياس يكون أدق مما لو قسنا التقدم بمقياس الحرية السياسية لسبب واحد ، هو أن الحرية الاجتماعية تؤثر فى الحرية السياسية صعودا وهبوطا تقدما وتأخرا .

ولكى نقارن بين الحرية السياسية والاجتماعية علينا أن نأخذ بلدين كإنجلترا وفرنسا ، تتفق فيها النظم السياسية لديمقراطية ، وربما أعطت فرنسا أبناءها حرية سياسية أكثر من إنجلترا ، ولكن الحرية الاجتماعية أعظم فى إنجلترا مما هى فى فرنسا ، إذ يستطيع كل واحد أن يقول ما يشاء ، وحقا إنه يستطيع ذلك فى فرنسا ، ولكنه قد يحتقر ، وقد يهان بل وقد يضرب من الجمهور والغوغاء ، أما فى إنجلترا فإن الانصراف عنه هو أقصى عقاب والحياة فى إنجلترا حرة ، وكل واحد له شخصيته المستقلة التى تتجلى فى الأسرة أعظم منها فى أى وضع

آخر ، فالأبناء ذكورا وإناثا لهم حرية كاملة يمارسونها منذ الصغر ولهم آمالهم وهواياتهم وأفكارهم ، لا يتداخل الأب فى ذلك إلا عند الضرورة الماسة .

أما فى فرنسا فإن الجمهور لا يكن احتراما للرأى الخاص أو الشخصية المستقلة . . . وهو يحكم بالشذوذ على كل ما يراه مخالفا للرأى العام ، وفى الأسرة يحكم الأب حكما ديكتاتوريا ينشأ الأبناء أتكالين يعتمدون على آبائهم فى تربيتهم وضمنان مستقبلهم ، بل والبحث عن زوجة لهم فى كثير من الأحيان ، ومع أن المجتمع الفرنسى لا يتسامح مع الرجل الشاذ ، إلا أن الشواذ هناك أكثر منهم فى إنجلترا حيث يحتفظ المجتمع لهم بمركزهم وهى نتيجة طبيعية جدا ، فبقدر اتزان الحرية ، يكون اعتدال النظام ، وبقدر تشدها تكون مخالفتها .

والمجتمع المصرى كالمجتمع الفرنسى ، بيد أنه أسوأ منه ، وأقل تقديرا للحرية ، ونحن لا نتورع عن أن نصم المخالف لنا بشتى الوصمات الخلقية ، وقد نبيح لأنفسنا رمية بالجنون أو الكفر ؛ كما أن التربية المنزلية لم تتسم بسمات الحرية ، وإن كانت القوضى تلعب بالمنزل المصرى ، وتهدد بأوخم العواقب وعدم تقريرنا للحرية الشخصية يبدو بارزا واضحا فى كل شئ حتى فى أعمقنا التافهة واللاشعورية ، ويحضرنى الآن كمثل لذلك - وإن بدا غريبا بعض الشيء - ذلك الكرم الذى نفرضه على الضيوف ، وتكرار الدعوة غير أبهين لاعتذاراتهم بل نقسم بكل يمين مغلظة على الضيف المسكين بأن يأكل ما لا تستطيع معدته هضمه ، فلو أننا كنا نقدر حرية ضيوفنا لما

أخرجناهم بهذا الكرم ، ولاحترمنا إرادتهم . . .
وفى البلاد الأخرى عندما يريد أن يشير أحد على آخر برأى ما فإنه
يقول «لو كنت مكانك لفعلت كذا وكذا . . » لأنه مع رغبته فى إبداء
رأيه فإنه يحذر أن يؤثر على محدثه أو يحد حريته ، أما عندنا فإننا
نبدى آراءنا لأصدقائنا ، ولا نتركهم حتى ينفذوها ، وكثيرا ما نعتقد
أننا أخبر منهم بصالحهم . .

وشبح الحرمان الذى يخلق على المجتمع المصرى ، ويضفى على
الفقر المادى مهانة أدبية ، ويقبض على أفئدة الشباب بيد من حديد ،
إن هو إلا أثر لعدم الاعتراف بالحرية الشخصية ، ولم تشهد الأجيال
نزاعا كذلك الذى يملأ نفوس شباب هذا الجيل ، أو جهادا قاسيا عنيفا
كالذى يستعر ويتقد فى عواطفهم ، ويجرى فى دمائهم بين الحرمان
الرهيب ، وبين الإباحية المطلقة ، ومن المحزن حقا أن نتيجة هذه
المعركة كانت واحدة دائما ، فالشباب لا يقوى على الإباحية ، ولا
يصبر على الحرمان فأصبح يطرُق باب النفاق ، ويشبع عواطفه
بالطرق الملتوية ، ويبطن غير ما يظهر ، ويضمّر فى السر غير ما يفعل
فى العلانية ، وأعقبه ذلك ضعفا واكتئابا وتشاؤما من الحياة كلها .

* * *

إن السلطتين التى وكل إليهما تنظيم الحرية الاجتماعية وكبح
جماحها هما الرأى العام والقانون .

ولا يستطيع أحد الآن أن يفرض على شخص ما «حرمانا» مقدسا
كذلك الذى كان يفرضه البابوات فى العهود القديمة أو يعلن أنه «
مهجور» كما كان يفعل بعض مشايخ الطرق ، ولكن الرأى العام

يستطيع أن يفرض ما هو أكثر من الحرمان ، ويحارب الأشخاص الذين لا يرغب فيهم حربا مادية ومعنوية لا رحمة فيها وإن كان ينسى أنه فى الوقت نفسه يخدمهم أعظم خدمة بإعلان آرائهم ، ونشر أقوالهم ، وإظهارهم للمجتمع بمظهر الشهداء المضطهدين .

ونحن لا نعترض على تلك الحرب الفكرية التى يشهرها المجتمع على من يخالفونه فى رأى فيساجلهم النقاش ، ويظهر ما فى آرائهم من نقص وخطأ ، فإن حريته فى ذلك كحريتهم تماما ، ولكننا نعترض عليه إذا حرم على شخص ما إبداء رأيه ، وثار عليه أو أجبره على السكوت ، فليس ذلك من مصلحة المجتمع ، لأن الطريقة الوحيدة لفضح الآراء الخاطئة هى إبراز ما بها من خطأ ، وذلك كاف لكى تندثر ولا تعود إلى الظهور ، وهو ما لا يتم بمناقشتها وتفنيدها ونعتقد أن ذلك لن يهدد ثبات المجتمع ، بل على العكس سيزيد من دعائمه ثباتا كما أن المجتمع فى حاجة إلى تحسين طرقه ووسائله ونظمه ، ولو لم تطلق الحرية لنقد هذه الوسائل والنظم ، ومحاولة تحسينها أولا بأول ، فإن ثبات المجتمع يستحيل جموداً ، وليس ذلك من الخير فى شئ .

كما أن الخطر المبالغ فيه عن تشويش عقائد الناس وجعلهم فى حالة من القلق والشك ، لا يستطيعون معها الإيمان بعقائدهم القديمة التى تزعزت ، ولا الإيمان بالفكرة الجديدة التى لم تتأثر بعد فى النفس ، هذا الخطر ، حتى لو صح ، فإنه يكون ثمنا بخسا للحرية ، على أنه خطر مبالغ فيه ، فالمجتمع الذى سمح بظهور أصحاب المبادئ القويمة ، وقانون التوازن فى المجتمعات الحرة يجعل المستوى دائما بالقدر الذى يعوق الشطط ويحرك الجمود .

ويلزمنا فى هذا المقام أن نشير إلى ظاهرة حديثة فى عصرنا ، هى ضعف الشخصية التى أصبحت طابعا للأفراد ، وقد نشأ ذلك من ازدياد سلطة المجموع وميله إلى الاستبداد .

وأثر الحضارة الصناعية فى تجريد الأمور من معانيها وفرض نظامها الألى على الناس . لذلك يجب على الحكومة الحديثة أن تسهر على حرية الفرد ، وأن تتيح له فرصة النشأة المستقلة وحرية التفكير والتصرف ، والعمل بما يعتقد ، وإلا انهارت مدينتنا وفقدت الروح الأصيلة المبتكرة ، والنظر الصحيح الصائب ، والنقد النزيه ، والمعارضة النافعة ، وهى دعائم كل حضارة لقد وصلت سلطة الجماعة حدا جعل عالما معتدلا مثل جون استيوارت ميل يؤيد مخالفة الجمهور مهما كانت هذه المخالفة حسنة أو سيئة ، لأن استبداد رأى العام قد جعل من الشذوذ نقيصة ومذمة ولا يكون هدم هذا الاستبداد إلا بتشجيع الناس على مخالفته وحثهم على الشذوذ «وويل للزمن الذى لا يجرأ على الشذوذ فيه الأقلون» (١)

وواضح أن « ميل » لم يستثنى فى قاعدته ، ويكون ذلك صحيحا إذا ما تحقق الشرط الذى علق عليه وجوب الشذوذ وهو طغيان سلطة المجتمع طغيانا كاملا . ولا أعلم هل وصل مجتمعنا إلى هذه الدرجة أم لا ، فإننى أرى مجتمعا خليطا مشوشا ، تتفرق أهواء بنيته وتختلف مشاربهم ولا يجمعهم عرف خاص أو ذوق واحد ، فلو كان مجتمعنا موحدا فى روحه ومظاهره ، لشاركنا ميل رأيه ولكننا الآن نضطر إلى أن نحارب هذا التمرد الخطير الذى يهدد الشعب بصفته شعبا ، ولا

(١) كتاب الحرية لجون استيوارت ميل ص ١٧١ .

يفيد الأفراد بصفتهم أفرادا .

وربما كان يجب أن نقرر أولا ، وأكثر من مره ، أن الحرية فى هذا الشكل الواسع تشترط بدهاء القدرة على حسن استغلالها ، وتفهم روحها قبل تفهم شكلها ، فإن هذه القدرة هى المثل الأخير للحرية ، وهى الحائل الوحيد الذى لا يجعل من الحرية فوضى أو حرية للفرار من الواجبات والتبعات ، وذلك هو ما جعل أشد دعائها وأنصارها حماسة يحرمونها على الأطفال والشعوب المتأخرة .

إن من المفارقات الساخرة أن يضطر الإنسان إلى أن يدعو تحت ضغط الظروف أو الضرورة إلى غير ما يعتقد ، وهى حالة تتكرر كثيرا ، ويكون الخطأ أو الصواب فيها معلقا بهذه الضرورات ، ويجب على كل حال أن يكون ذلك التغيير وقتيا ، وأن يعود الإنسان إلى ما اعتقده بعد أن تمر الأزمة بسلام .

ويخيل إلى أنى لا أرى على المسرح المصرى سوى مهرجين لا تكسبهم الحرية شيئا إلا زيادة فى غرابة حركاتهم ، وألوان ثيابهم ، وأما الروح والعقيدة ، والمبادئ والحياة ، فإنى لا أدري آثارها على الناس أو فى نفوسهم .

وأود أن أكون مخطئا فى تشاؤمى ، وعندئذ لن يكون أحد أشد سرورا منى ، فمن الأسف فوق الطاقة لكل محب لهذه البلاد العريقة العظيمة ، أن يرى محتتها القاسية وإغلالها الاجتماعية والسياسية التى تتخبط فيها منذ قرن ، دون أن تستطيع التخلص منها والخروج إلى النور والحياة والقوة .

* * *

والقانون هو السلطة الرسمية فى يد المجتمع وبه يستطيع أن يزج مخالفه فى السجن أو يجردهم من حقوقهم المدنية والقانون أحد الضرورات اللازمة ، وهو يقوم على دعامين من النفس والمجتمع . فليس كل إنسان من القوة بحيث يمتنع عن فعل الشر وارتكاب الأثم من تلقاء نفسه ، ومن المؤسف أن هناك كثرة لا يزعمهم إلا العقاب «أو على الأقل حراسة باقى الحقوق وهى الصفة السلبية للقانون » وحتى لو فرضنا أن الناس وصلوا إلى درجة يعرفون فيها حقوقهم وواجباتهم فإن اجتماعهم معا يفرض عليهم تبعات إجتماعية يحددها القانون ويقوم على تنفيذها وحراستها .

فالقانون بهذه الصفة قيد يحد من حرية الأفراد ، ولكن الناس هم الذين وضعوه وأوجبوا على أنفسهم احترامه ، فيجب إذن احترامه لأنه رمز الحقوق والواجبات ، والثورة عليه إنما هى نكث لعهد فرضه الناس على أنفسهم ودلالة على عدم تقدير حقوق المجتمع ورغبة فى التخلص من الواجبات ومعظم الناس لا تكن هذا الاحترام للقانون وتخالفه سرا وجهرا ، وتعتذر عن ذلك بشتى المعاذير ، وهى معاذير لا يمكن قبولها ، لأن القانون متى اعتمد فإنه يصبح مقدسا ويصير إتباعه واجبا لازما ، وإذا ظهرت عدم صلاحيته فيجب على الناس أن يطالبوا برفعه ، وليس لهم أن يخالفوه ما دام قائما . لذلك ، ولأن قوة القانون تستمد من هيئة أكثر مما تستمد من سلطته ، يجب الاقلال من فرض القوانين ما أمكن ذلك . فقد شوهد دائما أن النتيجة الوحيدة لكثرة القوانين هى كثرة مخالفتها وما لم تكن الضرورة ملحة وماسة ، فليس ثمة داع لفرض قوانين يرى الناس أنفسهم مضطرين

(أو هكذا يقولون) إلى مخالفتها ، وانتهاك حرمتها .

ولنضرب مثلاً يوضح لنا أن المشرع إذا تجاهل حرية الأفراد ، فإن الأفراد يتجاهلون قداسة القانون ، فربما لاحظ الكثير منا تلك الأوامر والنواهي الموجودة فى الحقائق والمعلقة على أبواب الدواوين وكبارى السكة الحديد التى تبدأ دائماً دائماً بلفظة ممنوع . . «ممنوع قطف الزهور» أو «ممنوع الدخول» أو «ممنوع التعدي على القصبان» . . فهذه الأوامر سليمة ولكن الإسراف فيها يدل على تجاهل حرية الأفراد ويحمل الجمهور على الاعتقاد بأن الهيئات لا تعتمد على سليقته ولا تحسن الظن بتصرفه ، فيبعث ذلك الملل إلى مخالفة هذه النواهي ويفهم - كما لاحظ أندريه مورا - من « لا تمس على العشب » المعنى المضاد «امشى على العشب» . .

والمنهج السليم فى هذه الأحوال ، أن تنشأ المصالح أقساماً للاستعلامات تكون أول ما يقابله الناس ، وتولى هذه الأقسام إيضاح الطريقة التى يجب أن ي نهجوها ، أما فى الحقائق فيجب الاعتماد على العرف ، ويمكن تأكيد ذلك أن تنشأ أكشاك لمبيع الأزهار . وهكذا لا يجد الجمهور نفسه مضطراً لمخالفة الأوامر . وعندما يعرف تقدير الهيئات له واهتمامها به ، وعنايتها بأمره ، فإنه يبادلها تقديراً وتقدير وإذا رأى بعد ذلك لافتة تحمل «ممنوع الدخول» فإنه يحترمها ويعلم أنه لا ضرورة خاصة لما أخذت مكانها على الباب .

* * *

إن دراسة القسم الثانى من الحرية - أى الحرية السياسية - تجعلنا نشير موضوعاً هو أعقد الموضوعات السياسية ، وهو موضوع الفرد

والدولة . .

هناك مذهبان رئيسيان فى هذه المسألة الأول يقضى بأن الفرد جزءا لا يتجزأ ، يفقد فيها شخصيته المستقلة وكيانه الذاتى ، وتذوب خصائصه فى المجموع أو بمعنى أدق فى الدولة التى هى الشخصية المعنوية للمجموع . . والثانى يقضى للفرد كيانه المستقل ووجوده الذاتى ، ويرى أن واجب الدولة المحافظة عليه ، وعدم التدخل فى شأنه إلا عند الضرورة القصوى وحول هذين الرأيين عشرات الآراء التى ليست فى الحقيقة إلا تعديلا لأحدهما .

وما يعيننا هنا رأى الأول لأنه هو الذى يمس الحرية الفردية . أو بعبارة أصبح يتجاهلها تماما . . ولقد تحقق هذا الرأى فى النظم الفاشستية والنازية ، فهناك لا يعترف بشخصية الفرد المستقلة ، وتخضع مصالحه وحرية للدولة

والاشتراكية تتفق مع النظم الفاشستية فى هذا ، وإن كان غرضها الأول الفرد ، ولكنها ترى أن ذلك لا يتحقق إلا على يدى الدولة التى تسيطر على النظام الاقتصادى أو تمتلك الأراضى والمؤسسات أو تحدد الأعمال لكل فرد . ونشأ من ذلك أن حددت الدولة الحريات وأشرفت عليها لأن طبيعة العمل المنظم تقتضى ذلك .

ولكن الاشتراكية مع هذا تخالف الديكتاتوريات الحديثة فى عدة نقط ، منها أنها لا تؤمن بالمثل العليا للديكتاتورية ، والدولة فى نظرها ليست إلا آلة كبيرة للمرغد التجارى مجردة من المثل العليا ، تنطلق بقوة النظم الاقتصادية وتخترق عالما من الإحصائيات الميكانيكية . . وهى كذلك لا تؤمن بأرستقراطية الديكتاتوريات المزعومة وفلسفتها

التي تقوم على الدم والنبالة والوراثه ، فلا ترى فيها نظاماً للطبقات ، أو تمايزاً بين الناس ولكنك تجد ما هو أشد سطوة من الطبقات ، النظام القاسى الرهيب ، الذى يطبق بلا هوادة على مجموع الشعب .

وإذا لم نلق بالآ إلى فلسفة الديكتاتوريات العليا التي ترى في الدولة رمزا عظيما هو أعظم الرموز ومعنى هو أجل المعاني بحيث يفنى فيها كل شيء كما في «هيجل» ولا تلك التي تعطي بعض الناس حقوقا ومواهب ، وتقسم الشعب طبقتين طبقة للسادة والأخرى للعبيد كما في «نيتشة» . فإن الديكتاتوريات ليست في الواقع والحقيقة وكما بدت في التنفيذ وعند العمل إلا رد فعل طبيعي يتتاب الشعب في فترات الضعف أو أثر نوبات الهزيمة ، وأصل الكلمة التاريخي ، ودلالاتها في كل الشعوب لم يتعد ذلك أبدا ، فإن ظهور أول ديكتاتور روماني لا يختلف عن ظهور نابليون أو هتلر ، ولا تستطيع الديكتاتورية أن تفاخر بأنها نظام دائم يتسلسل ويبقى ويثبت ، ذلك لأن فترة الفوضى والانحلال هي وحدها التي تسمح بأن يملك الديكتاتور مقاليد الأمور ، ويستولى عليها فضلا عن أن ثقة الناس بنفوسهم ونظمهم تكون قد تزعزت فلا تعارض في ظهور الديكتاتورية ، بل في كثير من الأوقات تختاره وتمنحه حرية العمل .

وفي مثل هذه الحالة م الممكن أن يؤدي الديكتاتور مهمته بنجاح ، على أن تعاد الأمور كما كانت بعد انتهاء مهمته ولكن الأمثلة التاريخية على ذلك نادرة ، والتجربة لا تحملنا كثيرا على حسن الظن بالطبائع البشرية في هذه الناحية ، والذي يحدث غالبا هو أن يستأثر الديكتاتور ويمضى طويلا في طريقه حتى يتردى هو وأمتة في الشقاء

ويكون سببا فى هدم حضارتها ومحو استقلالها ، وتماستها فترة أخرى طويلة .

وفى تاريخ الديكتاتورين عبرة وعظة للذين يناصرونهم فإن هانيبيال ونابليون وموسوليني وهتلر هزموا جميعا على أيدي دول ديمقراطية ، وكل واحد من هؤلاء أحرز انتصارات سياسية وحرية عظيمة ولكنه كان دائما يخسر المعركة الأخيرة .

وذلك هو دأب الديكتاتورين ، فإن نجاحهم يغريهم حتى يصل بهم إلى الفشل الأخير . ولما لم يكن لهم ضابط ، فليس هناك مناص من النهاية المحزنة ، ومثلهم فى ذلك مثل المقامر الذى لا يقوم فى الوقت المناسب ، وتملكه حمى المقامرة حتى يخسر فى الدور الأخير ما كسبه طيلة ليلته .

والآن ماذا يذكر التاريخ عن نابليون ، إن مواقعه الحربية كلها لا تساوى قانونه الذى ربما كان بين مخلفاته الأثر الوحيد الذى يستأهل شيئا من الاحترام .

وقد تكون الآلام المشتركة التى شعر بها الفرنسيون جميعا قد وحدت بينهم ، وطهرت روحهم ، ولكن بأى رباط . . . ؟ وفى أية بوتقة . . . وهل لم تكن هناك وسيلة خير من هذه لتوحيد عرى الأمة ، ولم شملها . . .

والحقيقة أن فردا واحدا يعجز عن القيام بشئون الدولة كلها مهما كان عبقريا ، ولا يمكن أن يلام على ذلك ، فإن طبيعة الأشياء نفسها لا تقبل وضعا كهذا ، ولكن الإنسان يحمل نفسه ما لا يطيق ، وما تعجز السماوات والأرض عن حمله .

ولقد نادهش حقا كيف تغيب تلك الحقيقة البديهية عن هؤلاء القادة والزعماء ، ولكننا نجد الرد في سحر السلطة ، وإغراء الشهرة والمجد ، فإن هذه المغريات تطمس عيون الديكتاتوريين شيئا فشيئا ، ويوما بعد يوم ولتذكر أن الديكتاتور لا يسمع إلا ثناء وتملقا ، ولا يعرف أخطاءه لأنه لا يجد من يذكره بها .

فتنه الرأى ، خداع النجاح ، الأثرة والأنانية ، الغرور الذى يعمى ويصم ، الطاعة والخضوع من ناحية والتعصب الضيق والفكرة الثابتة من ناحية أخرى ، نحن لا نستطيع أن نقدر ما فى هذه الكلمات من قوة ونفاذ لأننا لم نحس بها ولكننا نشهدا بأثارها التى تثبتها قصص كل الديكتاتوريين والديكتاتور يبدأ التى حياته بداية حسنة ، ويكون متواضعا ، معتدلا منتقدا لنفسه ومحاسبا لها حتى إذا عظمت منزلته وسمت رتبته ، تهور ، وصار يلقي الكلام على أعوانه ، ويطلق لنفسه عنان الأهواء والآراء ، ويخطئ ويظن أنه مصيب وحتى لو عرف الديكتاتور دقائق كل أعمال الدولة وتعهدها بالرعاية والعناية وبذل لها من مواهبه وتجاريه ما يضمن لها النهوض مدة حياته ، فما الذى سيحدث لها بعد موته ؟ أن الشعب سيهدمها كلها كما حدث لمدارس محمد على ومصانعه التى لم يشاركه الشعب مشاركة تامة فى إقامتها ، أو على الأقل تموت هذه المشاريع لعدم وجود العناية القديمة وهكذا نرى أن الديكتاتور هو كارثة على الأمة حيا أو ميتا ، عبقريا أو غبيا ، وإنه فى جميع حالاته يمثل دور الصديق الجاهل الذى يحب الأمة ويقدمها (فليس هناك شك فى إخلاص هتلر وموسوليني لأمتهم) ويوفر لها ألوف من الجنيهاات تنفق على المظاهر الملكية التى

يزهد هو - عادة - فيها ولكنه مع هذا يجبرها إلى حرب تخرب ممتلكاتها وتدمر مبانيها وتستبعد شبابها ورجالها ثم أخيرا تنتهي بالهزيمة والذل .

نستثنى من ذلك الديكتاتور الديمقراطي ، لأنه يراقب من ممثلى الأمة ، الذين وإن كانوا حقا قد منحوه سلطات استثنائية واسعة ، إلا أنهم على استعداد لسحبها منه ، إذا حاد عن طريق الصواب ، أو ثمل بخمر السلطة ، فإن السلطة كما قيل ، مفسدة ، والسلطة المطلقة مفسدة مطلقة .

إن الأمة العريقة لا يكون فيها مكان لديكتاتور ، أنها تنفر منه نفور الجسم الصحيح من الطبيب ، يرى فيه بدعة وينشق منه رائحة المرض فإذا ظهر بها من تحدته نفسه بأن يمثل دور الديكتاتور فإنه يصير أضحوكة الشعب ، وإذا استطاع بوسيلة ما أن يتولى الحكم فإنه يعجز حتما عن أن يغير من شؤونها ، أو يبدل من أوضاعها ، لأن هذه كلها تركز على أسس ثابتة عريقة تليدة لا يمكن زعزعتها .

فإذا صادفت الدولة فترة حرجة كحرب أو إصلاح كبير ، أو أزمة خانقة ، فإنها تستطيع أن تعطى رئيس الوزارة سلطات استثنائية تمكنه من إطلاق يده تحت حراستها وبأيديها وموافقتها وحسب خطة موضوعة ، من أن يعمل بوحى نفسه وبغير معاونة الشعب له .

عندما ندرس عظماء العالم وقادة أمم وشعوبه نرى أن الفضل فى بقائهم عظماء لا يعود إليهم وحدهم وإنما أيضا إلى ملاءمة المجتمع وصلاحيته ، فإن عظيم المجتمع القوى الحر يفوق عظيم المجتمع المنحل الضعيف المهتد بتغلب الاستبداد على نفسه بل الذى ينزل

رغم أنفه إليه بحكم ما يراه من انحلال وانحطاط . وقد كان من الممكن أن يكون «كرومويل» فى إنجلترا «كروبسبير» فى فرنسا لولا اختلاف الشعب الإنجليزى عن الشعب الفرنسى كما كان من الممكن أن يصير «خالد بن الوليد» فاتحا مدبرا «كاتيلا» و «جكينزخان» لولا وجود أمثال «أبى قتادة» فى جيشه . ولولا رئاسة «عمر بن الخطاب» الدقيقة بل إن عمر نفسه كان من الممكن أن يصير مستيدا لو لم يكن وراءه أناس يقوموه بالسيوف ، ولا شك أنه عندما كان يقول «إن أحسنت فأعينونى . وأن صدفت فقومونى» كان يحس بوحش الاستبداد المفترس يتقلب بين جنييه .

وأيضا قلبت صحائف التاريخ وجدت من انطلاق النفس وطغيان شهواتها إذا أرخى عنانها . ولم تجد ما يكبح أهواءها أو يوقفها عند حد . ما لا يمكن وصفه أو تعداده أو قصره على أمة دون أمة أو عصر دون عصر . فبين الحقيقة والخرافة نجد أمثال الملك «شهر يار» الذى كان يصيغ فراشه كل صباح بدماء عذراء أدفاته طول الليل . أو أمثال «نيرون» الذى حرق روما ليستمتع برؤيتها تشتعل . أو «كاليجولا» الذى أعطى حصانه لقب قنصل ، أو السلطان مصطفى الأول الذى كان يقضى أيامه فى مكان يشرف على البحر ويطرح منه الدنانير ليطرب على نغم سقوطها فى الماء قائلا إنه لا يريد أن يحرم السمك مما يتمتع به الإنسان ! أو السلطان «عبد الحميد» الذى كان يفضل أن يلقي إلى السمك بأجسام ضحاياه وجواريه ! .

إن داسة هؤلاء الطغاة ، وفحص سيرهم ، توضح لنا الدور العظيم الذى يلعبه المجتمع فى «مأساة الديكتاتور» فقد كان نيرون فى

شبابه أمل الامبراطورية الرومانية . كما كان السلطان عبد الحميد موضع رجاء الأحرار الأتراك . وكان من الممكن أن يصلحاً لولم يكن التيار أغلب والإغراء أقوى . وسيرة عبد الملك بن مروان وأبو جعفر المنصور والإمبراطور الروماني ماركس أورليوس ترينا كيف يدفع الموقف والبيئة الرجال إلى أن يبدلوا خلافتهم القديمة ويكتسروا خلافتهم جديدة تناسب الموقف ، فعبد الملك بن مروان يطرح ثوب «حمامة المسجد» ليلبس ثوب النمر . ويخوض غمرات الدنيا ، وأبو جعفر المنصور ، الذي كان أعلم بني العباس ، يحكم بيد من حديد ويتبع سياسة تفوق سياسة «ميكيافيلي» دهاء وغدرا كما أن البيئة الرومانية في عهد الإمبراطور ماركس أوليوس صورت له المسيحية كمبدأ جديد هدام . . وعنصر فساد وتفرق في الإمبراطورية ، حتى رأى من واجبه أن يضطهد المسيحيين ويحاربهم رغم ما أتصف به هذا الإمبراطور من كمال خلقى . وتفكير فلسفى . وعدل وحكمة . وهناك حقيقة أخرى أغرب من الحقيقة السابقة تلك هي أن المجتمع لا يظهر الديكتاتور فحسب ، ولكنه يظهره ويسيطر عليه . ويرفعه لكى يكون قائد الشعب إلى نهايته المحتومة ومصيره المقدر . وكأنما يريد المجتمع أن يختم هذه الفترة ختاماً حافلاً وسط ضوضاء عظيمة . ومظاهر باذخة . وبانفجار له دوى هائل . فالديكتاتور في التاريخ هو ختام المأساة والفصل الأخير فيها . إنه احتفال الدفن . وفى الدفن ورودا احتفال كما فى العرس .

وتفسير هذه الحقيقة هو أن الديكتاتور ابن المجتمع المخلص الذى يدين له بظهوره وقوته . وهو يمثل عوامه . ويثبت من حيث لا

يدرى . بل وهو يعتقد أنه يعمل لمقاومتها وإصلاح فسادها ، ولكنه لما كان الوارث لثركة المجتمع المثقلة بوجوه النقص والضعف فإنه يفسد حيث يريد الإصلاح ، ويهدم حيث يريد البناء . وينهج نهجاً لا يستطيع أحد الوقوف أمامه للحيلولة دون النهاية الرهيبة . بل لا يستطيع أعوانه إبلاغه الحقيقة . وعلى بعد ما بين بلدين مثل تركيا وألمانيا فإن تقارير رجال المايين الجهلة فى عهد السلطان عبد الحميد ، عن التقارير التى كان يرفعها مستشاروا هتلر إليه^(١) .

وأخيراً يجب ، إذا تذكرنا قداسة الحرية ، وحيويتها ، وضرورتها أن نذكر أيضاً أن سم الحرية ، وأعدى أعدائها وألد خصومها هو الإفراط والشرة والتغالى . . إن ضبط النفس والتضحية ، والقوة هى الزم لزوميات الحرية وأعظم الضمانات التى تكفل لها البقاء والدوام ، وكما أن الدولة لكى تظفر باستقلالها وحريتها السياسية لابد لها من بذل الدماء ، والتضحية بالنفوس . . وعبور نهر من الدماء . . وارتقاء جبل من الأشلاء . . فكذلك الأمة . لكى تدعم حريتها الاجتماعية يجب أن تعبر إليها نهراً من العرق . . وترقى جبلاً من الأعمال ، والكبد ويجب أن يضحي بعض الناس بحريتهم فى سبيل حرية الشعب والأجيال . كما يضحي بعض الجنود بحياتهم فى سبيل انتصار الجيش .

(١) مما جاء فى «كتاب هتلر قال لى» لمؤلفه هرمان راوه شتتج لم يكن أحد ليخبر هتلر أبدا بالحقيقة المقلقة . فكانت التقارير الملونة بالألوان المحببة إليه تدفعه إلى الامام فى طريق الدمار . وقد بدأ فى ذلك بالتصغير من شأن المصاعب وبالتعتيق من شأن الأخبار السارة مع التلاعب والتحوير الخفيف فى عبارات التوكيد التى يروون بها الحوادث ثم انتهى الأمر بأن أصبح ما يقال انما يخلق اختلاقاً فيبنى من أوله إلى آخره على الأكاذيب .

إن العالم يقبل على عهد حرية . . واستغلال جديد للقوى
الكونية ، والطبيعية . . وذلك الكلام هو ما تمس إليه حاجتنا ، لأننا
نشاهد الشره والإسراف فى كل شئ فى التدخين ، فى الشراب ، فى
اللهم ، . . . ولأننا نلمح فى الأفق بوادر الأنانية والطمع واستغلال
الغنى للفقير ، واستعباد القوى للضعيف فإذا لم تصلح هذه
الأوضاع . فإن الحرية لا تكون سوى الزيت الذى يلقى على اللهب
. . يزيده اشتعالا واتقاداً حتى يدمر ما حوله . .



الفصل الثالث

النظام

بعض الناس يسمعون نصف الحديث ، وقرأون الصفحة الأولى ، ويتخذون من الدفاع عن المبادئ والنظائر بالشدة والصلابة هواية محببة . . . هؤلاء لا يفهمون سببا لوضع النظام بين مبادئ الدولة الديمقراطية الجديدة ويظنون أننا نهدم ما بنيناه فى الفصل السابق وهم- كما هو دأب المقلدين- يغالون ويتشددون فى ذلك وينسون أنه لولا النظام لما كانت هناك مجتمعات على الإطلاق ، ولما كان هذا التقدم الإنسانى السريع الذى قام على التبادل المشترك ويفضل التنظيم الذى اتبعت قواعده منذ آلاف السنين .

والدولة هى وليدة التنظيم ، فعلى اختلاف الآراء فى نشوئها لمجد أنها تجتمع أخيرا فى رغبة المجتمع الأول فى تنظيم شئونه وذلك لا يدل على أن الدولة هى وليدة التنظيم فحسب ، ولكنه يدل أيضا على أن النظام صفة ثابتة فى نفس الإنسان .

والواقع أن الحرية المطلقة كلمة مضللة لا وجود لها ، والحرية بدون تنظيم متعسرة الوجود فى المجتمعات لأن طبيعتها تنافى ضرورات التجمع ، ومن السهل أن نتصور الحرية المطلقة فى غابة كثيفة ، يستطيع الإنسان أن يختار أجمل شجرة فيها ليقطع أخشابها منها ، ولكن من الصعب أن نتصور هذه الحرية المطلقة وحدها تدفع

شخصاً ما لأن يختار أجمل منزل فى أحسن شارع ليسكنه .

وذلك يوضح شيئاً ما - المعنى الذى نرمى إليه بكلمة النظام ، فالنظام فى الديمقراطية الجديدة هو تنظيم للحرية فهى الأصل وهو الفرع وإليها تعود الحضارة وبه يظهر المجتمع ، والجمع بينهما ضرورى ولازم وهو سهل أيضاً وإن تصور الناس عكس ذلك .

ففى الناحية الاجتماعية يمكننا أن نذكر مثلاً بسيطاً لما يجب أن يكون عليه الجمع بين الحرية والنظام فأنا إذا قبلت دعوة إلى حفلة ساهرة ينص فيها على الحضور بلباس السهرة ، فمن النظام أن ألبس هذا اللباس ، ومن النظام أن أذهب فى الميعاد ومن النظام أن أأخذ مكانى المعين ..

ولكن النظام لا يفرض على أن أشرب خمراً إذا كنت محارباً للخمور أو أؤيد كلام الخطباء إذا خالف عقيدتى وإذا كنت فى إنجلترا فالنظام يحتم على ألا أخرج «بالبيجاما» ولكنه لا يحتم على أن أتجنس بجنسية أو أومن بدين أو أعتقد فكرة ...

ومع كل فإذا اعتقد أحد الناس أن الخروج «بالبيجاما» هو وحده الذى ينقذ العالم من مشاكله فإنه يستطيع أن يخرج وعندئذ سيقول كل الناس «يا للعار» ولكن رجل البوليس لن يقرب منه لأن النظام فى الناحية الاجتماعية يعتمد على العرف والتقاليد والرأى العام وليس على القوة ...

وفضلاً عن ذلك فإن هذا الرجل لم يتعد حريته الشخصية وقد يكون شاذاً إلا أن ذلك لا يتيح لنا أن نحكم عليه وما يوضح لنا لم

نفهم بعد لا الحرية ولا النظام أننا فى حياتنا ننهج على منهج يخالف
تماما الأمثلة السابقة ، فنحن لا نفهم الحرية - لذلك ننظر إلى الشخص
حسب مذهبه وعقيدته وفكرته ولا نتسامح فى ذلك أقل مسامحة ،
ونحن لا نفهم النظام - فلا نبالى بالحضور بلا دعوة ، أو التأخير بلا
عذر أو الخروج بالبيجاما . .

إن أهمية النظام البالغة تستمد ، فى الناحية الاجتماعية بصفة
خاصة من أنه يحول دون الفراغ والفوضى بتحديد أوقات الفراغ
وشغلها ، والفراغ والفوضى هما شر ما يقابل الشاب فى مستهل
حياته ، لأنهما يولدان فى نفسه خيالات الكسل والشهوة والتفاهة
وغيرها من المشاعر السهلة التى تمت إلى الغرائز الأولية والفطرية . .
وليس هناك شخص يستحق الرثاء أكثر من شخص غير منظم ، فقد
يكون ذكيا ، وقد يكون موهوبا ولكنه يفقد ثمرة هذه المواهب ما لم
يكن منظما مواظبا على ما تعود من عادات . . قديرا على أخذ نفسه
بما يريد ، ولا سيما وأن النظام موهبة لاتتأتى إلا بالتمرين الطويل
والنشأة منذ الصغر حتى ليكاد يكون من المستحيل على من لم ينشأ فى
جو من النظام ، ومن لم يتمتع بتربية نظامية أن يكون فى مستقبل
حياته منظما ما لم يكن ذا قوة خارقة . .



وفى الناحية السياسية يمكن الجمع بين الحرية والنظام بل أن هذا هو
الوضع الوحيد السليم لأن الحرية السياسية والنظام جزءان يكمل
بعضهما البعض - والنظام هو حارس الحرية وراعيها ، والحرية هى
ضمان بقاء النظام واستمراره .

والأمثلة التاريخية على ذلك كثيرة ويمكننا أن نقول إن الاستبداد (وهو الصورة المشوهة للنظام) هو وليد الفوضى (وهي الصورة المشوهة للحرية) ، فهابليون هو تلميذ الثورة الفرنسية كما أن هتلر يدين للفوضى التى أعقبت حرب ١٤ - ١٨ وانتشرت فى ألمانيا بإظهار دعوته ونجاحها .

ولنفرض فى دولة ما أن الحريات منحت لجميع الأفراد بينما انعدم تنظيم الدولة . فإن الذى يحدث بعد ذلك لابد أن يكون أحد أمرين : الأول- هو أن يكون النظام الخطوة التالية للحرية إذ لا يكاد كل فرد يتمتع بالحرية حتى تهاجمه المسئوليات التى عليه وحده القيام بها بصفته حرا . وبالتالي مسئولاً ، عندئذ يجد أنه مضطر إلى انتهاج خطة منظمة للقيام بعمله ولا استثمار حريته ، وللتعاون مع الغير ، وذلك هو نفس ما نرمى إليه بكلمة النظام .

الثانى- أن تكون الفوضى هى الخطوة التالية للحرية ، وذلك عندما يفهم كل فرد الحرية على أنها حرية الفرار وحرية الأهواء والشهوات ، فالصلاح لا يرضى أن يكون فلاحاً ، والموظف يعتقد أنه مظلوم مرهق ، لا يكافأ بقدر ما يعمل ، والتلميذ يتهرب من دروسه ومدرسيه والعامل ثائر على المجتمع والتقاليد يظن أنه وحده الشهيد الذى ضحى بمصلحته على مذهب الرأسمالية . هؤلاء جميعاً لا يلبشون أن يفادروا أمكتهم ، ويركبوا رؤوسهم ، وتتناول أيديهم العابثة ، وألستهم الثرثرة كل شئ بلا تمييز ، فلا يلبث المجتمع أن ينهار ويسقط ككل بناء أساسه الرغبات الطارئة ، والأنانية والفوضى والشهوات .

وعندئذ يظهر الديكتاتور ، ويفرض استبداده وطغيانه فلا يوجد النظام وإنما يوجد الاستبداد والفرق شاسع . وإذا فرضنا أقمنا النظام وقيدنا الحرية فهناك حالتان أيضا :

الأولى : أن يكون النظام حسنا وفي هذه الحالة لا يمكن الانتفاع بفوائده لأن الانتفاع رهن الاقتناع بهذه الفوائد ولا يكون الاقتناع إلا إذا ابيحت حرية الفكر . . وكذلك لا يكون النظام صالحا إلا إذا وجد الرجال الذين يطبقونه بإخلاص وعلى خير وجه ولا بد لظهور هؤلاء ووجودهم من الحرية . . وإلا فلن تتحقق فيهم صفات القوة والارادة والابتكار .

الثانية : أن يكون النظام سيئا وفي هذه الحالة يعم ضرره وتتفاقم عواقبه لعدم وجود الحرية . . .

* * *

بقى علينا أن نعرف ما هو النظام وقد سبق أن قلنا عندما عاجلنا موقف الفرد من الدولة أن هناك رأيين .

الأول : يقضى بأن يكون الفرد جزءا لا يتجزأ من الدولة ووسيلة من وسائلها ، ولا يكون له وجود مستقل عنها .

الثاني : يقضى بأن يكون الفرد كلاً مستقلاً عن الدولة تحتفظ له بحرياته كاملة لا تمس . . .

والأول يتمثل في النظم الفاشستية والنازية والشيوعية ، والثاني يتحقق في الديمقراطية ، وقد شرحنا في الفصل السابق مزاعم الديكتاتورية . . . وموقفها من الفرد ، وبقي علينا أن نشرح موقف

الديمقراطية من الفرد لأنه هو الذى سيحدد عنصر النظام .
إن الديمقراطية مع الأسف تنوء بميراث ثقيل من الذكريات المؤلمة ،
ولم يكن تاريخها الطويل سوى نضال مع الحاكمين المستبدين الذين
كانوا يتولون مقاليد الأمور بلا قانون يحد من طغيانهم أو يكبح
جماحهم .

وقد أثرت هذه الوراثة فى الديمقراطية فجعلت همها أن تقيد
الحاكم وإن تضع فى وجهه الحواجز حتى لا يتمكن من الاستبداد
وإطلاق يده فى الأمور كما أثرت فى فكرة الجمهور عن الحكومة ،
وجعلت الناس ينظرون إليها كما لو كانت عدوة لهم ، تريد نهب
أموالهم وابتلاع ثرواتهم . . . وقد كتب جون استيوارت ميل^(١) يشكو
من نفور الناس من تدخل السلطة التشريعية والتنفيذية ، وقال إن ذلك
ليس ناشئا عن احترام المجتمع لاستقلال الفرد ، بل هو ناشئ «عن
تلك العادة القديمة التى لا تنفك باقية بيننا حتى اليوم- وهى اعتبار
الحكومة خصم الرعية فالأكثر هنا لم تتعلم بعد أن سلطة الحكومة هى
سلطانها وإن آراء القائمين بالأمور هى آراؤه . . . »

وقد كان ذلك حوالى سنة ١٨٥٨ ومنذ عشرين عاما قال عالم
المجلىزى معاصر إن غرض الديمقراطية يتلخص فى الصيحة الشعبية
(اننا لن نستغل بعد الآن . . .)

لهذه النشأة التاريخية يعود الموقف الذى تقفه الدولة الديمقراطية من
الفرد فهى وأن كانت تترك له حريته إلا أنها تقف منه موقفا سلبيا محايدا

(١) كتاب الحرية تأليف جون استيوارت ميل ص ١٣ .

والناس بدورهم يحولون دون تدخل الحكومة ويتوهمون أن كل تدخل سيقابله حتماً انتقاص من حقوقهم ، أو تقييد لحيرياتهم ، أو فرض لضرائب جديدة ، وهم لا يصدقون أن الحكومة تسعى إلى افادة الفرد ، بدون أن تحاول الكسب من ذلك أو اقتضائه الثمن . .

على هذا الوضع الخاطئ، تحدد موقف الفرد فى الديمقراطية وبإصلاحه يتحدد موقف الفرد فى ديمقراطيتنا الجديدة . . .

وهذا الموقف الجديد متناه فى البساطة ، فالفرد هو الذى يعطى الدولة قوتها وحياتها فلا أقل من أن تكون الدولة فى خدمته وتكرس جهودها له ، وهذا الشعار «الدولة فى خدمة الفرد» هو كما ترى العكس تماماً للرأى الديكتاتورى الذى ينفى شخصية الفرد فى شخصية الدولة ، ويطالبه بأن يكون عبداً الذى لا يتحرر من رقها .

وقد فشل المبدأ الديكتاتورى فى أن يقيم المجتمع الثابت الموحد ، لأنه فى رغبته السريعة فى إقامة البناء نسى أنه يتكون من لبنات صغيرة ، وأنه يجب أولاً أن تكون هذه اللبنات صالحة وملائمة ، ولم ينجح فى أن ينسى الناس مصالحهم أو يزعمهم على تضحية لا يريدونها أو يساهموا فى عمل اجتماعى لم يفهموا حكمته . . .

والمجتمع الديمقراطى هو الآخر غير منظم . حقاً إنه خير من المجتمع الديكتاتورى ، فإن الحرية على الأقل متوفرة فيه ولكن النزعة الفردية التى تستولى على النفوس وتشتط أحياناً تجعله يشكو المنافسة الحادة الشديدة التى تستنزف دماءه وحيويته ، ولا سيما وأن الدولة تقف على الحياد ولا تتدخل فى شئ .

وتنظيم الديمقراطية الجديدة وحده هو الكفيل بأن يوفق بين هذين الرأيين المتناقضين ويجمع بين الفرد النشط القوى الذى يتمتع بحريته ، وبين المجتمع المتناسق الذى يسوده النظام . ومنطقها فى ذلك أنه ما دام يحق لنا أن نثق بالإنسان بصفة عامة ، وإنه أميل للخير منه للشر ، وللصالح منه للفساد ، فمن الطبيعى أنه عندما يرى الدولة تحترم إرادته ، وتطلق حريته ، وتساعده دائما أن لا يضمن عليها ببعض التضحيات التى تقتضيها ضرورة المجتمع ، وسوف يقبل من تلقاء نفسه القيام بها ، مطمئنا إلى أنه يؤدى واجبا وأنه يكسب ولا يخسر إذ أن ثمره التضحيات ستعود إليه . وإذا لم يتفع بها هو فستتفع بها أبنائه وأحفاده ولا بد أن نشير إلى أن الدولة فى الديمقراطية الجديدة تتولى التوجيه والتنظيم ، وليس العمل والتنفيذ ، وإنها تشرح رغباتها وأعمالها لكل الشعب بمتهى الوضوح وتستعين بالهيئات الشعبية ومن المحتمل أن تلجأ إلى القضاء للحكم فى المنازعات المستعصية ، وعندما يصدر كلمته يجب احترامها ومن هذا يتضح لنا أن الديمقراطية الجديدة لا تحدد لنا نظاما ما بعينه ، وإنما فكرتها هى أن النظام يجب أن يسير جنبا إلى جنب الحرية ، ويجب أن يعطى نصيبا من الاحترام يماثل نصيبها . وهى تؤمن بأن كل نقص فى الحياة لا يعود إلى الحياة نفسها وإنما إلى النقص فى التنظيم وإن كل اضطراب فى شئون الدولة يمكن أن يعالج بالنظام والتعاون . وهى لا تؤمن بوجود مشاكل مستعصية الحل ، ما دام هناك نية معقودة على حلها ، وتعاون بين الأفراد والهيئات على ذلك . . .

وليس ثمة شك فى أن هذا النظام لا يقوم إلا بمساعدة التربية

النظامية ، وبعد رفع مستوى الفرد المادى والمعنوى ، وتنمية روح التضحية والولاء والعواطف الكريمة فى نفسه ، كما أنه سيسند إلى عنصرين هامين هما التقاليد والزعامة . فالتقاليد هى الميراث الاجتماعى للأمة ، وليس من الصواب التحلل منها مرة واحدة ، فإنها تقوم بمهمتها حتى تشيخ فترك مكانها لتقاليد جديدة ويتم ذلك تدريجيا وبصفة قد لا تخلو من العنف . ولكن يجب ألا تصل إلى حد الثورة ، إذ أن حاضرا الأمة مرتبط بماضيها ، ومستقبلها رهن بحاضرها .

وأما الزعامة فإنها عنصر يجب ألا ينعدم فى الديمقراطية وليس من الضرورى أن يكون الزعيم سياسيا فنحن نريد زعماء كقضاة الصلح فى كل ناحية من نواحي النشاط الاجتماعى ومهمة هؤلاء الزعماء قيادة الجماهير وتوجيههم نحو الهدف الصائب الذى يروونه قبل أن يراه الناس أو يبرزه الواقع .

وتقدير التقاليد هو تقدير للتاريخ والتراث ، وتقدير الزعماء هو تقدير للمواهب والمبادئ .

وعلى ذلك يكون التلخيص النهائى للجمع بين الحرية والنظام كالآتى :

الحرية فى المسائل الفردية والنظام فى الأعمال الجماعية ، فإذا اختلفا تفضل ناحية النظام . لأن التضحية أعظم من الأنانية ولأن الشعب أكبر من الفرد . ولأن الإيثار أجمل من الأثرة .

وجهاز الدولة هو الذى يدير ذلك العمل لخدمة الفرد الذى ينظر

إليه آونة كفرد واجبات . وآونة أخرى كمواطن عليه تبعات .

* * *

ولنذكر على سبيل الاستشهاد مثالين لما يجب أن تتدخل فيه الدولة ، يتعلق أولهما بالزواج ، والثاني بالمنازل والمباني .

فعن الأول تؤمن الديمقراطية الجديدة بأن الأسرة هي خلية المجتمع ، ولهذه الصفة لا يمكن للدولة أن تترك شيئا يهددها أو ينشئها ضعيفة ، علية ، والزواج هو أداة تكوين الأسرة ، والأفراد المصابون بالأمراض الجنسية وغيرها من الأمراض الوراثية يتزوجون بلا قيود ويقذفون العالم بنسل ضعيف مشوه مريض . . .

ولن أقول إن الدولة ستتدخل لصيانة المجتمع ، والالحق لها أن تتدخل أيضا في سبيل إخراج جيل أقوى وأصح ، ولكني أقول إنها تتدخل بصفاتها الممثلة العامة للحرية ، المدافعة عن العدل ، المحاربة للظلم والتجنى ، وزواج فرد ضعيف مريض هو أكبر جريمة يفرضها فرضا على أبنائه الأبرياء الذين يردد كل منهم قول الشاعر :

هذا جناه أبى على وما جنيت على أحد

فالدولة تدافع عن الحرية هؤلاء الأطفال لأنها تعلم أنهم لو خيروا لما اختاروا المرض ولا فترضوا أن حقهم الطبيعي هو أن يولدوا أصحاء كما يولد سائر الأبناء .

ولأن تدخل الدولة هو لهذا السبب فقط ، ولأنها لا تريد أن تجرح الحرية الشخصية إلا عندما يكون التهديد فعلا وحاسما ، فإنها تبيع زواج أمثال هؤلاء المرضى على شرط أن يعمقوا أولا ، فلا يجنون

على أحد ، وبعد التأكد من أن الزوجة البالغة الرشيدة تقبل زواجها من هذا المريض العليل .

وعن المثل الثانى فلا بد أننا قد لاحظنا هذه الكهوف والمغاور التى يسكنها الفقراء ، والتى هى عامل هام من عوامل الضعف والمرض وانحطاط المستوى ، والدولة لا تعارض من يرغب فى الزهد والتسك ، ومن لا يأنف أن يسكن جحرا كالقار ، ولكنها تمنع فى أن يفرض على الناس سكنى هذا البيت ، وصحيح أن أحدا لا يرغب الناس ، على أن الإرغام يحدث فعلا من تلقاء نفسه عندما تكون المساكن كلها أو معظمها من النوع ، فالمستاجر الفقير فى هذه الحالة مضطرا إلى السكن فيها .

وكانت الدولة تستطيع أن تتساهل مع الأفراد الذين يبنون لأنفسهم بيوتهم ولا يعرضونها للإيجار ، لولا أن البيوت تبقى بعد فناء بناءها ، وبذلك يكونون قد فرضوا على غيرهم يسكنوا بيوتهم المتهمة .

والشروط التى توجب الديمقراطية الجديدة توفيرها فى المنزل لكى يكون صالحا هى شروط قاسية ودقيقة ، فنحن نريد أن نرفع مستوى المعيشة ونتيح للفرد فرصة الاستمتاع بكل ما يقدمه العصر الحديث من وسائل ترفيه وراحة وليس كثيرا على رجل ينفق خمسة آلاف من الجنيهات لبنى منزلا أن يضيف إليها مائة أو مائتين ليوسع دورات المياه والتليفون والراديو فى كل شقة .

نعم . . ليس هناك مبالغة فى هذا الكلام ، فان البيوت لا تبنى لتهدم وإنما لتعيش وتبقى ويجب علينا أن نحسب حساب المستقبل ،

وهل تستكثر تليفون وراديو فى كل شقة فى الزمن الذى يتادون بسيارة لكل عائلة . . ومع ذلك فيمكن بسهولة تحقيق ذلك بوضع (سويتش) كبير للتليفون ، وجهاز أساسى للراديو يتفرع منهما تليفونات فرعية ومكبرات .

* * *

ويجب أن يكون هناك تنظيم أولى يشمل كل الأفراد ، وذلك بأن يكون لكل فرد بطاقة شخصية وأن يعرف عند بلوغه سن العشرين الحقوق والواجبات التى على المواطن حتى يمكنه أن يحدد مركزه ، ويعلم حقوقه فيحافظ عليها ، وواجباته فيقوم بها ، ويحس بما هو أعظم من ذلك ، وهو أنه فرد فى الدولة ، وجزء من الكل التاريخى العظيم الذى عمر هذه البلاد وحرث أرضها ، وأقام مبانيها ، وقضى نحبه بها ، وأنه وسط الصداقات الحاضرة ، والذكريات الماضية ، والأمل فى المستقبل ليس بالفرد الثائى أو الشخص الضائع بل أن وراءه دولة تدافع عنه وتعمل له .

الفصل الرابع

العدل الاجتماعى

تتيح لنا دراسة العدل الاجتماعى الكلام على ناحية من ألع نواحى الديمقراطية الحديثة ، ومظهر من أسمى مظاهرها ومسيرة آخر تطوراتها واتجاهاتها التى يعلق العالم آمالاً كبيراً على تنفيذها .

انصفت الديمقراطية منذ إعلان العهد الكبير ، وقيام الثورتين الفرنسية ، والأمريكية بالسمة السياسية . وكانت كلمة ثورة أو نهضة أو حقوق تنصرف إلى المعنى الـياسى .

وقبل الاشتراكية لم تظهر حركة اجتماعية أو اقتصادية يعتد بها ، وقد نشبت عدة ثورات دينية كان همها الأول إصلاح الدين قبل إصلاح الشعب . . وتخليص المبادئ من الخرافات قبل إنقاذ الناس من الحرمان والاضطهاد ، وبالطبع أثرت هذه الحركات بطريق غير مباشر فى الناحية الاجتماعية . ولكنها بصفة عامة كانت أشبه بالحركات العلمية منها بالإصلاحات السياسية أو الشعبية . .

وكان ذلك طبيعياً جداً . ففى العهد الذى كانت فيه سلطة الملوك مطلقة فى استعباد الناس ومصادرة أموالهم . وفرض الضرائب عليهم والتصرف فى دخل الدولة كما لو كان دخلهم الخاص . كانت أعظم آمال الشعوب لا تنتهى إلى أكثر من إصلاح هذه النواحى ، والعمل

على توقي أخطارها والحد من سلطة الحاكم . والفصل بين شخصيته الخاصة ، وبين شخصيته المعنوية كرئيس للدولة فانهصر جهادها فى الناحية السياسية واعتبرت أن منح حق الانتخاب للجماهير . وتأمين حرياتهم من الاعتداء . وأموالهم من المصادرة تحقيقا كافيا لأهداف الديمقراطية . .

يضاف إلى ذلك أن ضالة مركز الشعب فى الوجود الحيوى للدولة فى هذه العصور . وتقلد السلالات الارستقراطية للحكم على الطريقة الإقطاعية واستئثارهم بكل أسباب القوة والمنعة والثروة وتملكهم للأراضى الزراعية . . كلها أسباب القوة ساعدت على بقاء الأوضاع الاجتماعية القديمة فلم يخطر للشعوب وهى تعمه فى ظلام الجهل والضعف والذلة والمسكنة ، وتنوء تحت أثقال الضرورات والتقاليد والخرافات التى قيدت خطواتها أن تطالب بحياة أقوى وأرفع من حياة الكفاف التى قنعت بها وارتضتها . .

كانت هذه حالة أوروبا عندما ظهرت فى الأفق تباشير عهد جديد بدأ بنهضة علمية ثم ثنى بانقلاب صناعى ثم ثلث بثورة اجتماعية . ففى الوقت الذى كان يعمل فيه كوبرنيكوس وجاليليو . وكبلر فى ميدان الفلك كان ييكون وديكارت يضعان أسس فلسفة علمية واقعية . مما ساعد على أن يظهر فى القرن الذى تلى ذلك كثير من العلماء والمكتشفين والمخترعين مثل هرشل وبريستلى ولافوازيه ودافنى وجيمس وات وفارداى وكانت ميزة جهود هؤلاء العلماء هى الجمع بين العلم والعمل وتطبيق نظريات الأول على طرق الثانى . فكان ذلك بدأ الدور الثانى من النهضة وهو الذى يسمونه بالانقلاب

الصناعى . الذى لم يقتصر فى الحقيقة على الناحية الصناعية بل شمل كافة نواحي الحياة . ولو شطرنّا تاريخ العالم شطرين وسمينا الأول منهما العالم القديم وسمينا الثانى «ما بعد الانقلاب الصناعى» بالعالم الجديد لما كانت هناك مبالغة . . .

وظهرت ثمرة هذه العلوم والاختراعات فى ميدان الصناعة فاخترع مكوك كاي سنة ١٧٣٣ ومغزل هارجريفز سنة ١٧٢٨ وآلة وات الميكانيكية سنة ١٧٨٥ والنول الميكانيكى سنة ١٧٨٥ وتلا ذلك استخدام الحديد والفحم بكثرة هائلة ثم دخلت الكهرباء ميدان القوة المحركة وما جاءت سنة ١٨٩٠ حتى شاع استخدام الآلات فى المصانع . وانتشر أسلوب العمل الجديد . . .

ولم تقل الآثار الاجتماعية لهذا الانقلاب عن الآثار الصناعية ، وكما قضى على الصناعة اليدوية فإنه زلزل الأوضاع الاجتماعية فأزال ارسقراطية النبالة والكهنوت ، ووضع مكانها ارسقراطية أخرى تقوم على العلم والصناعة ، ويمثلها العلماء والمولون . . ومزق الروابط القديمة التى تعتمد على العقيدة والإيمان وأحل مكانها فلسفة علمية . . فلرّمها لئلا قانون الجاذبية لكان يجب أن تتغير نظرنا إلى الكون . . وأن نزيل من الوجود كل الآلات التى تعمل بمقتضى قوانين رياضية تعود فى النهاية إليه . . واستيقظت الشعوب على هدير الآلات واجتمعت زرافات ووحدان فى المصانع ، وهناك أمام الآلات التى تصنع العالم الجديد ، إنتهك ستار الغفلة والبلاهة عن الجماهير ، وأدركت أن الحكم ليس هو أعظم القوى ، وأن السياسة ليست هى الفن السحري الذى اعتقدت أن النبلاء يتوارثونه مع الدم

ابنا عن أب . . وأبا عن جد . . فهبت تطالب بنصيبها فى الحياة
الكرمية وحققها فى الحكم والسياسة .

وكان المجتمع القديم يتماسك بفضل ارتباط الفلاحين بالأرض
وإيمانهم بالحق الإلهى لسادتهم أما المجتمع الحديث فإن وجود العمال
فى المدن . وتجمعهم فى المصانع قرب الآلات المنتجة ، وإدراكهم لسر
الصناعة ، واقتصار العلاقة بينهم وبين أصحاب المصانع على الناحية
التجارية . . كل هذه العوامل كان من شأنها أن تغرى العمال على
الثورة . . وتسهل لهم الاستيلاء على السلطة ولا سيما وقد كانت
سياسة الملوك والنبلاء عقيمة إذ أقبلوا بروح استغلالية يحشرون مئات
العمال فى المصانع القذرة الرطبة ، المظلمة . . ويرغمونهم على
العمل عشرات الساعات لقاء دراهم معدودة .

فكان يجب أن تتجه جهود العمال وجهة السياسة حتى يستطيعوا
تقلد أزمة الصناعة وتنفيذ آرائهم فيها . والقيام بهذا العمل العظيم هو
ما تكلفت به الاشتراكية . . وزعيمها الأول «كارل ماركس» .

ولد كارل ماركس بالمانيا سنة ١٨١٨ واستمع فى شبابه إلى
«هيجل» عندما كان يلقى محاضراته المشهورة فى الفلسفة والاجتماع
. وتأثر به إلى حد كبير ، على أنه قلب نظريته فى الفلسفة . فقد كان
هيجل يرى سبق الفكرة وأفضليتها على المادة ، التى ليست إلا صورة
عملية للفكرة فجاء ماركس وقال بعكس ذلك أى أن المادة هى التى
تكيف البيئة وتغير الأوضاع . وتؤثر أخيرا فى الفكرة . .

وكرس ماركس حياته لنشر هذه الفلسفة وتنفيذها عملياً فى وقت

واحد . فكتاب «رأس المال» يمثل الشرط الأول وبيانه الاشتراكي «يا عمال العالم . . اتحدوا» يمثل الشرط الثاني . وقد استطاع بفضل جهاده حتى موته ، فقيراً غريباً في لندن ، أن يضع أسس الفلسفة الاشتراكية . وأن يجعل منها بناء ثابتاً شامخاً . . ونهجاً مستقيماً واضحاً بعد أن كانت لا تعدو الأحلام المثالية . والآمال الخيالية في عهد «برودن» و «بلان» و «فورييه» و «سان سيمون» كما استطاع أن يجمع طبقة «البلوريتانيا» على بيانه ويوحدتهم ويشعرهم قوتهم واقتدارهم . ولم يمض حتى كان قد استطاع إخراج كتابه «رأس المال» وتاليف الجمعية الاشتراكية الدولية سنة ١٨٦٤ واعتبر الأول كتاب الاشتراكية المقدس . ولم يضعف من قيمته خطأ كثير من نظرياته فقد كان شأنه شأن الكتب العالمية التي تشعل الثورات . ولا تثبت للنقد الدقيق . أما الجمعية الاشتراكية الدولية فقد كان آخر اجتماع لها في برن بسويسرا سنة ١٩١٩ وكان لها أثر كبير في الأحزاب الاشتراكية التي ظهرت في مختلف البلاد والأقطار .

فلما ظهر لينين على المسرح ، وجد أن الأفهام قد تهيأت لقبول الاشتراكية كمذهب سياسي . ولم تكن روسيا هي البقية البلاد للثورة الاشتراكية لأنها كانت بلاد أرض وفلاحين ولم تكن قوانين رأس المال وبراهينه الرياضية لتلقى لجاحاً كبيراً ، ولكن كلمة «سيبريا» كانت أعظم أثراً في قيام الثورة من «رأس المال» إذ كانت رمزاً لظلم قياصرة آل رومانوف وأستبدادهم . فرحبت الجماهير بالاشتراكية . كما كانت مترحبة بأي ثورة أخرى تقوم للانقاذ والحرية .

هذه هي بصفة موجزة قصة الاشتراكية ، وهي من ناحية أخرى

قصة دخول العدل الاجتماعى إلى الميدان السياسى فقد تناست الديمقراطية العدل ، فحق عليها العقاب . ولكن الاشتراكية مع هذا كانت عقابا غير عادل .

وبيان ذلك أن الاشتراكية ، كما رأينا ، مذهب اقتصادى ومادى ، يتسلح بالأرقام . ويبرهن بقوانين الرياضة ، ويؤسس فلسفته على قواعد الاقتصاد السياسى الذى احتضنه الاشتراكيون وخصوه ببحوثهم وأقلامهم ^(١) ، فلما تقلدت أزمة الحكم ، لم تحكم بالأصول التى تقضى بها السياسة وإنما بالأصول التى يقضى بها الاقتصاد فجعلت الدولة شركة تجارية كبرى . شعارها فى المساواة «من كل بحسب قوته . . . ولكل بحسب حاجته» أو «كل من يعمل نفس العمل يحصل على نفس التمتع» ورأت أن الحرية السياسية إذا لم يدعمها عدل مادى فإنها تكون سخرية بالحرية أو على حد تصوير أحد الكتاب «حرية الحجر فى سقوطه من أعلا إلى أسفل» .

وأيضا قلبت الفلسفة الاشتراكية فإنك لا تجد فيها أثرا للإنسان كخاية فى ذاته ، أو ذكراً لمعنوية أو تقدير الكرامته كفرد لأن إيمانها فيما يشبه الجبر بقوة العوامل المادية التى تسير المجتمع جعلت إصلاحها كله يدور حول إصلاح هذه العوامل أو التحاليل عليها فإذا ضمنت للفرد

(١) نلفت أنظار القراء إلى هذه الظاهرة الهامة ، وقد ظهرت تسمية «الاقتصاد السياسى» أول مرة فى القرن السادس عشر عندما ابتدأ الاقتصاد يؤثر فى الدولة . وكان أول مذاهبه مذهب التجار بين الذين يرون فى الذهب والفضة عماد الثروة ، ثم المذهب الآخر الذى كان شعاره «دعه يمر ، دعه يعمل» ثم أخذ ينحو نحو اشتراكياً بفضل جون ستورانت ميل (١٨٥٦-١٨٧٣) وماركس (١٨١٨-١٨٨٣) وغيرهما .

العمل ، وإذا كافأته بالجزاء العادل ، فإن ذلك فى مذهبه هو كل العدل .

وإننا لنعجب حقاً عندما نرى أن معانى كلمة «العدل» تختلف حتى ليصير العدل فى معنى هو عين الظلم فى معنى آخر فملوك الشرق الأقدمون لم يفهموا من هذه الحكمة التى اتخذوها شعاراً لهم «العدل أساس الملك» سوى إبقاء طبقات الشعب كما هى . ومحاولة العدل فى حدودها . فيعامل الفلاح كفلاح والأمير كامير . وقريب من ذلك أفلاطون الذى قال إن العدل يتحقق فى الدولة عندما يقوم كل فرد بالدور الذى خصص له ، ولما كانت كثرة الشعب ستبقى فى القاع . فإنه لم يتورع من التمسويه عليهم بأسطورة المعادن أى أن الناس كالمعادن ، بعضهم كالذهب والفضة . والبعض الآخر كالحديد والنحاس .

أما الديمقراطية فترى أن العدل يتعلق بالادارة والفكر قبل تعلقه بالعمل والنظام ويقترن بالحرية اقتراناً تاماً بحيث يكون من المستحيل أن يعارضها . وكلامنا هنا على الحرية الصحيحة فى الدولة وليست الحرية المطلقة فى الغابة وقد سبق أنوضحنا ضرورة تعادل الحريات . وعدم جور جزء منها على آخر . فإذا أخلفت ذلك فإن إصلاحها يكون باسم الحرية . والعدل فى ذلك كالنظام فالأول تعادل الحريات والثانى تنظيم الحريات أى أن الحرية فى عالم النظريات هى النواة التى تدور حولها المبادئ كما أن الإنسان فى عالم الحياة هو الغاية التى تسخر له كافة أنواع الحياة الأخرى .

ذلك من حيث المبدأ ، على أن دراسة الناحية التنفيذية للمبدأ لازمة

لمعرفة نتيجة نجاحه أو فشله ، صوابه أو خطئه .

فهناك مبادئ جميلة براقة بيد أنها غير قابلة للتنفيذ . وأخرى نائية المظهر ، ثقيلة الوقع . وفيها كل الخير للناس عند التنفيذ .

والأساليب الاشتراكية لتنفيذ ما تترتيبه عدلا ، إذا حكمنا عليها من أساليب روسيا السوفيتية ، لا تختلف عن الأساليب الديكتاتورية . وثمة تقارب عجيب يجمع بين الثورة السوفيتية الروسية ، والثورة النازية الألمانية فليس هناك فرق بين الجابو الروسى والجستابو الألمانى . وبين محاكمات موسكو سنة ٣٦ - ٣٧ وبين حمام الدم الهتلرى سنة ٣٣ . وقد هلك فى روسيا بارادة السوفيتيين ملايين من الفلاحين كما أهلك الألمانىون ملايين من اليهود . وفى كلا النظامين يحكم مستبد طاغية وحزب واحد .

وتكتم الصحافة وتركز السلطة . وتنعدم المعارضة ويفرض على الفرد الخضوع الكامل لسيطرة الدولة التى توجه العلوم والفنون والاقتصاد .

فإذا كان ذلك هو ثمن العدل فى الاشتراكية . فإنها تكون صفقة خاسرة لأن كل شئ يفسد ويفقد لذته إذا فقدت الحرية .

والمجتمع فى الديمقراطية لا يحقق - هو الآخر - العدالة لأن الثروة والعمل يخضعان لقواعد العدل فأبناء الأغنياء يتوارثون الثروة . ويجدون الفرص المتعددة والمجال الفسيح فى المناصب والتجارة والصناعة والادارة فيزدادون غنى و ثمكتأ بينما يزداد الفقراء ضعفا لكثرة تناسلهم ، وانعدام حيلتهم وقلة الفرص التى تتاح لهم . وضيق

المجال أمامهم . فكأنما قد حكم عليهم بأن يعملوا عمالا أو فلاحين أو على أكثر تقدير «كتبة» فى المصالح والشركات والدواوين . . لا ينجو من هذا المصير إلا ذو القوة الخارقة والعبقرية الخاصة . ونظام الملكية بتفاعله مع نظام الزواج . وهما مما ليس للفرد اختيار أو إرادة فيهما - يحددان طبقات المجتمع . ويقرران مستقبل أغلبية الشعب . ويحفظان الثروة للأغنياء وأبنائهم . ويورثان الفقر لفقراء وأبنائهم .

فنظام الملكية والوصية والتوارث هى نظم فاسدة من وجهة العدل الاجتماعى . ولكن الديمقراطية لا ترى أن الوقت قد حان لالغائها ، لأنه ما لم يؤمن الشعب ، وبصفة خاصة الملاك والأثرياء والرأسمالية بوجوب تحقيق العدل الاجتماعى فإن إصلاحات الدولة لا تنجح إلا لجأحا جزئيا . وستأخذ صفة الرسمية . . وتضطر إلى وسائل الإرغام والجبر . وهى مما عبناه من قبل على الاشتراكية والديكتاتورية .

وحتى يأت ذلك الوقت ، تعمل الديمقراطية بوسائلها الخاصة لتحقيق العدل الاجتماعى مثل الضرائب التصاعدية على الإيرادات الضخمة ، والتركات الجسيمة وبهذه الطريقة تستطيع أن تحد من فساد الأوضاع الاقتصادية بل وأن تعيد توزيع الثروة لأن متحصلات هذه الضرائب ستوزع على الفقراء وحدهم فى شكل خدمات اجتماعية .

وهى تسمح بوجود الأغنياء ، ولكنها لا تسمح بوجود الفقراء . وتعمل لإثراء المعوزين . ولكنها لا تعمل لإفقار الأثرياء . وآخر ما يخطر لها من الوسائل هو مصادرة أموال الأغنياء وثرواتهم .

كيف إذن تحقق الديمقراطية الجديدة العدل الاجتماعى ؟ أنها تقوم

بمهمتين أساسيتين : الأولى الخدمات الاجتماعية والصحية وضمنان التعليم بحيث يبدأ جميع الأفراد مزودين بالصحة والمعرفة والثانية تيسير العمل لكل فرد حتى لا يقعد به فقره أو خمول إسمه والتأمين ضد البطالة . وتعين الحد الأدنى للأجور .

* * *

والمهمة الأولى تشمل حداً أدنى للثقافة يجب أن يحصل عليه كل واحد . وصحة مطلقة لكل فرد من أفراد الشعب . وخدمات طبية لمنع الأمراض وعلاجها . واستعادة القدرة على العمل لكل أعضاء المجتمع ويجب أن تبدأ عناية الدولة بالفرد منذ ولادته ، وربما قبل ولادته ، وذلك بالتاكيد من صحة الوالدين ، وتسهيل الولادة فإذا ولد للاب أكثر من عدد محدد من الأبناء منح إعانة لكل ولد زائد ، ويدخل الأبناء رياض الأطفال ، والمدارس الأولية والابتدائية على حساب الحكومة ، والمدرسة الابتدائية المقصودة هنا هي المدرسة التي تزود التلميذ بثقافة أولية لا يصح للمواطن الجهل بها وربما استلزم ذلك رفع مستواها الحالى إلى منتصف الدراسة الثانوية .

وفى غير المدرسة الابتدائية كالمدارس الثانوية ، والجامعات تمنح الدولة بمقتضى قانون يسن لذلك المجانية والإعانات لكل من يظهر نبوغاً وكفاءة من الفقراء .

وفى الصحة يجب على الدولة أن تعنى بالناحيتين الوقائية والعلاجية فتصدر القوانين اللازمة لمنع انتشار الأمراض كالأعراض المتوطنة فى مصر مثلاً وتراقب صنع المواد الغذائية والمشروبات وتبيح

لكل فرد التردد مرة فى الشهر على عيادات مجانية ليطمئن على صحة جسمه ، وسلامة أعضائه وإذا مرض فإن الدولة تدخله مستشفياتها وتمنحه الإعانة والإجازة اللازمين .

وكمثال لما تستطيع الدولة الديمقراطية فعله فى هذا المجال نذكر ماتقوم به إنجلترا ، وإنما اخترنا إنجلترا لأنها وكر الرأسماليين وعميدة دولهم ، فلئن كانت لم تحقق كل آمال الديمقراطية الجديدة ، فإن ما قدمته للفرد حتى الآن يفوق ما قدمته الاشتراكية بوسائلها البغيضة . .

فبالنسبة للتعليم عمت الدولة الانجليزية التعليم بحيث أصبح عدد الطلاب والطالبات الذين يواظبون على حضور المعاهد الحكومية ثمانية ملايين ، وتقدم وجبات الطعام واللبن مجاناً للفقراء ، وتقدم هبات للناغبين من الطلبة المعدمين حتى يستطيعوا مواصلة دراستهم الجامعية تبلغ قيمتها مليون جنيه وكانت الدولة تنفق على التعليم عشرين ألفاً من الجنيهات سنة ١٨٣٣ فارتفع هذا المبلغ إلى ١٠٦,٨٠٠,٠٠٠ جنيهها تجمع من الضرائب الحكومية والمخصصات المحلية ، لذلك لا نعجب إذا زعم أحد الكتاب الانجليز أن هذا النظام قد حقق ، بصورة هادئة ، انقلاباً اجتماعياً .

وبالنسبة للصحة أنشأت الدولة سنة ١٩١١ النظام القومى للتأمين على الصحة وهو يضم عشرين مليون نسمة ، وهذا التأمين يشمل جميع العمال من سن ١٤ إلى ٦٥ من الذين لا يتقاضون أكثر من ٤٢٠ جنيهها فى السنة ، وهو يقضى بأن يدفع العمال وأرباب المصانع أقساطاً أسبوعية تكمل من مال الدولة ، والمبلغ الذى يجمع من هذا الطريق لا يؤمن المعالجة الطبية المجانية فحسب ، بل أيضاً يضمن دفع

أجور أسبوعية خلال مدة العجز عن العمل والمرضى ، وقد نشأ من تقدم الأساليب الصحية وزيادة العناية أن انخفضت نسبة الوفيات من الأطفال عام ١٩٠٠ من ١٥٤ ٪ إلى ٥٣ ٪ كما زادت نسبة الأعمار بين سنة ١٩٠١ وسنة ١٩٣١ من ٩, ٤٥ سنة إلى ٧, ٥٨ سنة وأمكن بفضل إعانات الحكومة بناء أكثر من مليون ونصف مليون بيت جديد خلال المدة ذاتها دون الالتجاء إلى الإعانات الحكومية .

وقد أنفقت إنجلترا سنة ١٩٣٧ ما قيمته ٤٥٥ مليون جنيه على مخصصات الخدمة الاجتماعية وهو مبلغ يكاد يساوى نصف إيرادات الحكومة المركزية والسلطات المحلية الذى قدر بمليار جنيه ، وذلك فضلا عن الهبات التى تقدمها الهيئات المتطوعة والأفراد المتبرعون للمشروعات الخيرية كالمستشفيات مثلا التى يدخلها سنويا من هذا الباب وحده ١٧ مليون جنيه وقد بلغ فى عام ١٩٠١ ما أنفق على مؤسسات الخدمة العامة ١٩٢١ أرتفع المبلغ إلى ٢٠٥ مليون وبعد ستة عشر عاما أى سنة ٣٧ بلغ ٤٥٥ مليون جنيه .

وذلك يصور لنا تطور الديمقراطية ، وازدياد العناية بالنواحي الاجتماعية سنة بعد أخرى يستوى فى ذلك إنجلترا وأمريكا اللتان تمثلان الديمقراطية حاليا .

والمهمة الثانية التى تأخذها الدولة على عاتقها فى سبيل تحقيق العدل الاجتماعى تختص بالفرصة ، والعمل ومشاكله المعقدة وقد تركنا الفرد بعد قيام الدولة بالمهمة الأولى فى السن الذى يقف فيه على مفترق الطرق ، فإما أن يدخل ميدان الحياة العملية وإما أن يواصل دراسته الثانوية والجامعية ، والفرق الأول من هؤلاء يحتاجون إلى

مساعدة الدولة وعنايتها . وإذا كان المحامى والطبيب والمهندس يسعدون فى حياتهم ويأتيهم رزقهم رغداً فإن العامل والصانع والفلاح والموظف الصغير يشقون فى حياتهم ويقف فى طريق تقدمهم ، الفقر ، وانعدام الفرصة .

هناك الآف من الناس يجاهدون فى سبيل إدخار مائة أو خمسين جنيها مدة عشرين سنة يضيقون فيها على أنفسهم أشد الضيق ويحرمونها من الضرورات فضلا عن الكماليات ليستطيعوا أن يبدأوا بهذا المبلغ حياة مستقلة ، وعملا خاصاً ولكى يشتروا به حريتهم من ربقة العمل المأجور ، والنظم الموضوعية لا سئغلال الفقراء واستعبادهم ، ولكنهم لا يكادون يبدأون حتى يشعروا أنهم أضعف من أن يقوموا بأعباء العمل الجديد . ويرون أنه جاء متأخرا مع الشيب والشيخوخة .

وهناك صغار الموظفين والكتبة الذين تتراقص أمام أعينهم الأرقام كلما صرفوا مبلغاً زهيداً . ويعمل عقلهم بصفة لا شعورية فى احتساب ما أنفق ومابقى . . فإذا دخلوا مشرباً أو مقهى حرصوا على الإطلاع على قائمة الأسعار حتى لا يطلبون ما يزيد ثمنه عما فى جيوبهم .

وهناك العمال الذين يعملون سحابة اليوم فى المصانع ويؤبون آخر النهار ليرتموا فى البيوت المظلمة القذرة . . أو يذهبوا إلى المقاهى والحانات لينسوا آلامهم . .

ليست هذه الصور خيالية أو روائية إنها منتزعة من صميم الحياة

وليس من العسير علينا أن نشاهد أمثالها مراراً وتكراراً فى كل حى .
وفى كل وقت . ومن المؤكد أن سوء حالتهم يعود إلى عدة أسباب
منها الجهل والمرض ولكن فقدان العدل الاجتماعى هو أهم هذه
الأسباب .

لذلك يجب أن يكون أول ما تقوم به الدولة هو العمل على أن
يكون توزيع العمل واستحقاقه حسب الكفاءة والمقدرة وليس حسب
الصلة الشخصية أو المنزلية الاجتماعية . فتتم التعينات فى الحكومة
والشركات بامتحانات تراعى فيها الدقة والأمانة وتقدم رؤس الأموال
للذين يريدون العمل مستقلين كسلفة بدون فوائد تسدد على آجال
طويلة .

وبصفة عامة تجد الديمقراطية الجديدة أن واجبها يقضى عليها بأن
تسأل كل شاب بلغ العشرين «ماذا تريد أن تفعل؟» فإذا أراد العمل
لحساب نفسه قدمت إليه رأس المال . وإذا أراد الالتحاق بالمصانع
أتاحت له ذلك . وسيبدأ من النقطة التى يبدأ منها كل العمال
والرؤساء مزوداً بالثقافة والصحة .

وستتولاه قوانين رعاية العمال فتحدد الحد الأدنى لأجره وتؤمنه
ضد المرض . والبطالة وإصابات العمل وغير ذلك .

حقاً إن ذلك يكن لن يحقق لمجتمعنا المساواة ، ولكننا لم نطلب
المساواة قط ، ولكننا طلبنا «العدل» والفرق شاسع فالعدل يقضى
بامتنياز أصحاب المواهب والعبقريات ، ويوجد نوعاً من التفاضل
يعتمد على العمل والجد والدأب ، وإن كان من ناحية أخرى .

يفرض حداً أدنى للمعيشة لا يصح للمواطن أن يعيش فى مستوى أقل منه حتى لا يعظم التفاوت بين درجات المجتمع . وليس أساس هذا الحد «الجدارة» ولكن أساسه «الكرامة» ولذلك فهو يطبق على جميع المواطنين مهما كانوا .

ليس الوضع السيئ للمجتمع هو الذى يكون فيه رؤساء يزيد أجرهم بقدر ما يتحملون من مسئولية . ومروسين يقل أجرهم بقدر ما فى عملهم من آلية أو سهولة ، ولكن الوضع السيئ هو الذى يبيع للأولين استغلال الآخرين والتحكم فيهم مادياً أو معنوياً ، وهو الذى يخلق طبقة من الأثرياء بحكم الوراثة لا يعملون إلا بتبذير نقودهم والمعيشة حياة سهلة .

ولما كان تجهيز العمل وتقسيمه وإعطاء الأعمال الفكرية والادارية لمن يحسنها ، والأعمال الآلية واليدوية لمن يتقنها ضرورة نظامية لابد منها لنجاح الأعمال ، كما أن الطمع والاستثمار واحتقار من هم أقل طبائع ثابتة فى النفوس فإن الدولة ترفع من منزلة الفرد المادية والثقافية والمعنوية . وبذلك يسير دولا ب الأعمال ويتحقق أحسن ما فى المساواة ، وهو المساواة فى الحقوق والواجبات العامة الاحترام والتقدير ، إذ سيعد كل فرد ، وإن كان حوذاً أو اسكافياً أو بائعاً متجولاً مواطناً و«سيداً» يحترم بفضل ثقافته ، ورعاية الدولة له . .

ويتم ذلك بأن تفرض الدولة ضرائب تصاعدية على الثروات الضخمة ، والإيرادات الكبيرة ، والتركات الثقيلة وتوزع هذه الضرائب على الجمهور فى شكل خدمات اجتماعية تشتمل التعليم والصحة ، والعمل .

ومن ناحية أخرى يجب على الأغنياء أن يقدروا واجبهم ويتحملوا
راضين نصيبهم من المسئولية ، وأن يوقفوا ضميرهم الاجتماعى
فيرون فى ثرواتهم الضخمة المتراكمة ، وسط الفقر والعوز وصمة
وخيانة ، وغصة ، وعاراً.

وأخيراً فإن الفقراء لن يسكتوا طويلاً ، وخير للأغنياء أن يقابلوهم
فى منتصف الطريق وإلا فإن الثورة على الاقتصاد ستكون قريبة
وشيكة وستزرى بالثورة الفرنسية القديمة على الارستقراطية وأوضاع
القرون الوسطى .

* * *

الفصل الخامس

الشرف

الشرف - هذه الكلمة الجميلة السامية - نحن نجرؤ على أن نقتنصها ونزج بها فى ميدان الدولة مبدءا رابعا يتم الحرية والنظام والعدل الاجتماعى ، وأنها لجروءة كبيرة منا ، فليس من السهل اقتناص الشرف أو سبكه فى قالب النظم والقوانين ، ولو فعلنا ذلك لأضعنا المعنى الأول للشرف ، كما أننا لا نستطيع أن نفرضه على الناس أو نلقنه لهم . ولكن لا حيلة لنا فالشرف وحده هو الدرة اللامعة الثمينة التى بدونها تفقد الدولة جمالها وبهاءها وروعها .

إن أثر الشرف العظيم فى الدولة يعود أولا إلى أثره فى الفرد ، وليست الدولة إلا مجموعة هائلة من الأفراد ، وهذا الكلام ينطبق على الديمقراطية الجديدة أكثر من انطباقه على أى نظام آخر ، إذ أنها فى عنايتها بالشئون الاجتماعية تكاد تكون دولة اجتماعية أكثر منها دولة سياسية ، ومن الطبيعى بعد ذلك أن تحفل بالشرف أكثر من دول النظم الأخرى وأن تعتبره ركنا من أركانها وأساسا من أسسها كما هو ركن وأساس للفرد .

إن العصر الحديث لا يشاركنا للأسف هذا الرأى لا بالنسبة للفرد ولا بالنسبة للدولة فبعد القرون الوسطى التى ارتفع فيها الشرف إلى

الذروة (وإن كان فى الحقيقة شرفا مشوها ومغرضا وقاصرا على طبقات خاصة) حدث رد فعل انعكس على أثره الشرف . وقامت الجماهير فى معظم البلاد باسم الحرية والإخاء والمساواة فى حين أنها لم تكن تطلب أكثر من الخبز والألعاب والرغد التجارى ثم جاءت الآلة بروحها الصناعية المادية الغلبة والعلوم بتزعتها الموضوعية المجردة ولاسيما علم النفس الذى أقنع الناس أن الإنسان يكاد يكون مسيرا بغرائزه وأرجع علماءه كل نوازه إلى أصول أولوية لامت إلى الشرف أو المعنويات بصلة وإنما ترجع كلها إلى الغرائز الجنسية ومركب النفس ورغبة الظهور وإثبات الذات . الخ وقد ذرسوا ببراعة فائقة الغرائز الإنسانية وقارنوا بينها وبين غرائز الفصائل العليا من الحيوانات ، ولسنا نقول إن هذه الأبحاث خاطئة ، إذ أنها صائبة ولا شك والخطأ الذى وقع فيه علماء النفس هو اعتقادهم أن علمهم يفسر كل نواحي النفس الإنسانية وعملهم على هذا الأساس وفاتهم أن النفس الإنسانية أعظم من أن يحيط بها علم النفس لسبب بسيط هو أن علم النفس مهما كان فانه علم ، والنفس الإنسانية لا تفسر بالعلوم وحدها . إن العلوم وعلى رأسها علم النفس تفسر لنا شطر النفس ولكنها لا تستطيع أن تفسر لنا شيئا من الشطر الثانى . وليس لدينا من الأدلة والبراهين ما يلزمنا القول بأن النفس وحدة بسيطة . وأسهل من ذلك وأقرب أن نقول إنها مركبة معقدة وإن أفعالها وانبعاثاتها لا تعود إلى أصل واحد وإنما تعود إلى أصليين أو أصول متعددة ، وقد لا يكون هناك فرق بين غرائز الإنسان وغرائز الحيوانات العليا . ولكن لا ريب فى أن فى الإنسان مواهب غير موجودة فى

الحيوان استطاع بها أن يصل إلى إلى هذا التقدم وأن يسموا فوق مستوى الحيوانات هذا السمو العظيم ، وليست هذه الموهبة الذكاء أو القوة فثمة حيوانات يقارب ذكاؤها ذكاء الإنسان وتتمتع بقوة أعظم منه ، ولكنها الموهبة الإنسانية ، إن العلم لا يستطيع أن يفسرها لنا وقد لا تكون فينظره سوى تطور عشرة آلاف سنة . ولكن الحقيقة أن الإنسان يفضل الحيوان بالمعنويات المركزة في قلبه وروحه تلك المعنويات التي كانت الفنون والآداب والأديان من ثمارها وهي لب الحضارة التي لم يصل إليها سوى الإنسان .

وكان يجب أن يدرس الشطر الثاني من النفس الإنسانية على ضوء المعنويات الكريمة وأن يعمل الإنسان لإثرائها وتقويتها ، ولئن كان علماء النفس لا ينادون - كما يقول أدلر - بأنهم يستطيعون أن يخلقوا عبقريا من كل طفل وإن استطاعوا أن يقتلوا في نفس كل طفل ما ليس عبقريا فلإن النهج الإيجابي في دراسة الشطر الثاني من النفس الإنسانية يكمل النهج السلبي في دراسة علم النفس لها . ولن يكون هناك تناقض بينهما فثمة أفعال يفعلها الإنسان بتأثير الغريزة وأخرى يأتيها بدافع الشرف والمعنويات والحكم على هذه الأفعال يتوقف على وضعها موضعها الصحيح من عدمه فالغريزة لا تنافي الشرف وإنما وضعها في غير موضعها هو الذى ينافيه .

لهذه العوامل ضعف أثر الشرف في الفرد وكان من الطبيعي أن يضعف بسببها أيضا في المجتمع ولا سيما وأن العوامل الأخرى التي تأثر على مجموعات الناس انساقت في التيار ولم تحكم أعتها أيدي قادة أقوياء وإنما أرختها أطماع تجار يبرزون ما ينفق في سوق

الجماهير، فالأصل فى الصحافة مثلا أن تكون منابر آراء ودعوات ولكنها الآن صارت أوراق دعاية وإعلانات ، والأحزاب المفروض فيها أن تقوم للمصلحة العامة ولكنها عمليا تجاهد فى سبيل المصالح الشخصية . ونحن نرى الرأى العام بأسره ينحدر شيئا فشيئا ويبرز الوصوليون وأنصار الانحلال وعديموا الشرف بينما يختفى الأشراف ودعاة المباديء وأصحاب الأخلاق الكريمة كما تروج فى السوق العملة الزائفة وتحتبس العملة الصحيحة فى الخزائن الحديدية المقفلة .

وفى فترات متقطعة - إثر حرب أو أزمة أو إفلاس أو بطالة - يفوق المجتمع من سكرته وتنشيع أمام باصرته الزيف الذى جرى وراءه وعاش فيه ، عندئذ يجد الرياضى أن رياضيته لا تنفعه ، ويجد المالى أن أمواله لا تنفيده ، ويحس الموظف بملل الحياة ومررها الرتيب ويشعر الجميع بما فى حياتهم من خواء وفقر ، ويتلمسون العقيدة التى تملأ فراغ نفوسهم وتثبت فيهم القوة والحرارة والضياء . فلا يجدونها إلا فى الشرف فإن أية قوة أخرى تعجز عن أن تهبط النفوس بعثا جديدا . نعم إن من الممكن أن يقوم الدين بذلك ولكن بصفة عامة قد تخلف عن ركب الحياة وأصبح الآن فى المرتبة الثانية . والشرف على كل حال يشاركه معنويته الرفيعة والسمو فوق الأغراض والغايات والمآرب ولكنه يمتاز عنه بأنه حيوي . إن الشرف فى حقيقته دين . . ولكنه دين للحياة .

وكما أضعف انحلال الخلق الفرد العصري ، وأثر فى المجتمع الحديث ، فإنه قد تسلل أيضا إلى الدولة الديمقراطية ، وكما أرجع علم النفس أفعال الإنسان إلى غرائزه ، فكذلك مجد الفن السياسى النهب

والسلب والسرقة والاعتصاب ورفعها إلى الذورة ، واعتبر الملق والكذب والدهاء براعة تقاس بها كفاية السياسى وانتهى به الحال إلى أن اكتشف أن المعاهدات ليس إلا قصاصات من الورق . وقد كانت عوامل الطموح والاعتصاب والحروب أجزاء من الهيكل السياسى فى كل العصور ، ولكنها لم تنسم بالجرأة والاستهتار ، كما ظهرت فى عصرنا . وبعد الحرب الماضية وباسم المبادئ الأربعة عشر ، لم يتورع ساسة الدول العظمى المنتصرة عن أن يتنازعوا الأسلاب يقتسموا الدول ومناطق النفوذ ، ولم يحترموا ملايين الضحايا بذلوا دماءهم دفاعاً عن الحرية ، والشرف ولس تأييدا للسرقة والاعتصاب وقد قامت هذه الحرب كنتيجة لازمة لتصادم قوات الطمع والجشع بقوات الحرص والبخل ، ولا بد أن تقوم حرب ثالثة مالم تقنع الدول الكبرى عن جشعها ، وستتهى الحضارة الأوروبية ، مالم تستوح الشرف ، كما انتهت حياة البخلاء الثلاثة فى القصة المشهورة إذ يضع أحدهم السم للباقيين ، بينما يقتله الباقيان ، ويأكلان الطعام فيموت ثلاثتهما ضحية الشره والتنازع



يحق لنا أن نتساءل بعد ذلك عن ماهية الشرف وماذا نعنى باعتبارنا إياه أحد أمس الدولة . فمن السهل جداً أن نحكم بأن فقدته أحد الأسباب الرئيسية فيما يحقق بالعلم من اضطراب وتقلقل ، ولكن من الصعب جداً أن نعثر على العلاج ، ذلك أن الشرف ، مثله كل العقائد ، يتأثر بالعوامل الخارجية وإن كانت عناصره الأولى تكمن فى أعماق النفس ، والدولة لا تستطيع - إلا بقدر - التحكم فى هذه

المؤثرات ، لأن ذلك فضلا عن أنه خارج عن اختصاصها فإنه أيضا
يمس الحرية الشخصية .

إن الشرف هو العقيدة التي يؤمن بها الإنسان ويقبل راضيا مسرورا
أن يضحي بكل شيء في سبيلها ، لأنها معنى الحياة ، ولأنها تمثل في
نظرة المعنويات الرفيعة التي يجب أن تتصدر ، وتحدد الطريق الذي
يسير فيه .

هو الفكرة التي تتمكن من نفوس المواطنين فينتصرون بها على
جفاف الحياة وماديتها ويزهون بها أكثر مما يزهو الغنى بالمال والنشب
وتجعلهم يشعرون بأن للحياة مغزى نبيلًا وفتنة خاصة هي فتنة
الشرف .

هو للجميع نور ، وهدى ، وخطة وصراط مستقيم يجمع بينهم
كما يجمع العرف السائد ، والتقليد المتبع ، فإذا اختلفوا في شيء فهو
الذي يجمعهم أيضا : يجمعهم على شرف الخصومة .

من ذلك نعرف أن ميدان الشرف الأول هو المجتمع ، وليس الدولة
، ولكن إذا كانت الدولة تعجز ، في الديمقراطية الجديدة ، عن أن
تجعلها دستورها المكتوب ، فإنها تستطيع أن تجعلها دستورها غير
المكتوب وهي تفصل بين الناحية الرسمية ، والناحية الشخصية كما
تفعل الديمقراطية الآن ، ولكنها تعتبر ذلك فعلا مبررا ، وضرورة لا
مناص عنها . وإذا أفلت الدين والمنحط والنذل من سلطة قوانينها ،
فإنه لا يفلت من احتقار المواطنين وازدراءهم وقد يجد مكانا في
وظيفة ، أو تجارة أو محل عام ولكنه لا يجد مكانا في أحد الأندية

الخاصة المتواضعة مهما أنفق من مال أو تجشم من جهد .

ومن ناحية أخرى لا تستطيع الدولة أن تفرض قوانينها لكي يكون الناس شرفاء ، لأن تعريف الشرف ليس سهلا هينا كما يظن بعض الناس ، والحكم على شخص ما بأنه شريف أو غير شريف ، يتوقف إلى حد كبير على العوامل المحيطة به فإذا كانت عقيدته أن ما فعله لا يمس الشرف ، فنحن لا نستطيع أن نحكم عليه بقانون الشرف ، ولكن يمكن الحكم عليه بقانون التبعة الاجتماعية .

ومع ذلك فمن العيب أن نصفى إلى لص يعتقد أن الشرف فى السرقة ، وإلى كاذب يرى أن النبل فى الكذب ، فإن الخلاف الحقيقى حول فكرة الشرف لا يصل إلى النقيض ، وقد تجوز عقيدة بعض الناس الكذب على المرضى والمجانين ، ولكن لن يقال فى يوم من الأيام إن الكذب المجرد شرفا .

والحقيقة أن تفصيليات الفكرة التى فى أذهان الناس عن الشرف تتطور ، وتتأثر بشتى العوامل ، وإن كان روحها يظل معنى من معانى الخير والفضيلة ، والصدق والعدل ، وقد يكون أهم ما يميزها عن غيرها براءتها من الغرض والمنفعة وقوة الإيمان بها والإخلاص فى تنفيذها وإن اقتضى ذلك بذل المال والتعرض للأخطار ، وأى شائبة من شوائب المنفعة تلوث الفكرة ، وتنقلها من الناحية الموضوعية المجردة للفكرة إلى الناحية الخاصة المغرضة ، وإنما تتمسك الديمقراطية الجديدة بالشرف لأنه العنصر الوحيد الذى يقف أمام المادية الطاغية التى أفسدت هذا العصر ، والأناية الملحة التى تملك نفوس أبنائه .

والشرف يضمن لنا القيام بذلك ، بل أنه يستطيع أن يتحكم إلى حد ما ، فى الحياة نفسها ، لأنه يعلم المؤمن به أن يخضع الحياة للمبداء الذى اعتنقته ، ولا ينزل عنه لسراء أو ضراء ، خوف عقاب ، أو رجاء ثواب ، وعندئذ تستطيع الحياة أن تحكم عليه بالفقر والتشرد ولكنها لا تستطيع أن تفقده السعادة ولا أن تخدم فى نفسه شعوره بأنه سيد الحياة .



الباب الثالث

المجتمع في ظل الديمقراطية الجديدة

الفصل الأول : النقد والعمل

الفصل الثاني : المرأة

الفصل الثالث : العاملون في المجتمع

الفصل الأول

النقد والعمل

حافظت المسألة الاقتصادية دائما على أهميتها في العصور القديمة وكانت معضلتها كما هي معضلة هذا العصر، وقد أشار «أفلاطون» قبل «دزرائيلي» «وديكتر» بعهد طويل إلى قصة المدينتين : مدينة الفقراء ومدينة الأغنياء . وقد كان من المنظور أن تتحسن هذه الحالة في العصر الحديث بعد الاكتشافات الرائعة التي زادت الثروة أضعافا مضاعفة وقفزت بالانتاج إلى درجة لم تبلغها من قبل مع سهولة المواصلات . ومحو الحواجز بين الأمم وبعضها وانتشار التعليم والثقافة ومبادئ العدالة والحرية . ولكن هذه الآمال العظيمة مالبثت أن تحطمت على صخور الواقع . فقد شوهد أن الفقر قد لزم ركاب الغنى . وسار معه أنا ذهب . ففي أعظم البلاد حضارة ومدنية ، نجد المشكلة الاقتصادية ، وكلما زادت الثروة كلما كثر الفقراء . وارتفعت شكوى المحرومين والمظلومين . قد لاحظ الكاتب الأمريكي المشهور هنرى جورج عندما عالج هذه المسألة في كتابه «التقدم والفقر» أن الشكوى من الفوضى الاقتصادية وسوء التوزيع عامة فهي حيث توجد الجيوش وهي حيث لا توجد الجيوش . وهي حيث التجارة مقيدة . وهي حيث التجارة حرة . وقد استنتج من ذلك التقدم المادى نفسه هو أس المشكلة ، ويبدو هذا الاستنتاج غريبا على أنه ليس كذلك ، فعندما يوجد الغنى يعرف الفقر ، وبضدها تتميز الأشياء ، كما قال

الشاعر العربى ، يضاف إلى ذلك أن التقدير فى هذه المسألة بالذات ليس نسبيا كما يتبادر إلى الذهن لأن التقدم المادى شمل الحاجات الضرورية . ورفع مستوى المعيشة بقدر تزايد الانتاج وهناك عشرات الأشياء لا يستطيع الرجل العصرى أن يستغن عنها ولم يكن لها وجود عند أجدادنا أو على الأكثر ، كانت كمالية ، كالسجاير والسكر ، والقهوة والشاى . والاسراف فى موارد الوقود وغير ذلك فعامل هذا العصر قد يكون ، رغم مظهر ثرائه ، أفقر من العامل القديم الذى كانت قلة حاجاته تفوق قلة أجره .

لقد درس هذه الظاهرة الخطيرة الكثير من العلماء ، وكانت مشار نقاشهم وبحوثهم ، ومن بين وجهات النظر الجديدة بالاعتبار التعليل الفلسفى الذى ارتآه شبنجلر ناقد الحضارة الأوروبية المدقق ، ومؤلف «إضمحلال الغرب » فهو يرى^(١) أن الاقتصاد فى العصر الحديث غير فى العصر القديم . فقد كان يقوم فى العصور القديمة على التبادل وكانت السلع هى . خيرات الأرض ونتاجها وكان الذى يقوم بذلك هو التاجر الريفى ، أى أن كل شيء فى الحياة الاقتصادية كان يتسق مع البيئة ، ويسير وفقا لها . أما فى المدينة الحديثة فإن الاقتصاد يقوم على التعاقد بين تجار ليسوا منتجين للثروة ، ولا علاقة لهم بها . وأداة هذا التعاقد هى النقد ممثلة فى صورته المعدنية أو الأوراق المالية . . وهذه وتلك وسائل مجردة تجريدا تاما ، وخالية من كل عضوية . . وليس لها أثر للحياة أو لطبيعة المنتجات التى تمثلها فهى كالأعداد

(١) لمراجعة رأى شبنجلر فى ذلك يحسن الرجوع إلى كتاب الدكتور عبدالرحمن بدوى ومطالعة الفصل الخاص بذلك .

الرياضية . . والبقرة لا تختلف فى نظر رجل المدينة عن ورقة مالية تعادلها فى القيمة، ويعد أن كان التاجر وسيطا فحسب، أى عاملا ثانويا فى الانتاج، صار سيد الحياة الاقتصادية فى العصر الحديث ولهذا نرى طابعا يسودها، ولما كان مغتصبا للانتاج، وليس صاحبه الأصلى، فإن اعتماده ونجاحه، يعتمد على المداينة والمكر، بل وعلى تلفيق الأكاذيب ونشر المقتريات . . ثم أخيراً. عندما تنشأ المدينة العالمية يصبح الاقتصاد عالميا، ويبدو فى صورة القوى الروحية التى تركزت فيها إدارة الحياة والسلطان السياسى والاجتماعى، وعندئذ لا يكون هناك قيمة للشخصية، ولا للقيم المعنوية، لأن كل شيء يستقاس قيمته بالنقد، ولا يمكن لفكرة أن تتحقق إلا إذا أمكن لها توفير النقد اللازم. ويعد أن كان الإنسان ثريا لأنه قوى أصبح الآن قويا لأنه ثرى بالنقد. ويعد أن كان النقد وسيلة فإنه أصبح غاية، بل غاية الغايات، التى تقاس بها كل قيمة، وكل غاية. ومثل هذا التطور حدث فى الآلة فبعد أن كانت وسيلة «آلة» صارت الآن غاية تحكم وتقيدنا بمقاييسها وتسودنا أوضاعها. والسبب بسيط، فإن انتاج الآلة أصبح من العظم بحيث ساد وسيطر على الحياة كلها ولما كانت الآلة لا تخرج عقائد أو أفكار، إنما منتجات صناعية، فإن هذه المنتجات سيطرت. وبالتالي صارت الآلة. وهى مصدرها. الآلة المعبود الذى تتوجه إليه أوروبا بالعبادة. وتقدم إليه الضحايا والقرايين من راحتها وهذوئها ونظامها الاجتماعى واستقرارها.

ذلك هو التعليل الفلسفى، كما يصفه شبنجلر. أما التعليل

العملى ، كما يصفه المستر رمزى ماكدونلد الاشتراكى الانجليزى المعروف فإنه كالآتى : تبدأ الصناعة الرأسمالية فى جوى ينعدم فيه التنظيم أو التوجيه من الدولة أو غيرها . لذلك لا تلبث المنافسة أن تعمل عملها . وتكون الأسلحة فى هذا القتال هى الإعلان وجيوش الوكلاء المتجولين ، وهى وسائل لا تمت إلى الانتاج ، وإنما اقتضتها عوامل المنافسة ويتحملها المستهلكون كما تتحمل الام تكاليف القتال . وتقضى المنافسة أخيرا بانتصار أحد الفريقين ، إما بالاتفاق بينهما وإما بتوحيد ادارتهما وإما بانتصار طائفة وخذلان أخرى . وهكذا نرى أن المنافسة قد أفنت نفسها بنفسها كالنار . وإنها اضطرت إلى النظام بعد أن عبثت بالحرية .

ومن المعقول أن تكون هذه الخاتمة خاتمة سعيدة ، على الأقل بالنسبة للمتتجين ، لولا أن العقبة الكؤود ليست فى الانتاج ولكنها فى التوزيع والاستهلاك . فقد لوحظ أن حرية الانتاج تبعث على الإفراط فى رأس المال «والانتاج نظريا لإطعام الناس وإلباسهم ، ولكنه كما هو اليوم يديره المتنافسون الذين لا يوقفون حماقاتهم الجنونية إلا بعد أن تختنق الأسواق ولا يبقى للمنتجات الزائدة عن الحاجة محلا . عندئذ تقف مرة واحدة العجلات الدائرة فى سرعة جنونية . فتسود البطالة . ويعم الكساد . وتحدث الأزمة »

والتعليل العلمى للفوضى النقدية وذبذبة الأسعار وما إلى هذه المشاكل هو أن النقد عندما يقوم بمهمة التبادل القديمة فإنه يعطى قىما للمنتجات لا تمثل قيمتها الحقيقية ، وإنما تمثل قيمتها المتأثرة بالعوامل المختلفة . كالعرض والطلب ، وعلى سبيل المثال نذكر أن بقرة من نوع

معين ووزن خاص فى مصر . تساوى بقره من نوعها ووزنها فى أمريكا ولكننا نشترى الأولى بعشرين جنيها والثانية بعشرة جنيها ، وقد كانت هذه العوامل المؤثرة فى السعر ، موجودة منذ القديم ولكنها كانت محصورة وسط الحدود المحلية ، القرية أو المدينة . كما أن عملية المقايضة لم تيسرها . . أما الآن فإن النقود تقوم بعملية التبادل وقد سار العالم مفتوح الأبواب . . متماسك الأبعاد متصل ببعض بالتلغراف والتليفون والصحف حتى ليتمكن شراء المنتجات حسائياً أو بنظام المقاصة . بدون دفع نقود إطلاقاً وقت الشراء . . وقد نتج من ذلك أن عمليات البيع والشراء ، صارت تتأثر أعظم تأثر بالعوامل التجارية وتقلبات السعر حتى لقد نشأت تجارة خاصة تقوم بها بورصات العالم غرضها الوحيدة الاستفادة من هذه التقلبات صعوداً وهبوطاً . فلم تعد التجارة عملية سليمة تمثل سلعة الحاجة إلى السلعة ، بل صارت غرضاً متعمداً فأى سلعة ينخفض سعرها . فإن التجار يكدسون منها فى مخازنهم لبيعها فيما بعد بسعر أعلى . فإذا كان ذلك عاملاً هاماً من عوامل توازن الأسعار . فإنه من ناحية أخرى يقضى على العالم الديمقراطى أن تظل أمه فى شد وجذب وأخذ وعطاء ومشاركة تامة لأقل تأثير يمس أى دولة ، ويرتد على باقى الدولة كما ترتد الأمواج إلى الساحل .

وقد التجأ إلى الذهب كعامل يحد من تفاقم الفروق بين أسعار النقد . ولكن الذهب لم يستطع القيام بهذه المهمة . لأن سعره نفسه يختلف ، ولأنه لم يعد الضمان الحقيقى للعمية والأصل أن يكون الذهب هو المقيس ، والناس تقبل ذلك بلا حرج ، ولكنها تشعر

بالقليل من الحرج عندما يحل محل الذهب ورقة مالية تعود قوتها إلى أن الدولة تضمن صرفها ذهباً عند الطلب ولكن الحرج يشتد ويعظم إذا كانت الورقة غير مضمونة بالذهب، وإنما صدرت بقانون من الدولة أو ضمنت بسندات أو أوراق أخرى، إذ أنها في هذه الحالة لا تمثل في حقيقة إلا العرف الذي تعارف عليه الناس من أن هذه ورقة مالية وقد تكون الثقة عملة جميلة، وهى بالتأكيد خير من الذهب وغيره من المقاييس المفترضة، ولكن أفتها أنها شديدة التعرض للإصابات مسهلة الخضوع للأهواء، يدمرها تدميراً أقل ميل أو غرض، وذلك ما لا يمكن إنقاؤه في مجتمع كبير.

وليس هناك دولة تتبع نظام الذهب بالمعنى الدقيق، إذ أن بعض الاقتصاديين يرون أنه لكي تتبع الدولة قاعدة الذهب يجب أن يكون في مقدور أى فرد فيها أن يقدم لبنكها المركزى أو الأهلى أو للسلطات النقدية التى تقوم مقامه أية كمية صغرت أم كبرت من النقد الورقى القانونى، فيحصل بدلاً منها على ما تساويه من الذهب. وله أن يصدره إلى أى بلد شاء، وفى حالة ما إذا كان قد حصل على قieme نقده الورقى عملة ذهبية مسكوكة، فله أن يحولها إلى سبيكة ليستخدمها فى الأغراض التجارية والصناعية تبعاً لرغبة، فإذا لم تتحقق جميع هذه الشروط لم يكن من الحائز أن تعتبر الدولة متبعة لنظام الذهب كاملاً غير منقوص.

ولما كانت قاعدة الذهب وهى الحائل الوحيد دون التضخم غير متبعة الآن. فإن شيئاً لم يقف دون تضخم النقد عند بعض الدول تضخماً لا يبلغه الوهم. فالماركات الألمانية بعد حرب ١٤ - ١٨ لم

تكن لتساوى شيئاً . وقد روى الكاتب الألماني المشهور «أريك ريمارك»
 ماريا « مؤلف «كل شيء هاديء في الميدان الغربى» على لسان أحد
 أبطال رواياته «بل دخلى وقتاً ما، ماتى بليون مارك فى الشهر ! وكنا
 ننقد أجورنا مرتين فى اليوم ويسمح لنا عند كل مرة بإجازة نصف
 ساعة نندفع فيها إلى المتاجر لنشترى حوائجنا قبل أن تذاع نشرة القطع
 التالية للدولار فى الصحف، وإلا هبطت قيمة النقود إلى النصف ! »
 وفى هذه الحرب قرأنا أن دين اليونان الأهلى الذى كان يبلغ ٢٤ مليار
 دراخمة قد سدد بما يعادل نصف دراخمة من دراخمات قبل الحرب .
 كما سمعنا عن هبوط البنجو الهنغارى إلى درجة أشنع من هبوط
 المارك الألمانى عقب الحرب الماضىة بل إن أفلام النقد، وتزعزع
 قواعده اضطرب بعض الدول إلى أن تعود إلى طريقة المقايضة القديمة،
 فتلقى تقدم ثلاثين قرناً . وعندما تصدر إليها إحدى الدول أرزاً
 وييضاً . تفرض عليها أن تأخذ فى مقابل ذلك آلات تصوير، ومواد
 كيميائية وأدوية، كما كانت تفعل ألمانيا مثلاً

* * *

هذه هى بصفة عامة آراء الفلاسفة والأشتراكين ورجال الاقتصاد
 فى مشكلتى النقد والعمل، الصناعة والاقتصاد، ومن الابتسار أن
 نتكلم هنا عن تفصيليات المشكلة، ولكن يعيننا أن نحدد خطوطها
 الأولية ونوضح السياسة العليا التى يجب أن تتبع فى علاجها، ونحن
 نرى أن هناك ثلاث جوانب للمشكلة الأول : طبيعة المشكلة
 وجوهرها والثانى أوضاعها والصور التى تتخذها والثالث الاداء التى
 تؤدى إليها

إن عدة قواعد اجتماعية تسيطر على طبيعة المشكلة، وهى قواعد تشبه القوانين الرياضية فى دقتها. لذلك، فنحن لا نستطيع أن نغير هذه الطبيعة، ولكننا نستطيع أن نعالج آثارها ونخفف من دفعها

من هذه القواعد أن كل تمدين يضاعف من حاجات الإنسان ومطالبه، وذلك فرق حيوى بين البداوة والحضارة، وقد حققت هذه القاعدة فى الحضارات القديمة كلها، المصرية واليونانية والعربية، ولكن تحقيقها فى عصرنا الحديث كان على مدى أوسع وبشكل أظهر لتقدم العلوم والمعارف، واكتشاف القوى المحركة. . والآلات الصانعة، وتتج عن ذلك أنصار من الضرورات للرجل الحديث أن يتناول المرطبات، ويدخن السجائر، ويدخل السينما، ويركب ويلبس زيا معقداً، وكل عمل من هذه الأعمال معناه نقود تنفق وبالتالي جهداً يصرف لكى يوفر هذه النقود

يحق للفرد الحديث أن يفخر بالمدينة العصرية، وما قدمته إليه من عشرات اللذائذ والمنح والتسهيلات، فهو يستطيع بخمسة قروش أن يشهد على الشاشة البيضاء أجمل نساء العالم، ويسمع أبرع مغنياتها ويرى أرقى راقصاتها، وهو يستطيع بمثل هذا المبلغ أن يدخن عدة سجائر تركية أو أمريكية فاخرة لم يكن الرجل القديم ليؤمل رؤيتها سالم يذهب إلى أمريكا أو تركيا، هو يستطيع أن يركب بساط الريح، وأن يحقق ما ترويه الأساطير القديمة لقاء عدة جنيهات. إن الزهو ليأخذه عندما يتذكر ذلك، ولكنه فى ساعات اليأس والتعب يجزع عندما يقدر ثمن هذه المطالب، ويرى أنه وإن كان ضئيلاً للغاية إذا قيس بقيمتها، فإنه كثيراً ما لا يستطيع الحصول عليه.

ولنضرب المثل بالتدخين، وهو مثال للكماليات التى تنقلب إلى ضروريات . وقد تخفى قوتها وأثرها فى الحياة العامة ولا يلتفت إليها الباحث . ولكن هذه الحرب كشفت عن أهميتها الخافية وسيطرتها العجيبة ! إذا ارتفعت فى جل البلاد المهزومة الجائعة إلى درجة العملة، ويستطيع الجندى الأمريكى فى ألمانيا، وإيطاليا وغيرهما أن يشتري بيضعة سجائر كل شيء حتى قلوب الغوانى ! .

فنحن نرى أن تعدد مطالب الحضارة ضرية لازب، ونتيجة لازمة، وعدم استطاعة الناس إشباع هذه الحاجات إلا بعد طول السعى والكد والدأب لهو سبب هام من أسباب تفاقم المسألة المادية . وقد اكتشفت ذلك الهيئات التى تحرص على أن يستشعر أفرادها الرضا الدائم كالجيش مثلاً الذى يقدم إلى جنوده السجائر مع الوجبات اليومية، كما يفتح دور اللهو المجانية فى معسكراته . وقد يغالى فيغض النظر عن أنواع من الترفيه تصل إلى حد غير مشروع .

وكما قدمنا لا تستطيع الدولة أن من طبيعة المشكلة . ولكنها تستطيع أن تعالجها من الناحيتين الإيجابية والسلبية، فمن الأولى تكفل مستوى يمكن الفرد من إشباع رغباته، وتوفير كمالياته . ومن الثانية توحى إلى المفكرين، والمربين . وقادة الفكر محاربة تعدد المطالب، وسيطرة العادات . وأن يحاولوا، تخلص الفرد الحديث من ربة أسرها بكل الطرق الممكنة، إن صيام رمضان مثلاً طريقة باهرة لتحطيم عادات شأى الصباح والعصر، والتدخين . وتناول المرطبات فما أخرجنا إلى نظام آخر يقضى على الفرد بأن يمضى مدة ما متقشفاً متحرراً من قيود النظام اليومى، والزى، والعمل . . ولقد كان

من عادة الفيلسوف اليونانى ديوجينيس أن يقول إن غنى الفرد يقاس بدرجة استغناؤه عن المطالب والحاجات . . والفرد الحديث ، على هذا القياس ، أفقر فرد ظهر حتى الآن . .

ومن الطرق التى تساعدنا فى هذه الناحية ربط المدن الصناعية بالريف بسلسلة من الحداثق والمتزهات . وبناء منازل المدينة ومبانيها على النسق الريفى . حتى يستطيع كل فرد الاستمتاع بالهدوء والسكون . والرجوع إلى البساطة الأولى . والتخلص من الضغط الصناعى . والنظام الآلى والمدينة الصاخبة المزعجة

على أن هذا ليس سهلاً ، فإن الروح الصناعية الطاغية تفرق ما بين العامل والفلاح . فالأول يحكم بالفهم الآلى . فهم الآلة والمصنع والمدينة والثانى يحكم بالفهم اليدوى . . فهم اليد والحقل والقرية ، وقد يكون أسهل على الفلاح أن يفهم فلاحاً آخر يتكلم لغة أجنبية من أن يفهم عاملاً يتكلم لغته لأن المسألة ليست مسألة لغة ، وإنما مسألة فهم ، ونظر إلى الأشياء والفلاحون فى جميع أقطار الأرض يعملون عملاً واحداً . والعمال فى جميع المدن يعملون عملاً متشابهاً وهؤلاء لا يفهمون أولئك . وأولئك لا يفهمون هؤلاء .

ويجوز لنا أن نقول ، بالنسبة لمصر ، إنه يجب على الدولة أن تكسب الريف محاسن المدينة الحديثة وتعنى بالمرافق الحيوية كالإضاءة والمياه . . حتى تصير قراء مدناً صغيراً جميلة ذات طابع شخص متميز . وبذلك نحصل على الريف شديد الشبه بالمدن ، وعلى مدن شديدة القرب من الريف . ونحصل من هذا أو ذاك على نوع من الحياة الموحدة التى تجمع بين محاسن الريف والمدن .

وأخيراً فإننا مهما اتخذنا من وسائل لمقاومة الروح الصناعية فإن علاجنا يكون ناقصاً ما لم ينظر الناس إلى الحياة نظرة غير مادية، ويسقطوا المال من عرشه الحديث، ويحلوا المعنويات مكاناً سامياً من نفوسهم، وإذا كان الجانب المادى للمشكلة ينحصر فى تعدد الحاجات مع العجز عن إشباعها، فإن علاجه لا يتم بإشباع هذه الحاجات فحسب، إذ أن ذلك سيولد الرغبة فى حاجات أخرى، وإنما يتم بإشباعها من ناحية ومقاومتها من ناحية أخرى، وأشباعها يكون برفع مستوى المعيشة، ومقاومتها تكون بربط المدن بالريف والنظم التربوية والاجتماعية التى تحارب العادات المتمكنة، وإعلاء شأن المعنويات حتى تنصرف الروح على الجسد، والعقل على الغريزة إن حيرة الفرد الحديث، وقلقه الروحى، وما يحس به من سأم وملل إنما يعود إلى أنه طالب الحضارة بما لا تستطيعه، وانتظر منها أن تهبه السعادة والإيمان، والهدوء والسكينة، وذلك ما تعجز عنه، فعليه الآن أن يولى وجهه شطر الدين، والشرف والمعنويات فيحلها مكانها الأرفع من النفس، ويضعها فى مرتبة الحكم فى الحياة.



وأما الجانب الثانى من المشكلة فهو الوضع الذى تتمثل فيه، وضع الشركات الرأسمالية، وللرأسمالية فضل كبير فى تنفيذ كثير من المشروعات الكبرى، ولكنها الآن فى حاجة إلى إصلاح أساسى يشمل ثلاث نواح الأولى الانتاج، والثانية: الاستهلاك، والثالثة: علاقة الممولين بالعمال.

إن المبدأ الأساسى فى الرأسمالية هو الحرية، ونحن لا نريد

المساس به لإلءاء الضرورة؁ ولكن المسألة صارت من التضخم بحيث لا يمكن أن تترك بدون تنظيم باءتراف أساطين الصناعة أنفسمهم ورجال المال والأعمال؁ لذلك يجب أن يكون هناك تنظيم رئيسى يشمل هذه النواحي الثلاث : الإنتاج ويمثله أصحاب المصانع ورؤساء الشركات؁ والاستهلاك وتمثله الحكومة نيابة عن الشعب؁ والعمال ويمثلهم مندوبهم؁ وتتفق هذه الهيئة التنظيمية على السياسة العليا التى تحدد الخطوط الأولية للصناعة؁ فإذا اختلفت وجهات نظر المنتجين والعمال فإن الحكومة تكون الحكم؁ ويلزم الإثنان بالخفض لهما؁

إن مثل هذا التنظيم يكفل الخير للمنتجين لأنه سينقذهم من المنافسة غير المشروعة؁ ويكفل لهم تناسق الإنتاج؁ وتحديد به حيث لا يفيض عن الحاجة فيتشتر الكساد أو يقل فتحدث الأزمة؁

وسيكون على الدولة فى هذه الهيئة عدة واجبات منها مراقبة الأسعار؁ وحفظ توازنها؁ ومنها مراقبة عملية الإنتاج ومنها ملاحظة تنفيذ الأغراض الاجتماعية العليا؁ وحفظ الحياة من عدوان الصناعة وسيطرتها على الروح بكل الطرق الممكنة كأن تحدد عدد المصانع الكبيرة وتشجع المصانع الصغيرة حتى لا يتكتل الإنتاج أو يركز؁ وإن كان لذلك مضارة من الناحية الفنية؁ ولكن يجب أن لا تستأثر الناحية الفنية بالصناعة فى خدمة الحياة . . ولراحة الناس؁ وليست الحياة ولا الناس فى خدمة الصناعة؁ أو تحقيق شرائطها الفنية

ويبدو النزاع بين العمال وأصحاب العمل مشكلة أبدية خالدة فى حين يمكن حلها على أهون السبل فالعمال يشطون؁ ورؤساء المصانع يبالغون . فالحل الوحيد هو أن تعين الحكومة الحد الأدنى للأجور

وتضع نظاماً للمرتبات تراعى فيه الكفاءة والأقدمية ولأصحاب المصانع أن يزيدوا عليه ، ولكن ليس لهم أن ينقصوا منه وعلى العمال أن يرضوا به

إن مشكلة العمال مشكلة خاصة يستأثر بها الرأسماليون أو العمال ، لأن لكل عامل صفتين الأولى انه عامل . والثانية أنه مواطن والصفة الثانية تجعل الدولة مسئولة إلى الحد الذى يبناه فى فصل العدل الاجتماعى عن معيشة . ولا يحق لها أن تطالبه بواجباته الوطنية قبل أن تقوم هى بالتزاماتها نحوه .

والمسألة بعد ذلك أبسط مما تظهر ، فإن مصلحة العمال هى نفسها مصلحة الممولين ، ومصلحتها معاً تتفق مع مصلحة المستهلكين . وكل من مارس الأعمال يعرف جيداً ان العلاقة قوية بين الأجر الذى يأخذه العامل ، والمعاملة التى يعامل بها ، وبين الانتاج الذى يحققه . والعامل الذى يأخذ أجراً مرتفعاً ويعامل معاملة كريمة . يحرص على الانتاج . ويحاول الاتقان ويحافظ على معدات العمل وآلاته . ويدير لصاحب العمل ما وسعه التدبير . على عكس العامل الذى يعطى أجراً ضئيلاً . ولا تقوم بينه وبين صاحب العمل تعاطف أو تفاهم . فإنه خسارة أكيدة تجشم صاحب العمل أضعاف ما يكسبه من الفرق بين الأجر الكبير . والأجر الضئيل .

ومصلحة العامل والمنتج تتفق مع مصلحة المستهلك فبقدر رخص المنتجات . وأتقانها ، يكون إقبال الجمهور عليها ، وتشجيعه لها ،

فيكثر الطلب . ويتراكم الربح حتى يفوق ما خسره المنتج بتخفيضه السعر .

إن النظام الرأسمالي ، الذي استهدف هذه الأيام لهجمات عنيفة من النقد . يمكن أن يظل خير الانظمة إذا عدل تعديلات جزئيا لا يلاشى أو يضاد ، المبدأ الأساسى السليم الذى يقوم عليه وهو الحرية ، ويعطيها للجميع عمالا ورأسماليين من ناحية أخرى . فيشرك العمال فى الادارة بواسطة مندوبين يمثلونهم فى مجلس الادارة ويقسم عليهم نصيب مئوى من الأرباح السنوية . وذلك حتى من الناحية المادية ، يضمن إخلاص العمال ومواظبتهم وحرصهم على تقدم الأعمال فضلا عما يحتمل أن يكتسبه العمل من خبرتهم التى لا تجحد وإفساح المجال أمام أفكار لا ينعدم فيها المعرفة ، والتضوج وزيادة عما ستربحه من إخلاص عمالها وذلك كسب مادي وأدبى لا يستهان به . لأن العواطف عندما تتبلور وترجم إلى لغة المادة والأرقام تصور رصيذا هائلا مدخرا تمس إليه حاجة الشركات وقت الطوارئ وعند الطلبات المستعجلة والإضرابات الطويلة . . والظروف الاستثنائية . . ثم أخيراً . الدعاية الطيبة المجانية التى يتبرع بها العمال وتفوق فى أثرها الدعاية المأجورة التى تقوم بها الشركات وتتفق عليها سنويا آلاف الجنيئات .

ولسنا بحاجة إلى أن نقول إن هذا التنظيم بعيد كل البعد عن تنظيم الدكتاتورية أو الاشتراكية . لأن الهيئة التى سبقت الإشارة إليها ستضم الحكومة كممثلة للمستهلكين وسيشترك معها المنتجون والعمال . ولكل منهم أن يبسط وجهة نظره . وأن يدافع عنها .

وستؤخذ الآراء بعد المناقشة . وينفذ رأى الأغلبية . أما تنظيم العمال وإشراكهم فى العمل فهو تنظيم داخلى يقوم به المنتجون لمصلحة شركائهم وأعمالهم . وفهمهم روح العصر وإيمانهم بكرامة الفرد . وثقتهم فى عمالهم فليس فى هذا التنظيم كله إرغام مطلق كما أنه لا يتجه وجهه خاصة فهو لا يكرس الصناعة للخدمة الحرب أو الاكتفاء الذاتى أو التخصص أو غير ذلك من السياسات الموحدة .

والجانب الثالث للمشكلة هو ما يتعلق بالإدارة ، وهى المال الذى بعد أن كان وسيلة للتداول . وأداة للتبادل ، صار تجارة وسلفة وانتقل من مرتبة الوسائل إلى مرتبة الغايات كما رأينا فى نقد شيلنجر للاقتصاد الحديث . وذلك يعود إلى أن الأسراف فى استخدام الآلات قد قلل من أهمية العمل البشرى بقدر ما رفع من قيمة رأس المال يستأثر بشمرة العمل الذى تؤد به الآلات الصماء . فتكدست الأموال فى خزائن الممولين فشغلوها مرة أخرى فعادت بأموال أكثر . وهكذا صارت الأموال دولة فى يد فريق من الممولين . وأصبح هناك فائض منها يستغل أصحابه دخله . وبذلك جد على أوضاع الاقتصاد أمران . الأول استثمار رأس المال بأكبر نصيب من الربح والثانى انفصال المال عن العمل فى الطبقات الثرية التى لا تعمل . وإنما تكتفى بعائد أموالها المستغلة . . .

ولقد كان الفقر والغنى فرسى رهان فى الأزمان القديمة وشاهدت العصور البائدة الأغنياء والفقراء الذين تزيد نسبة ثرائهم أو فقرهم عن أغنياء هذا العصر وفقرائه ولكن الثروة كانت ممثلة فى ضياع ، وعقار ، وحقول ، ومصانع يدوية تحتشد بالعمال . فلم تكن مركزة تركيز

العصر الحديث الذى يضم خلاصة الثروات بين دفتر شيكات لا يكاد يظهر فى جيب صاحبه . كما أن الفقر لم يكن مؤلماً مذللاً كما هو فى العصر الحديث .

وليس لهذه الحالة علاج عملى سوى مراقبة عمل البورصات والحد من حذقها الضار . ونشاطها المثير . وفرض القوانين التى تحد من تركيز الثروات وذلك مضافاً إليه ما ستقوم به الدولة من علاج للجانيين السابقين للمشكلة كفيل بأن يحقق للفرد الحديث الانتصار على متاعب الصناعة والنقد ومشاكلها المعقدة . وإن لم يستأصلها . وذلك كسب غير هين . وليس وجود المتاعب بالأمر السيء دائماً . ولكن السيء هو تغلبها على الإدارة البشرية .

وأخيراً . فإننا مهما عاجلنا هذه المسألة بالنظم والقوانين فلا بد من أن نعالجها من الناحية النفسية والروحية . إن جماع المشكلة يمكن أن يوجز فى كلمة واحدة «المادة» وكلمة أخرى هى الوحيدة التى يمكن أن تقف مواجهتها وهى «الروح» . فإذا كانت مادية النقد من البدهة بحيث يطلق على الناس كلمة «المادة» ضمناً على النقد . فإن العمل كذلك أصبح مادياً ، آلياً ، لا طرافة فيه . لأن نظام التخصص قضى يومه ، وبالتالى عمره ، فى وضع أو رفع شيء صغير يقدو ويروح أمامه . وليس هناك ما هو أصدق تصويراً لمادية النقد والعمل ، وارتباط مشكلتهما معاً من أحد الأناشيد التى ذكرها الكاتب الأمريكى ابتون سنكلير فى إحدى رواياته على لسان بعض العمال . . . وهو يبدأ هكذا .

نحن نعمل ونشتغل...
لننال المال
لنبتاع القوت
لنقوى على العمل
لنعمل ونشتغل...
لننال المال
لنبتاع القوت
لنقوى على العمل
لنعمل ونشتغل...
لنعمل ونشتغل...
لنعمل ونشتغل...

فهذا الهدير الأدمى الذى لا يفرق عن هدير الآلات يوضح لنا لماذا
صار العمل المقدس لعنة . ولماذا أصبح العمال عبيداً للآلات كما كان
الفلاحون رقيقاً للأرض فى العصور القديمة . ولماذا تهدد هذه المشكلة
- ما لم تعالج - الحضارة تهديداً حيوياً .

* *

الفصل الثانى

المرأة

قد يكون من فضول القول أن نبدأ الكلام على المرأة بإشارة إلى أهمية الموضوع ، فكل واحد يعرف ذلك الآن ، ويلمس هذه الأهمية من نفسه وبين جوانحه ، ورغم ذلك فإن هذا الموضوع هو أحد الموضوعات القليلة التى تنتصر الأوهام فيها على الحقائق وتتغلب التقاليد الجاحدة على التطورات الضرورية ، فضلا عن النعرة الجنسية عند الرجال ، والخوف من منافسة جديدة فى ميدان الحياة ، والظلم المتمكن من النفوس الذى يجعلنا نفرض على المرأة ما نشاء ، ونرى فى ذلك كل العدل والمساواة .

و لم يقتصر الأمر على ذلك فكل واحد يعوزه موضوع يكتب فيه يلجأ إلى المرأة فينعى عليها تبرجها وخروجها وخلاعتها الخ . . بينما يقسم الكتاب المعاصرون أنفسهم ما بين عدو للمرأة وصديق لها . وهى بدعة حديثة جرت على حساب المرأة للشهرة والإعلان لهؤلاء الكتاب .

والغريب أن أحدا لم يستفت المرأة فى ذلك ، أو يسألها رأيها ، وهو أحق الآراء بالاستماع ، ولئن شاركتناهم فى ذلك بكتابة هذا الفصل فعذرنا أننا عندما نتكلم عن المرأة نتكلم عما يكمل نفوسنا

وتهوى إليها أفئدتنا : شقيقاتنا وحيياتنا وزوجاتنا وأمهاتنا .

إن النظرة إلى المرأة باعتبارها جنسا هي مفتاح المشكلة وقد رتبنا أمورنا وأوضاعنا على ذلك ، فكان سبب انحطاط المرأة وتأخرها ، وبالتالي انحطاط الحياة وتدهور الوطن ، فإن الفرق بين الهند المسودة والمجلترا السيدة هو الفرق بين المرأة الهندية والمرأة الانجليزية ، كما قال أحد كتابنا .

حتى لو كانت الصفة الجنسية للمرأة غالبية على ما سواها فيجب أن لا يظن أحد أنها مطية شهوة أو وسيلة لذة فهي موهبة المرأة لكي تقوم بدور هو أعظم الأدوار في الحياة . إنها تنجب أطفالا هم الجيل الجديد . وهي تربيهم وتورثهم طباعها وخصائصها وهي تنشئهم أقوياء إذا أرادت ، ضعفاء إذا شاءت فكيف نحكم النظرة القاصرة في موضوع المرأة فلا نذكر سوى أضعف آثارها في الحياة ، وكيف نريد لها الشرف ونأبى عليها القوة ونحملها المسئولية ونضن عليها بالحرية . إن الأمور لا تسير بهذا الوضع المخالف لطبيعة الأشياء نفسها .

* * *

إن الفصل في موضوع المرأة يكون بالإجابة على هذا السؤال :

تعمل الديمقراطية على أن يكون الفرد غاية في ذاته فنتترك له أمر البت في مستقبله ومصيره وتهب له الحرية كي يتصرف فيها ويتنفع بها على طريقته الخاصة وتحترم على الدولة أو أية قوة أخرى أن تصبغ حياته بصبغتها أو تطبعه بطابعها فهل يسرى هذا الكلام على المرأة

فتعتبر غاية فى ذاتها كالرجل أو تعتبر الأمومة غاية المرأة ولذا يجب أن نوجهها نحو هذه الغاية ونعاملها على هذا الأساس .

نحن لا نتردد - فهدف الديمقراطية الجديدة لا يقتصر على الرجل دون المرأة وفوق صفة الجنس الضيقة صفة أوسع وأعظم هى الصفة الإنسانية .

إن النساء كما يقول الإسلام شقائق الرجال ، ومساواة المرأة بالرجل أمر طبيعى كان يجب ألا يكون مشار نقاش ، « فالمرأة^(١) والرجل عنصران يتم الواحد منهما الآخر فى تكوين المجتمع كما يتم الهيدروجين والأكسجين فى تأليف الماء ، ولا يوجد كيميائى مهما كان سخيفا يصرف قواه العقلية فى المفاضلة بين هذين العنصرين ، وإذا كان الرجل رأس البيت فالمرأة قلبه ومن المحال أن يعيش مخلوق بدون هذين العنصرين الجوهرين . »

ويجب أن نفرق بين المساواة فى الحقوق والواجبات وبين التنظيم الذى يفرضه المجتمع على المرأة بصفتها امرأة وعلى الرجل بصفته رجلا فالمرأة حرة فى التعليم والعمل والفكرة التى تعتنقها والعقيدة التى تؤمن بها والزواج الذى تختاره . فإذا ما تزوجت أصبح لزاما عليها أن تقوم بتبعات الشركة الجديدة فى الحدود التى يتفق عليها الشركاء ، فالمساواة فى الحقوق والواجبات تمثل الحرية . وشركة الزواج تمثل النظام ، وقد سبق أن قررنا أن النظام هو تنظيم الحرية ،

(١) كتاب القضايا الاجتماعية فى العالم العربى للدكتور عبد الرحمن شهبندر ص ٣٩ .

وإنه الفرع وهى الأصل وإنه الوسيلة وهى الغاية . فالنظام موجود
لضرورته للحرية ، ويقدر هذه الحرية يجب أن يكون وجوده .

ونحن لا ننكر التفرقة الفسيولوجية ، ولا الجنسية التى بين الرجل
والمرأة . ولكننا نرى أن هذه التفرقة لا تبلغ من القوة حدا تحول فيه بين
المرأة والتمتع بحقوق الرجل التى تتمثل فى أعظم صورها فى (الحرية
والتي ليس حق العمل أو الاختلاط أو غير ذلك إلا فروعاً منها .
ونحن نرى أن منح هذا الحرية لن يفسد أنوثة المرأة ولن يشوه
خصائصها الجنسية بل على العكس سينمى مواهبها وسيكون الطريق
حراً أمام الانتخاب الطبيعى لكى يبرز الرجل رجلاً والمرأة امرأة .

الفضيلة الأولى لهذه الأوضاع إننا نعيد حقاً إلى أهله وننفذ واجبا
من واجبات العدل الاجتماعى . ونحن نعترف أن الرجال فى حاجة
إلى مزيد من النبل والقوة كى يقوموا بذلك فلإن رد الحقوق المهمة
لأصحابها من أصعب الأمور على الناس ولا سيما أن النساء أنفسهن
زاهدات فى هذا الحق وبعضهن من التعود لحياتهن الراهنة بحيث
يرضين بها ولا ييغين بديلاً عنها والبعض الآخر يبدى من عدم الكفاءة
وقلة الصلاحية بحيث يظهر لنا أن المشروع فاشل من جميع نواحيه .
والنذر القليل الباقى هو الذى يثور على هذا الوضع الظالم ويطالب
بحريته وحقه فى الحياة .

ذلك ما يجعل هذه القضية . . قضية المرأة محكاً لاختلاصنا لدعوتنا
فصاحبات الحق نفسه يتنازلن عنه إما عجزاً وإما قصوراً عن إدراك
أهميته ، وواجبنا النبيل المزدوج هو - أولاً - أن نقنعهم بالوضع الجديد

- وثانيا - أن ندربهن على إمكان حمل تبعاته و القيام بحقوقه .

ولو لم تكن إلا هذه الفضيلة لحق لنا أن نساوى بين المرأة والرجل ، على أن هناك كسبا كبيرا يختفى وراء قيامنا بذلك العمل الذى يظهر بمظهر التضحية الخالصة ويخفى وراءه نفعا هائلا للرجل قبل المرأة ، فالرجل يريد المرأة زوجا صالحة و أما رؤوفا وذلك لا يتيسر إلا بإعطاء المرأة حقوقها كاملة .

إن الدرس الذى نستفيد من تاريخ الشرق الطويل هو أن قلب الأوضاع واتخاذ الوسائل غايات وعدم مجابهة الحقائق هى الأخطاء الرئيسية الأولى التى جنت عليه أعظم الجنايات ونحن نكرر هنا ما قلناه من قبل من أن الأخطاء يجب أن تحسم ولا تدل ولا تكرر هناك حياة فى الحق وأوضاع المجتمع أن توضع على أساس الحق والوضوح والصراحة لأن ذلك هو الوضع الصحيح للأشياء فليس الوضع الصحيح لها هو الذى يعتمد على الإدارة أو النفاق لأن مثل هذا الوضع لا بد أن ينكشف أخيرا كما أنه ليس هو الذى يتركز على القدم وعراقة التقاليد ولأننا إذا افترضنا سيادة هذا الوضع للحياة لما تقدمت الحياة أبدا ولكننا نعيش الآن كما كان يعيش أجدادنا من آلاف السنين .

وعندما نريد أن نصلح المجتمع علينا ألا نستكثر التضحيات لأننا إذا تهربنا منها والتجأنا إلى اللف والدوران خسرنا ميزة العمل المباشر والتبكير فى الوقت ثم نجد أن مجتمعنا يتأخر كلما تقدم الزمن وتتضخم الأعراض بمرور الأيام وأخيرا نرى أنه لا بد لنا من الرجوع عن هذا الخطأ أو التسليم بالهزيمة .

وما يجب أن نسأل أنفسنا عنه هو هذا : هل ما نسعى إليه هو الحق والعدل أم لا ؟ فإذا كان هو الحق والعدل فيجب أن نمضى قدما مهما كانت تضحياتنا وخسائرنا ومهما عاقتنا العقبات وإن لم يكن هو فيجب أن نغيره مهما كانت قداسته أنه لمن التناقض أن نريد المرأة زوجة طيبة وأما بارة عارفة بواجباتها فنحجر عليها ، ونفصل بينها وبين الحياة بفواصل دقيقة حتى تغدو بلهاء جاهلة يتفوق عليها ابنها الصغير .

ولسنا نريد أن نناقش الذين يخالفوننا فى الرأى ويرون أن الاختلاف الفسيولوجى والجنسى بين المرأة والرجل يحول دون المساواة بينهما لأن ذلك يجبرنا إلى مسألة لم ييت فيها العلم بعد ، ولكننا لو افترضنا جدلا صحة نظريتهم لكان يجب أن تقوم المساواة على الأساس الأدبى والاجتماعى بدلا من الأساس الطبيعى أو الحيوى . وقد اضطر الإنسان عندما تحضر وتمدين إلى كبح جماح شهواته وغرائزه وتسييرها حسب النظم التى أقرها المجتمع . وهذه هى مشكلة الحضارة الإنسانية : النزاع بين الفطرة البدائية الغاشمة بما فيها من غرائز وأثرة وأناية وبين الخلق الاجتماعى وما يتطلبه من تضحية وسمو وتفوق على الشهوات ، ومساواة المرأة هى أحد هذه الأوضاع التى تفرضها الحضارة والتقدم الاجتماعى ونحن نعتز أن طريق الحرية قد يكون صعبا على المرأة ولكن يجب أن تأخذ نفسها بصعوده وتحمل تكاليفه وتجشم متاعبه لأنه وحده الطريق إلى القوة .

وعلى هذا الأساس قد تكون الأمومة هى المهمة السامية التى

ادخرتها الطبيعة للمرأة ، ولكن ذلك لا يمنع من أن المرأة قبل أن تكون امرأة أو زوجة أو أم فانها إنسانة لها آرائها الخاصة التي يجب احترامها ، وحقها فى الحياة أت من ميلادها وحريتها مستمدة من حرية الإنسان وكونها أما أو زوجة ليس معناه فرض تربية قاصرة أو معاملتها معاملة خاصة وهناك كثيرات تحول بينهن وبين الزواج ظروف الحياة وهؤلاء لا يجب أن يرمى بأنفسهن إلى النهر أو يطلقن على أنفسهن الرصاص لمجرد عدم الزواج بل يجب عليهن أن يعملن وأن يواصلن حياتهن فى ميدان آخر غير ميدان الزواج .

وقد تكون المرأة مشمولة بحماية أب أو زوج غير أن هذه الحماية ليس معناها فرض وصاية دائمة عليها وإنما معناها أن النظام قد أراد أن يكون لكل واحد فى الأسرة موضع يحدده النظام أما فى الحقوق والواجبات فهما متساويان .

* * *

هكذا تنظر الديمقراطية الجديدة إلى المرأة وترتب على هذه النظرة أوضاعا جديدة وتغييرات حيوية تشمل كل ما يمس المرأة كمركزها فى الحياة ، وتعليمها ، ولبسها واختلاطها ، ولهذه الأوضاع فوائد وإضرار . ولسنا من التعصب لأرائنا بحيث نسموبها إلى مرتبة لا ينالها النقص أو يعتورها الخطأ فإن كل فخارنا هو أن تكون المساوى أقل من المحاسن .

ونحن نعتقد أننا نصل إلى ذلك عندما نحقق نظرية الديمقراطية

الجديدة فى المرأة ، فالأخطاء ونواحي النقص تتضاءل أمام الفوائد والمزايا التى سنكسبها بحيث لا تكون المطاعن الموجهة إليها سببا لأحجامنا إلا كما تكون خشية الغرق سببا فى الأحجام عن السفر بحرا ، وحوادث الطرق مانعا من ركوب العربات والقطارات .

وإذا كان غرضنا من معاملة المرأة هذه المعاملة القاسية أن تكون آلة طيبة فى يدنا وخادما سامعا لنا ووسيلة لقضاء أمورنا . . فهل نحن على استعداد لتوجيهها فى كل مادق وجل من الشئون ؟ وأمرها بعمل هذا وترك ذلك ؟ إننا إذا نضيف إلى مشاغلنا مشغلة جديدة لا تنتهى ونحمل انفسنا ما لا طاقة لنا بحمله . ولن تسرنا النتيجة فى النهاية لأن الفهم غير المتبادل من شأنه أن لا يجعل تنفيذ آرائنا تاما دقيقا كما نحب وننتهى ، لتأكد من هذا القاعدة : إن أعظم حب وأنبل إخلاص لا يمكن أن يأتى بالضغط على المرأة أو حكمها أو عزلها عن العالم وإبقائها جاهلة ، وإنما يأتى من رفع نفسها وسمو روحها وقوة عاطفتها وسلامة رأيها وصحة نظرتها إلى الأمور يقولون إن المرأة الانجليزية أشد الناس مغالاة بحريتها قبل الزواج وأشدهم تنازلا عنها بعده . وهذا طبيعى . . فإن المرأة وقد شعرت تماما أنها سيدة مصيرها كرست جهودها لهذا المصير الذى اختارته ، وحتى عند شعورها بالخطأ فإنها تعلم أنها وحدها المسئولة وأن عليها أن تتحمل تبعه خطئها .

على هذه النظرية تقيم الديمقراطية الجديدة تنظيمها الاجتماعى وعليها يجب أن تقوم الأسرة المصرية ، والمرأة الانجليزية لا تتميز عن

المصرية بغير تربتها الرصينة وحريتها الكاملة .

وخلاصة ذلك كله هو أن مساواة المرأة بالرجل فى ميدان الحياة هى وحدها الطريقة العملية لتنمية مواهبها وتقوية خلقها وتكوينها أما صالحة وزوجة كاملة . وأن المرأة التى ستبرزها الديمقراطية الجديدة كغاية فى ذاتها ستكون أصلح من غيرها ، وأقدر على أداء واجباتها حتى ، النسائية منها كالأمومة والزوجية لأنها تستطيع أن توجه قواها أية ناحية أرادت . . على عكس المرأة التى تربى لغرض الزواج أو الأمومة فقط إذ تعجز هذه عن أن تصحح أخطاءها وتكمل نقصها ويساير زوجها . وتفقد القوة والمرونة ، وسعة الأفق وفهم الحياة . وأن حرية المرأة فى ظل الشرف والقوة خير من الحجر عليها باسم التقاليد . وحكم الحرمان .

* * *

ولندرس الأوضاع التى ستكون للمرأة فى الديمقراطية الجديدة واحدا بعد واحد . وأول ما يعترضنا منها هو التعليم فنحن نحتّم تعليم المرأة كالرجل ويمكن أن يضاف على هذا التعليم المواد الخاصة بالتدبير المنزلى وكن لا يصح أن يختزل تعليمها بحجة عدم فائدته لها فإن العلم لا يضر وما دام مفيدا للرجل فهو مفيد أيضا للمرأة ولا سيما وأنها فى طفولتها ولم تحدد بعد مستقبلها ، ولم تعلم ما يؤول إليه حالها ، أياكون عملا أو زواجا وفى الحالتين تحتاج إلى هذا العلم ، فى الحالة الأولى للمفاضلة والجهاد وفى الحالة الثانية لكى تفهم زوجها وتعرفه وتشاركه أفكاره وآراءه .

الاعتراض الوحيد الذى يذكر فى هذا المجال لا ينصب على جوهر الموضوع فكل الناس تؤمن بفائدة العلم والتعليم ، ولكن العلم الزائف ، والوسائل القاصرة ، هى أسلحة خطيرة فى يد المرأة كما هى فى يد الرجل ، وهى مسئولة إلى حد ما عن فشل بعض الزيجات ، وشقاء بعض الفتيات ، ونحن نقول ونؤكد إننا عندما نرمى إلى تعميم التعليم للمرأة إنما نقصد بالتعليم التعليم الصحيح الذى ينهض إلى جنب الناحية العلمية بالنفس والخلق والارادة .

و النتيجة الطبيعية لتعميم التعليم هو أن يظهر فى الحياة العامة طبيبات ومعلمات وعاملات وموظفات الخ . . ، ونحن لا نرى بأساً فى ذلك ، فما دامت المرأة قد أثبتت جدارتها العلمية فمن الحق أن نكافئها على ذلك مثلها مثل زميلها فى الدراسة وسيستفيد المجتمع و المرأة من ذلك فستصقل مواهب المرأة باحتكاكها بالحياة والعمل ، وستكون أقدر على مغالبة الشدائد وتحمل الكوارث ، وعلى إسعاد نفسها وزوجها لو تزوجت مما لو كانت خاملة لم تتعلم ولم تنزل إلى ميدان الحياة ، وستتفع المجتمع بمواهب المرأة ، وقد بزغت أسماء عاملات وشاعرات وقصصيات وطبيبات فى سماء العلوم والفنون ، ومع أن هذه الأسماء قليلة قلة يتخذها أعداء المرأة سلاحاً ماضياً فى أيديهم ، فإن العدل يقضى بأن نفسح للمرأة مجال العذر ، فقد عوملت معاملة قاسية ، ولم تفتح لها الأبواب إلا حديثاً جداً ، ولم تتح لها شتى الفرص التى تتاح عادة للرجال فإذا قدرنا هذه العوامل حق قدرها فسنرى أخيراً أن المرأة ليست أقل ذكاء من الرجل ولا أقل

صلاحية منه للأعمال بل وسنشهد أن هناك أعمالا تبرع فيها المرأة أكثر من الرجل كالتدريس للأطفال والتمريض وبعض الفنون الأخرى .

* * *

وهناك اعتراضات كثيرة تثار على اشتغال المرأة بالأعمال العامة ، ودخولها ميدان الوظائف ، أولها طبعاً هو أن المرأة لا تتوفر لها الخبرة اللازمة للجهاد فى الحياة لا بالفطرة ولا بالاكْتساب ، وأنها إذا منحت حريتها وهى بهذه الحالة فقد تسعى استعمالها وربما تخسر طهارتها وإيمانها فتجنى على نفسها وعلى المجتمع . .

سنستبعد هنا فرض أن المرأة غير صالحة بفطرتها لأنه فرض مبالغ إذ لو سلمنا بنقص طبيعى فى ناحية خاصة فيجب أن نسلّم بأن هناك زيادة فى جهة أخرى مما يعادل الميزان أخيراً . فقد تكون أشجع وإن لم تكن أقوى جسماً وقد تهديها غريزتها خيراً مما يقودنا ذكاًؤنا وقد تكون أعمق تفكيراً وإن كانت أبطأ فيه ، ولكنها على كل تصلح وتصل وإن اختلفت الطرائق .

يبقى أنها لم تكتسب بعد الخبرة التى تساعد على تذليل صعوبات الحياة والنجاح فى ميدان الأعمال ، وهذا حق ، ولا حيلة للمرأة فى استدراكه إلا أن تبدأ من الآن ، وستعرض هذا الجيل من النساء للمخاطر التى يتعرض لها الرائد فى سبيل مهمته النبيلة العظيمة ، ويتلقى التجارب الأولى القاسية ولكن لا ينبغى الإسراف فى تقدير ذلك . . وإلا فلن تتقدم المرأة أبداً وستبقى فى موقفها الحالى

، إذ أن معنى ذلك أن المرأة تريد تقدما بلا عمل ، ونجاحا بلا ثمن . . . وهو مستحيل . . .

وأما الإشفاق على المرأة من إساءة استعمالها لحريتها فهو فى غير محله إذ أن ذلك حتى - لو صح - لا يبرر نزع حريتها ومن المؤكد أن هناك آلافاً من الرجال يسيئون استخدام حرياتهم ولا يستطيع أحد أن يطالب بالتضيق عليهم لذلك ومن التعسف أن نفترض أن جميع من يمنحون الحرية يملكون القوة على حسن استغلالها . ولكن علمنا بذلك لا يدفعنا إلى أدنى تدخل فإن فائدة الحرية هى إقناع الناس بأنهم فى أعمالهم إنما يصمدون عن آرائهم الشخصية مما يعطيها صفة التجارب الخاصة ، وينتهى بهم إلى رأى وعقيدة يؤمنون بها عن اقتناع ، ويبعدهم عن غوائل القلق والحيرة وسموم الشك والندم والفكرة الخاطئة الملحة عن محاولة تمناؤهم الرقاموا بها ولم يفعلوا بتأثير الضغط والتقييد فلا تزال نفوسهم تصبوا إليها وتفكر فيها . والذي يحدث عمليا هو أن الناس بعد أن يتسكعوا قليلا هنا وهناك يعودون سالمين إلى منازلهم وعقائدهم فإذا أصيبوا بجروح أو نالتهم خدوش فإنها تجارب ودروس تساوى ما خسروا وأكثر .

كذلك الحال فى المرأة فإنها إما أن تتخطئ ثم تهتدى للطريق السوى وأما أن تصاب فتكون عظة لبنات جنسها وفداء لهن ، ويكون عليها أن تتحمل تبعه خطئها بشجاعة

والإشفاق الحقيقى على المرأة يكون بتقوية نفسها ، فإن مثل الحياة الحديثة فى قسوتها مثل بحر هائج مزبد الأمواج لا يستطيع الإنسان فيه

أن يمد يد المساعدة للآخرين وإن أراد لأنه مشغول بنفسه عن غيره .
ولن ينفع المرأة أولا وآخرا سوى نفسها وقد يقدم إليها زوجها أو
أخوها خدمات جليلة ويحيطها بسياج من العناية والرعاية ، ولكن
نفسها هي الشئ الوحيد الذى سيخلص لها على الدوام ، والضمان
الذى يبقى بعد ذهاب الجميع ، وهو الذى سيقدر أكثر من أى شئ
آخر مستقبلها ومصيرها وحظها من الحياة فإن كانت قوية مثابرة خبيرة
بالحياة فستكافح الأيام وتتصر ، وإلا فشلت ودارت عليها الدوائر .

أن ما يبيده رجال العهد القديم من إعزاز للمرأة ومغالة بها قد كان
على الدوام كارثة على المرأة وجلب عليها أشد المتاعب وجنى عليها
أفزع الجنائيات لأن حجابها قد أفقدها السعادة والتغالى فى شروط
الزواج قد أبقاها عانسا . ونشأ من ذلك ما يشكو منه الرجال و
النساء ، فعلى كثرة الفتيات والفتيان الراغبين فى الزواج فإن سوق
الزواج هو أشد الأسواق كسادا وعلى نبل العواطف التى تنقد فى
قلوب الشباب والتى تتناسب مع مثالية شبابهم ، فإن هذه العواطف
تترك لتأسن وتتعض ولا تمجد مجالا تحقق وجودها فيه .

ولماذا كل ذلك ؟ إنه بالتأكيد ليس لمصلحة المرأة ، ولا للمحافظة
على شرفها ، ولكنه رعاية للقديم . . واتباع للتقاليد

* * *

ومن الاعتراضات التى يزج بها بعض الناس إلى ميدان المناقشة ،
دعوى منافسة المرأة للرجال فى موارد رزقهم ، وهى دعوى خادعة

محببة إلى نفوس الناس ، فى حين أن أثرها العملى ضئيل جداً إذ أن للبطالة أسباب متعددة ، أقلها أثراً اشتغال المرأة بالأعمال ، يدل على ذلك أن نسبة البطالة فى أمريكا وهى الدولة التى تعمل بها النساء أكثر من أى دولة أخرى . . نسبة ضئيلة وهذا القول يسرى على روسيا فى نظامها الحاضر ، فضلاً عن أن البطالة تنتشر فى الأعمال والصناعات التى لم تشتغل بها المرأة كالتعدين والأعمال الشاقة . أكثر من غيرها ويجب أن نلاحظ ما يتناساه بعض الرجال ، وهو أن النقود التى تكسبها المرأة لا تضيع هباء ، ولا يخسرها المجتمع ، والنساء لا يصرفن كل ثرواتهم على وسائل التجميل وإنما على أنفسهن وعائلاتهن ، ويرفض الرجال أن تعولهم امرأة ، ولهم الحق ، ولكن هناك عائلات ليس من بين أفرادها رجال وفيها أطفال وشيوخ وعجائز .

والحقيقة أن الرجال يتضايقون من وجود المرأة فى ميدان الأعمال للفكرة المتملكة أذهانهم ، وهى أن مكان المرأة هو البيت ، وهم يرون فى خروجها خرقاً لتقاليد ثابتة ، وليسوا فى مجموعهم من القوة بحيث يتخلصوا من أثر هذه التقاليد أو أثر النظرة الجنسية الضيقة التى تحتفظ لهم وحدهم بامتياز الأعمال وحق ممارستها .

ونحن على كل حال لا ندعو إلى اشتغال المرأة بالأعمال ولكننا لا نريد أن نثمنها قوة واقتداراً ، أو بحق قانون أو فرض وصاية ، ونعتقد أنها فى هذه الحالة ستفضل البيت والزواج إذ ثبت أن معظم الفتيات العاملات يتزوجن زملاء لهن أو رجالاً تعرفن بهم بسبب العمل ،

وأى فتاة لا تفضل البيت على العمل ؟ وإذا كان الرجل نفسه يستقيل من الوظائف والأعمال التى يكون فيها عاملاً أجيراً ليستقل بنفسه أو يفتح دكاناً صغيراً ، أو يبدأ عملاً ناشئاً . فإن المرأة مثله أيضاً فهى تهرب من استعباد أصحاب الأعمال إلى المنزل الذى تكون فيه ملكة وحاكمة ولا يكون هناك فرق بينها فى منزلها وبين زوجها فى مكانه .

نحن نريد أن يفهم النساء ذلك عملياً من تلقاء أنفسهم وأن يتفنع به حتى يستطيعن أن يقدرن نعمة الزواج . .



هذا الوضع الجديد للمرأة فى الحياة سيستلزم منها أن تخرج من عزلتها التقليدية وأن تختلط بالرجال ، إذ من المستحيل أن نفترض أنها ستستطيع أن تقوم بهذا الدور وتحفظ فى الوقت نفسه بالحجاب ، ويهمنا هنا الآن أن ندرس فكرة الحجاب ونتناولها بالبحث والتمحيص .

أن هذه الفكرة تنهض على ثلاثة فروض - الأول - أن المرأة مخلوق ضعيف تسيطر عليه عواطفه ولا يؤتمن على الشرف - الثانى - أن الرجل يشارك المرأة فى هذه الصفات فيجب الحيلولة بينه وبينها - والثالث - أن الحجاب فى مظهرية (الزى وعدم الاختلاط) كفىل بأن يعالج ضعف الرجل والمرأة بطريق الحيلولة بين لقاتهما .

وكلها فروض خاطئة فالمرأة ليست من الضعف كما تصفها الأساطير والإشاعات ، وهى تستطيع أن تحتفظ بشرفها فى أخرج

الظروف لو أرادت ، وليست أقل من الرجال تحصنا بالخلق وتمسكابه ، بل ربما كانت أشد منه فى ذلك ، وآية هذا أن الرجال الذين يتصيدون النساء ، ويوقعوهن فى شراكهم بكل الطرق ، فإذا استسلمت المرأة أخيراً أقاموا الدنيا وأقعدوها ونسوا أنهم هم الذين ارتكبوا هذه الجريمة وأن استسلام المرأة لا يعود إلى ضعف المقاومة ، وإنما إلى شدة الحصار . .

إن كل ما يقال عن المرأة وشهوتها ونفاقها وخبثها وكيدها أمور لا تشرفنا كثيراً معشر الرجال وطالما تساءلت كيف يستطيع أن يتصور الرجل هذه الأفكار وفى منزلة أخت وأم وزوجة وكيف ينظر إلى وجوههن وهو مثقل بأفكار من هذا النوع

لنفتح النوافذ ونجدد هذا الهواء الفاسد الذى تضع خميرته روايات مثيرة ومبالغات لا أساس لها من الصحة وإشاعات سخيفة متداولة .

والفرض الثانى خاطئ كذلك ، ونحن لا نزعم لأنفسنا قوة خارقة وحصانة دائمة ، ونحن نعتزف بضعفنا ، وقد يحدث إذا تركنا وحدنا مع امرأة جميلة أن تفتنا بابتسامة ساحرة من ابتسامتها أو نعجب بناحية جمال فى جسمها ، ولكن هذا هو كل شئ والبقية الروائية التى يخشاها بعض الناس لا تقع أبداً وقد تكون الحركة التالية لشعورنا بجمالها وفتنتها هى أن نخرج علبة سجائر أو نبتسم أو نتصفح مجلة . .

والسبب فى ذلك هو أن الشهوة ليست كل شئ ، إنها ركن فى

نفوسنا ، وقد يكون الرجل كالحیوانات فی هذه الناحية ، ولكن
الحیوانات نفسها تعف فی غیر الأوقات التي خصصتها بفطرتها
لمباشرة أفعالها الجنسية . .

إن الحجاب إهانة للرجل بقدر ما هو إهانة للمرأة ، إن المرأة هي
التي تضعه ولكن المقصود به الرجل ، ولو افترضنا عفاف الرجل لما
كانت له ضرورة ، ويحق للشباب الحديث أن يستشعر المهانة إذا فرق
بينه وبين المرأة بحجة أنه قد لا يستطيع أن يكبح جماح رغباته ، لأنها
تهمة فی الصميم يقذف بها شرفه وإرادته ومغالاة لا مبرر لها فی
تقدير نواحي الضعف ففی النفس إرادة تكبح الغريزة ، وشرف يغلب
الشهوة .

قد يبالغ بعض الناس فی نتائج السفور والاختلاط وقد يتوقع
البعض الآخر الفساد العظيم والشر العميم ، وقد تتصور طائفة ثالثة
أن العاطفة الوداعة النبيلة ستتقلب إلى وحش ضار مفترس ، وقد
نقرأ فی روايات الحب والغرام أن الشقة بين السداجة والطهارة وبين
الأثم والفجور ليست بعيدة واسعة ، كما يتوهمها أصحاب المثل
العليا ، انها ساعة أو دقيقة . . انها لحظة ، أو لمسة ، كما نقرأ ايضا فی
الشعر ذلك البيت الذي يجمع قصة الحب فی سطر واحد يبدأ بالنظرة
والابتسامة وينتهي باللقاء والغرام . . ولكن الحقيقة أن هذا الكلام
كله لا يعدو مرتبة الأوهام . وأنها لمزية الكتابة أن تسهل الممتنع ،
وتسلس الصعب وتقرب البعيد كما أن سعة الخيال والإسراف فی
العاطفة هي دأب الأدب والشعر ، وما أسهل الكتابة وبناء الحوادث

وحبك المناظر فى القصص وما أصعب ذلك وأشقه وأطولُه فى الحياة . فكل رجل وامرأة مقيد بعشرات العوامل ، محاط بوضع كل شئ فيه يتكلم ويرى ، ويلحظ ويسمع ، وفى النفس ضمير كما فيها غريزة ، وحفاظ كما فيها تفريط وحذر يكبح الاندفاع . . والحب بعد ذلك يبدو فى الوضع الحالى كمؤامرة على المجتمع تستلزم الحذق والمهارة والبراعة والوقت الطويل ، والاجراءات المتنوعة . فالمسألة ليست هينة كما يظن بعض الناس ولا تتوقف على المعرفة العابرة أو الاختلاط السريع . .

ولا شك أن اطلاق العنان وإرخاء الزمام وعدم المحاسبة أو الملاحظة من شأنه أن يعرض الإنسان لأخطار الجنس ومن المحتمل أن يهزم فى هذا النضال ، كما أن حبس المرأة والفصل بينها وبين الرجل يبت الشقاء فى نفسيهما ويشعرهما نقص الحياة وخلوها ، والخير كل الخير فى التوسط بين هاتين الدرجتين فيباح اختلاط المرأة فى حدود ، تتفق مع النظام ولا تتنافى مع الحرية وتقرها المرأة والمجتمع .

من هذا يتضح أننا لا نسرف فى الدفاع عن المرأة كما لا نبالغ فى حسن الظن بالطبيعة البشرية ولكننا نحكم فى الموضوع حكما عدلا ، ونحن نرى أن حالة الشباب المصرى الراهنة وانحطاط آدابهم وضعف نفوسهم إنما هو أثر من آثار فترة انتقال خاصة لها شكوكها وتقلباتها ونحن لا ندافع عنهم ولا نبرر أفعالهم ولكننا نرفض أن نستتج من سلوكهم الحكم على الطبيعة البشرية إطلاقا ، وإلا لكان معنى ذلك أن الشهوة تغلب وتتصر دائما . . مهما كان حفاظ المرأة وعفافها ،

وأن العالم كله يسير بالنفاق ، واستغفال أهله بعضهم بعضاً ، ولما كان هناك حقيقة أو ثقة بين الزوج والزوجة والأب والابن والصدىق وصديقه ، وهو أمر لا نستطيع أن نتصوره ، فإذا كانت الشهوة تجرى فى دماء الناس وتسرى فى عروقهم فإن الأمانة قد نزلت فى جذور قلوبهم كما يقول نبينا العظيم فى أحد أحاديثه . وإيماننا بالثقة والأمانة والصدق والشرف يجب أن لا يقل - إن لم يزد - عن إيماننا بدفع العاطفة وسيطرة الشهوة . . وهذا - ببساطة - هو معنى أن يكون الإنسان إنساناً وألا يكون حيواناً .

والفرض الثالث خاطئ أيضاً - فتلك القطعة المهلهلة التى توضع على الوجه ، أو عدم خروج المرأة أو إغلاق النوافذ كلها طرق عديمة الجدوى إذا كانت نفس المرأة ضعيفة ، ومعنويتها مهزومة ، وإرادتها متلاشية ، وإذا انتفى وجود الشيطان كشال للرجل والمرأة فسيكون موجوداً دائماً دائماً فى نفس كل من الرجل والمرأة يسرى منهما مسرى الدم - شيطان الضعف الذى لا يعرف الحدود ولا تقفه الحواجز التى يقيمها المجتمع بين الرجل والمرأة وخير لنا أن نحارب فى النفس ، نفس الرجل ونفس المرأة ، وهو ما نعينه بتقوية الفرد وبأن يكون غاية فى ذاته .

* * *

ويحق لنا من ناحية أخرى أن نتساءل عن ماهية الشرف الذى نريد الاحتفاظ به بالفصل بين الرجل والمرأة فالشرف شعور معنوى ذاتى فيفيض من نفس الإنسان طواعية ورغبة وإيماناً به وتفضيلاً له فإذا كان

الحرمان هو الحارس عليه والطرق المصنوعة هي الحافظة له فإن الشرف يكون قد مات فعلاً ولا يبقى إلا الناحية المادية للشرف ويحق للرجال أن يحرصوا عليها ولكن ليس لهم أن يسموها باسم الشرف فشرف المرأة كشرف الرجل يموت عند العبودية وفقد الحرية .



ومما يمس هذه النقطة عن قرب تبرج النساء . وهو الموضوع المفضل عند بعض الناس ، وقد يكون غريباً بالنسبة إليهم أن يعلموا أن التبرج قديم جداً ، فقد عثر في حفائر قدماء المصريين على رسوم لطرق تجميل لا تختلف عن الطرق السائدة الآن وكان الرجال أنفسهم يتجملون فيتقلدون الأساور ويتحلون بالعقود ، ولم يقتصر ذلك على القبائل البدائية بل لوحظ أيضاً عند الأمم القديمة السابقة كقدماء المصريين والفرس العرب في عهد حضارتهم إذ كان الخلفاء يقلدون الأمراء عقود وأساور وأطواق ذهبية .

وليس ذلك دفاعاً عن التبرج ، فنحن نعتبره أثراً من هذه العهود القديمة ودلالة على عدم نضج النفس ، يشترك في ذلك الرجل والمرأة فليس هناك فرق كبير بين المرأة المتوحشة التي تتحلى بعقود من أنياب الحيوانات وتلبس جلودها وبين المرأة الحديثة التي تتحلى بعقود من اللؤلؤ وترتدى الفراء وحتى الآن لم يبلغ الرجال من التضحية والقوة ما يفرقون معه بين امرأة جميلة وأخرى قبيحة ، وامرأة متزينة وأخرى عاطلة ، وقد قضت عليهم الضرورات بتوحيد أزيائهم وبساطتها ولكنهم ما زالوا يميلون إلى الأزياء المبهرجة المزينة في المناسبات

الخاصة ، وكثيراً ما يشجعون نساءهم على ارتداء الثياب النسائية الفاخرة المتقنة - أو يشترون لهن الجواهر الثمينة واللآلئ النادرة . .
ومن الحق علينا أن نعتز أن العصر الحديث يقاوم هذه النزعة - نزعة التبرج - أكثر مما يقاومها رجال الجيل القديم لأن وسائله حيوية وعندما تتعارض ضرورات الحياة مع وسائل التجميل فإنه يضحي بالثانية بلا تردد ونحن نشاهد أن الضرورات العملية قد قضت - تقريباً - على الشعور الطويلة الجميلة وعلى كعوب الأحذية العالية وعلى لبس الجوارب الحريرية وعلى الزينة الثقيلة من الذهب والفضة .



والزواج موضوع هام جدير بكل عناية ونحن لا نستطيع أن نتناوله بالتفصيل ولكننا سنحاول أن نوضح أسسه ونظرة الديمقراطية الجديدة إليه .

نحن نعتقد أن فشل كثير من الزوجات وخيبة أمل الأزواج والزوجات إنما يعود إلى أن الناس ظنوا أن كل واحد يبلغ سناً معينة يستطيع أن يتزوج بل ربما حتموا عليه ذلك ليحتفظ بطهارته الجنسية ، ويكون ذلك صواباً إذا كان الغرض الوحيد من الزواج هو إشباع الرغبة الجنسية أو وضعها في الموضع الصحيح ، وقد سادت هذه الطريقة العصور القديمة ونجحت عندما كانت الحياة الإنسانية مهمة والشعور بالنفس والذات ضئيلاً والمطالب الحيوية متواضعة ، فسارت الحياة سيراً هادئاً ، إن تضاعفت فيها المشاعر الذاتية فقد توافر

لها الإيمان ، وإن فقدت السعادة فقد كسبت الهدوء والبعث عن المشاحنات والإضرابات .

لست لأعيب هذا الفهم وبقينى أنه كان صالحا جداً لعصره وزمانه ، ولكن ذلك لا يزكيه شيئاً فى عصرنا الحالى الذى يختلف تمام الاختلاف عن العصور الماضية فالإنسان الآن يفتش عن الحياة فى كل شئ ليضمها ويحيلها إلى حياة أو على الأقل وسائل تزدهر من الحياة . ومطالبه الآن كثيرة جمّة ، وفهمه للحياة أسمى بكثير من فهم الإنسان قديماً لها وقد أصبح يطلب من الزواج شيئاً أكثر من الشهوة أو السكن ، إنه يريد السعادة لجسمه ونفسه ، والمساعدة فى مجابهة الحياة وما فيها من الآلام والمتاعب وستبقى الغريزة مع هذا محتفظة بمكانها فى الزواج حديثاً كما كانت قديماً ولكنها فى الزواج الحديث ناحية ، وربما أهم ناحية ، ولكنها ليست كل شئ . .

وتبعاً لهذا التطور فى فهم الزواج لم يعد كل واحد يبلغ السابعة عشر يستطيع الزواج مادام قد استكمل خصائصه الجنسية بل صار عليه أيضاً أن يستكمل خصائصه النفسية وأن يستعد لهذه المهنة المزوجة مهنة الزواج .

والزواج مهنة . . مهنة بسيطة بالنسبة للرجل ومركبة بالنسبة للمرأة ولكنها ليست سهلة بالنسبة للطرفين ، ويكفى أن نتصور المجهود الجسمى الذى يبذله الرجل والمرأة لإنجاب الأطفال وتربيتهم والمجهود العقلى الذى يسيطر على ذهن الزوجين وما يسود تفكيرهما من المسائل المنزلية وصيغ الحياة بصيغة الأولاد والمستقبل - لنقدر أهمية

الزواج وصعوبته وكثرة مسئولياته ومشاكله .

ولسنا نذيع سرا إذا قلنا إن معظم المتزوجين يشعرون أن الزواج لم يحقق كل آمانيهم ، إن لم يشعروا بالشقاء والتعاسة وهم لا يعلنون ذلك تجلدا وتسترا ، ولأنه ليس مما يشرف الرجل أن يذكر ذلك ولا مما يخلصه مما هو فيه ، وأخيراً لأن كل واحد منهم يعتقد أنه الشقى . ويباقى الأزواج سعداء .

والسبب فى ذلك واضح جدا ، فلما كان الزواج مهنة فإنه كغيره من المهن يحتاج إلى استعداد واتقان إذا لم يتوافرا ، فشل الإنسان فى الحصول على ثمرة هذه المهنة وهى بالنسبة للزواج السعادة . وكيف يمكن أن يسعد الزوجان وكل منهما بجهل جهلا تاما نفسية الآخر فالزوج قضى ربيع عمره فى وحدة نفسية حادة متوترة كما قضى عليه نظام عدم الاختلاط ولم تصقل عواطفه صداقة المرأة أو زمالتها أو معرفة شئ من نفسيتها والمرأة هى الأخرى لا تعرف عالم الرجل وتنظر إليه نظرة نسائية تخالف الواقع فتظن أن ليس فيه إلا الثياب الزينة والنواحي الشخصية .

بأى فهم يمكن أن يتعاون هذان الزوجان ؟ أنهما يتكلمان لغة واحدة ولكنهما لا يفهمان بعضهما ولا يشتركان فى الإحساسات والعواطف والآمال ، إن معنى الزواج لا يلبث أن يخمد فى نفس كل منهما والأمل الذى كان يزهر فى النفس سرعان ما يذبل بعد شهر الزفاف ولا يبقى بعد ذلك من الزواج إلا حروفه الجامدة والرمز المادى الثابت الذى يعنى وجود امرأة وأثاث . . فلا يجب أن نعجب إذا

سمعنا كلمة الطلاق أكثر من مرة . فحتى الوازع الدينى لم يستطع أن يوقف الطلاق من أناس يعلمون أنه أبغض الحلال إلى الله لأن الشرع لا يعطى حياة لشئ عديم الحياة ولا يبارك عملا لا تتوفر فيه النية الخالصة المتبادلة .

إن معرفة الزوج لنفسية زوجته و الزوجة لنفسية زوجها وتاكدهما من اتفاقهما فى الميول و المشارب هو أمر ضرورى لهما كى يسعدا فى زواجهما ، ونحن مع ذلك نحذر المغالاة التى لا مبرر لها فى تقدير هذا العامل أو سوء فهمه . فثمة أناس متشككين مترددين يعطون عوامل نفسية يزعمونها أهمية ليست لها على وجه التحقيق ، ولا شك أن الإرادة القوية مع النية الطيبة يمكن أن تغلب على الجهل بنفسية المرأة وتتيح زواجا سعيدا حتى فى هذا العصر كما نعلم ذلك من حياة بعض أصدقائنا . كما أن معرفة المرأة والخبرة بنفسها وحدها من زوج ضعيف الإرادة متقلب الرأى سئ الغرض والهوى لا تكفى لإسعاد الزوجين ولكننا بصفة عامة نرى أن الفرد العادى فى زماننا وفى المستقبل يجب أن يلم بنفسية المرأة إلى حد ما . .

ويكون ذلك بالخبرة ودقة الملاحظة والحكمة ولهذه المعرفة طبعها أسس علمية دقيقة يوضحها علم النفس ولكن الزوج يستطيع أن يستغنى عن الناحية الفنية فى الموضوع ويمكنه أن يكتفى بتجاربه الشخصية وذكائه .

وإذا كنا نفترض العلم بنفسية المرأة فنحن من باب أولى نفترض العلم بالثقافة الجنسية . ولا شك أن جزءا كبيرا من تبعة إخفاق

الزيجات وشقاء الأزواج يعود إلى الجهل بهذه الناحية الحساسة ، إن الخجل والحياء يجب أن يرفعا من هذه المسائل ، ولسنا نرى عاراً في تدريس هذه الثقافة ولكننا نرى العار كل العار في كتمها وتحريمها والجهل بها ، فإن ذلك فوق أنه سفسطة فارغة وطفولة وتعلق بالصغائر فإنه قد جنى على آلاف الأزواج والزوجات ممن أقدموا على الزواج وليس لديهم فكرة عن ماهية المهمة القادمين عليها .

حقاً إن الغرائز تهدى الإنسان في هذه المواطن كما أنها ترشده إلى أن يضع الطعام في فمه ويتوسد ذراعه ويمد جسمه لينام وهكذا ، ولكنها لا ترشده إلى آداب المائدة أو آداب اللباس أو فنون الطهي أو صناعة السرر ، فإن ذلك تقوم به الحضارة والمدنية ، والناحية الجنسية لا تفرق عن هذه النواحي بل إنها تزيد في أن لها آثاراً عظيمة الأثر ، فهي تجمع الناحيتين الجسمية والنفسية .

وما فائدة نكتمنا في شيء هو أحد الأغراض الرئيسية للزواج إن الذين يتزوجون ليسوا أطفالاً ، ولكنهم يضطرون إلى أن يكونوا كالأطفال . وهم يستمدون معلوماتهم من أصدقائهم أو من الإشاعات الخاطئة ، وقد ينساقون إلى طريق مشين ، والنساء لا يعلمن شيئاً عن هذه النواحي إلا قبيل الزواج بليلة ، والخير كل الخير هو أن نطرح الخجل جانباً وأن ندرس الثقافة الجنسية للشباب والشابات حتى تتنور أذهانهم على أساس علمي صحيح .

الاختلاط المشروع ، والعلم بالثقافة الجنسية ، والتفاهم المتبادل القائم على وحدة التعليم بين الجنسين ، المشاركة في الحياة ، هذه

العوامل فضلا عن أثر كل منها فى دائرته الخاصة فانها جميعا ستقرب بين الرجل والمرأة وستتيح للرجل بسهولة اختيار تلك التى ستكون زوجته وهو أيضا ما يتم بالنسبة للمرأة . . ونحن نفترض أن الحب سيكون متبادلا . على أن الحب كما يفهمه الشباب عاطفة سريعة الهبوط ولذلك فإن ما يجب أن يراعى فى الاختيار هو التوافق بينهما فى الأذواق والمشارب والأفكار والعقائد والميول والهوايات .

عندئذ سيكون الزواج هو الخطوة التالية وسيكون من الطبيعى جدا أن يسأل الرجل المرأة فتجيب وهذه الطريقة البسيطة الصائبة تفضل الطريقة المركبة الخاطئة المتبعة الآن .

وستظل الاختصاصات فى الزواج كما هى . . المرأة فى البيت والرجل فى الحياة وليس من الخير فى شئ أن تفاضل بينهما وليس هناك فرق بين امرأة تطهى الطعام وترعى الأطفال وتنسق البيت وبين رجل يبيع ويشترى أو يجمع طول يومها أرقاما أو يقف أمام آلة ينبعث منها الزيت والدخان ، فإذا كان هناك تفاضل فيحق للمرأة أن تفخر بتلك المهنة العريقة السامية التى تتولاها دون الرجال وهى التربة . .

ولما كنا لم نبلغ رجلا أو امرأة ، الحد الذى نستطيع فيه أن نجتمع بين الرغبات المختلفة فيتحتّم علينا أن نولى رئيسا فى كل الشركات - والزواج أحدها - ومن الطبيعى أن يكون الزوج هو الرئيس فهو أقوى من المرأة وأشدّ اتصالا بالحياة ومن البديهي أن هذه الرئاسة تقوم على التفاهم المتبادل والمرونة من الطرفين . .

* * *

ورغم أن الطلاق مأساة إلا أن الشقاء مأساة أكبر من الطلاق ، وهناك حالات يجب فيها الطلاق وجوباً وثمة مذهب يقول بتصعيب طرق الزواج وتيسير وسائل الطلاق على أنه لا يصلح لنا فى وضعنا الحاضر ، وخير المذاهب أن يباح الطلاق للزوجين فى حدود ضيقة فيكون هناك باب يصح لهما الخروج منه إذا تأكد أن البيت قد صار سجنًا لكليهما وذلك الباب مغلق بشتى القيود ، على أنه عندما يفتح فلا تتقدمه جنازة ، لأن الحياة أمامه والشقاء خلفه وليس هناك مبرر لبقاء الزوجين فى أتون من الشقاء بينما يستطيع كل منهما التجربة من جديد . . ولعل ذلك هو ما تشير إليه الآية البليغة (وإن يفرقا يغن الله كلا من سعته ، وكان الله واسعا عليهما)

وليس معنى ذلك أن يكون الطلاق يمينا يقذفه الزوج ليرغم بها أصدقاءه على تناول طعام أو قبول ضيافة ولكن المحكمة وحدها هى التى تستطيع أن تحكم بالطلاق بناء على طلب الزوج أو الزوجة وذلك يمكن أن يقال أيضا بالنسبة لتعدد الزوجات فلا يباح إلا باذن من القاضى ولأسباب وجيهة .

إن هناك أناسا يتحسرون على المنزل القديم وقت أن كان الزوج هو الحاكم وكانت الأوضاع المنزلية ثابتة وطيدة ، إنهم يخشون على المنزل من هذا العصر ويلقبون البيت العصرى (بالبيت المجنون) ويعتقدون أن الحياة العصرية قد أرخت العلاقات القديمة بين الزوج والزوجة وأنها أضعفت الحياة المنزلية وأوهت أسبابها ، وهى مزاعم خلافة يؤخذ بها الناس ولو أجبروا رجالا ونساء على الرجوع إلى الأوضاع القديمة لرفضوا ولقللوا شكواهم .

ليس هناك دليل على أن الزواج حديثاً أو هو منه قديماً ، ونسبة الطلاق في مصر تفوق نسبته في رينو ، أنها كنسبة ٦ , ٢٥٪ إلى ٨ , ١٦٪ على أن هذه النسبة لا توجد إلا في بلد الطلاق الأمريكية ، وأما في غيرها من البلاد الأمريكية أو البلاد الأوربية فإن نسبة الطلاق تنخفض انخفاضاً بينا . .

و الزواج العصري زواج إخلاص وحب ، أنه شركة بين شخصين كلاهما مثقف وخبير بالحياة وعارف بما له من الحقوق والواجبات التي تفرضها هذه الشركة التي يكون الغرض منها الهناء العائلي . ولا شيء يعدل هذه الميزات فلو عبدت المرأة الرجل فإنني أشك في السعادة التي سيشعر بها المعبود . إن الرجال ليسوا آلهة ، وسعادتهم الحقيقية هي في أن يشاركوا ويقتسموا وليس في أن يستأثروا وينفردوا .

وليس ثمة شك في أن المرأة المثقفة المهذبة أقدر على إسعاد زوجها وأدري بتوفير راحته من امرأة أخرى هي كمية مهملة ملقاة في ركن من أركان المنزل لا تفهم ولا تدرى ولا تحسن تصرفاً ، وتقعدها مواهبها القاصرة فلا تستطيع مساعدة زوجها في عمله أو مشاركته في متاعبه .

وليذكر الذين يشورون على رفع مستوى المرأة وتهذيبها وإشعارها منزلتها في الحياة مساوئ المرأة القديمة الخاملة ، من قذارة وجهل وتعلق بالسفساف والخرافات التي تملأ ذهنها وليسألوا أنفسهم كيف تربي مثل هذه المرأة طفلاً أو تنسق بيتاً ،

* * *

لا بد أن نشير بكلمة إلى عاطفة شديدة الاتصال بالمرأة تلك هي (

الحب) الذى جنى عليه المجتمع المصرى جناية كبرى ومرغه فى طين الشهوات ووصمه بوصمة البغى والضلال نحن نعتز بأن الحب مشوب بالناحية الجنسية إلى حد ما وفى نسبة ترتفع وتنخفض ولكنتا ننكر أن تكون هذا الناحية كل شئ ، فالعامل الجنسى ليس إلا عامل من عدة عوامل ، وهناك عوامل أخرى تؤثر علينا قبل إصدار حكمنا النهائى وقد أغفلها رجال المجتمع القديم نادى بهم هذا إلى إساءة فهم الحب .

من هذه العوامل (المبدأ) الذى يتحكم فى النفس و الذى يقاوم اغراء المرأة ويدفع الإنسان إلى الموت كريماً شريفاً بدلاً من العيش ذليلاً مهاناً .

ومنها أن الجمال ليس تقاطيع وملامح ، فهناك (جمال روحى) وآخر (نفسى) وثالث (خلقى) وكل نوع من هذه الأنواع يسبى القواد ويبعث الحب ولكنه لا يوحى إلى النفس سوى الاحترام والإعجاب .

وأخيراً نجد أن الحب حسناً أو سيئاً ، لا بد أن يأخذ مظهر من مظهرين الأول أن يكون عاطفة نبيلة منزهة عن الشهوات ويأخذ فى هذه الحالة صفة الصداقة والزمالة التى نعتقد أنه ليس هناك مانع من أن تقوم بين الرجل والمرأة والثانى أن يكون عاطفة مشوبة بالميل الجنسى وفى هذه الحالة إما أن يحل الموضوع بالزواج ، لأن المحب - لا يحب وأن كان حبه جنسياً- أية امرأة وبمعنى أصبح جسداً وإنما يحب امرأة خاصة لها إشارات وسكناتها وضحكاتها وفهمها للأشياء ولا سبيل إلى الارتباط بها إلا بالزواج ويحق لنا أن نقول بلا مبالغة أن ذلك هو نهاية معظم هذه العلاقات إذ أن هذه الحالة هى الطبيعية والعادية

أيضا وإما أن تنتهى العاطفة بالسقوط أى الاتصال الجنسى دون الزواج وهو احتمال ضعيف ولكنه يحدث وسيحدث مابقى الضعف البشرى متمكنا من النفوس ؟

وذلك الاحتمال الأخير مؤسف حقا ولكنه مع ذلك لا يختلف عن أى شئ مؤسف آخر ، حوادث الطرق والحريق وتبذير بعض الأغنياء وسفاهتهم ، فهذه الأمور كلها لا تكون سببا فى تقييد حرية المرور أو الحجز على كل الأغنياء وإنما يكون جهادنا فى سبيلها موجها إلى ناحية الثقافة والنفس وليس للقانون والقوة . .

وهناك ناحية أخرى للموضوع ، فإن نظرنا إلى الحب كجريمة وفصلنا بين الرجل والمرأة قد دفع بالشباب إلى بؤس الفساد وأماكن البغاء الذى لا بد أن تصرخ به دولة يحرم مجتمعها الحب ، ويعتقد أن الغريزة الجنسية غلبة ، ويرفض الإيمان بما فى مثالية الشباب من قوى وطهر وشرف إذ من الطبيعى مادامت هذه عقيدته أن يبيح للشباب تصرفا قلدا لشهواتهم بعيدا عن المساس بباقى الفتيات ، بل بعيدا عن المدينة كلها التى يشوهها هذا المنظر كما يشوهها وضع محطة المجارى فيها أو تصريف المياه القذرة والأوساخ فى وسطها . .

لا يقدر الآثار التى ترتبت على قطع الصلة بين الرجل والمرأة فى المجتمع المصرى صداقة أو زمالة أو حبا إلا الذى يسير فى شوارع القاهرة وغيرها من المدن الكبرى أنه يلمس ظاهرة ليس لها مثيل فى مدن العالم وعواصمه ، إن امرأة جميلة واحدة أو حتى أنيقة لا تسير إلا وتتبعها الغيول النهممة الظمأى . . ويتراجع عشرات الشباب

ليمثلوا عيونهم منها وأية بسمه أو ضحكة أو إشارة كفيفة بأن تفسر تفسيرات لا أصل لها إلا فى ذهن هؤلاء الشباب ، بل أن ثوب المرأة أو صوتها أو حتى صورتها الظاهرة فى الإعلانات السينمائية الملصقة على لوحات الإعلان ، تكفى لأن يقف الناس ليستمتعوا دقائق بهذا المنظر . . وإنما تجدد المرأة تجدد الشباب يتحركون بها على أبواب السينما وسلم الترام والنوادي والمعارض النخ . .

فضلا عن انتشار (الطريقة الشوارعية) فى الغزل وضع النهار وتبع النساء والفتيات مسافات طويلة ، فإذا دل ذلك على الجوع النفسى القاتل والنهم فى بعض حالاته فإنه فى معظم الحالات لا يدل إلا على طفولة وصبيانية سببهما الأولى الحرمان والفصل بين الرجل والمرأة وتحريم المجتمع للصدقة والزمانة بينهما .

من الجحود أن نقصر عاطفتنا نحو المرأة على الناحية الجنسية أين إذا احساس الهدوء والطمأنينة والراحة والسعادة ؟ أين إذن شعور الحياة المنزلية الكريمة بما فيها من عطف وحب وتعاون وإخلاص ، واستقرار ؟ أين إذن روابط الصداقة والزمانة والعمل المشترك والسير نحو هدف واحد . .

عندما أراد الصوفى القديم أن يمثل الجلالة الربانية ويرمز إلى الحب الإلهى لم يجد سوى المرأة وما تبعته من إشراق وضياء ، وعاطفة وحرارة ، وجمال ورواء . . ولم يكن ذلك عبثا فإن التأمل فى طبيعة الحب يكشف لنا عما يشيره من العواطف الكريمة وكلما زادنا تأملنا كلما ارتفعنا عن مستوى الشهوة .

ولو لم نكتسب من الحب سوى تبادل العاطفة وتقدير الألام
والمسرات والمشاركة فى الهناء والشقاء وحب الجمال وتنميته فى
النفس حتى يتأصل الذوق ويشمل كل شئ من متاع إلى زى إلى دقة
وتناسب فى أداء الأعمال واتزان فى الحكم لكان ذلك كله كافيا
لتمجيد الحب ورفع شأنه .

وديمقراطيتنا ترى أنه ليس هناك ما يمنع من أن يتبادل الحب تحت
رعاية الأب والأم وعطف المجتمع . إذ أن السمو به يجعله قيمة تحفظ
للشباب مثاليته وشرفه ووازعا قويا فى نفسه يذكره إذا ضعف وينهضه
إذا عثر وينصح له ألا يندس نبلة وصفاته .

وثمة كلمة أخيرة لازمة قبل أن نختم هذا الفصل . . إننا تكلمنا
كثيرا عن حقوق المرأة وساويناها بالرجل وحررناها من أسار التقاليد .
ذلك كله لكى تستطيع أن تؤدى رسالتها التى تشعر بها ، ولكى تعمل
فى الميدان الذى تحس أن مواهبها تلائمه . إنها تستطيع أن تكون إما أو
زوجة أو طيبة أو عالمة ، أو موظفة أو عاملة . . ولكن رسالتها فى كل
هذه الحالات يجب أن تكون بعيدة عن العبث واللهو والتمتع
بالحقوق دون أداء الواجبات .



الفصل الثالث

العاملون فى المجتمع

إذا كان لنا أن نأمل بلوغ غايتنا يوماً ما . فأغلب الظن أن ذلك سيتم بمجهود العاملين فى المجتمع ومشاركتهم للدولة . ولن يكون من المبالغة فى شيء أن نقول إن أثرهم سيفوق أثر الدولة نفسها ، ففى كل الشعوب أحتل الزعماء الشعبويون منزلة جعلتهم المؤثرين الحقيقيين فى سير الحوادث والمكيدين لفهم الشعب وأفكاره ، ومنهم من استطاع أن يغير عقائد البشرية عن طريق التقدم العلمى مئات السنين كالعلماء والمخترعين ، وتحت هؤلاء طبقة أقل منهم أهمية ولكن أثرها لا ينكر فى الحياة العامة منهم الشيخ والمعلم والكاتب والطبيب والصحفى الخ . . . فإذا كان هؤلاء قد استطاعوا أن يقودوا الشعوب والجماهير ويؤثروا فى أوضاع حياتها قديماً فإنهم يستطيعون ذلك فى العصر الحديث بشكل أوسع وفى مدى أعم . لأن العصر الحديث قد وضع فى أيديهم أسلحة رائعة ، نافذة الفعل شديدة الخطر كالصحافة والاذاعة والسينما وغيرها من طرق الدعاية ووسائل التأثير التى يمكنهم بها أن يتغلبوا على بعد المسافات وتعدد الأمكنة فتسرى جهودهم وكلامهم وأبحاثهم فى الناس كالسحرة وتأثر فيهم من

حيث لا يشعرون .

نحن لا نستطيع أن نحصى فى مصر وحدها عدد الجرائد والمجلات الاسبوعية واليومية ، الجدية والسياسية ، والاقتصادية والفنية التى تطبع كل يوم وكل أسبوع ولكنها لا تقل بحال عن عدة آلاف ، ولست أشك فى أن هذا العدد سيزيد أضعاف مضاعفة بانتشار الثقافة ومحو الأمية . ولنا بعد ذلك أن نتصور الأثر الذى تتركه مطالعة مثل هذا العدد الكبير من الصحف فى نفوس قرائها

ونحن لا نستطيع أيضا أن نحصى عدد المستمعين إلى أجهزة الراديو المنتشرة هنا وهناك فى البيوت والمقاهى حتى يستطيع الإنسان أن يتابع الاذاعة وهو ماش دون أن تنقطع . هذه الأجهزة تزيع يوميا نشرات الاخبار والأغاني والخطب والدعايات السياسية والمنولوجات الفكاهية

ونحن لا نستطيع كذلك أن نعد الأفواج التى تدخل دور السينما أربع مرات فى اليوم والتى تغشى صالات الرقص ومسارح التمثيل وقاعات الاجتماعات وتخرج منها وقد انطبعت فى نفوسها آثار مارأت وما سمعت وما شاهدت

إن العصر الحديث هو عصر الجماهير ، لها وعليها ، وإذا كان قد دان لها فى الناحية السياسية فإنه قد انتصر عليها فى الناحية الاجتماعية . فقلما يستطيع الفرد الحديث الفرار من الديكتاتورية الفكرية التى يفرضها العصر عليه ، وهو أن قاطع الجرائد والمجلات وجد السينما ، وإن هرب من السينما أستمع إلى الإذاعة ، وقد

يستطيع أن يطرح كل هذه المؤثرات بيد انه فى هذه الحالة يفقد مسابرة
لروح العصر

ليس هناك مبرر يجعلنا نهون من شأن هذه العوامل أو نقلل من
آثارها . فالجماهير عاطفية ساذجة لا حد لبلاقتها ومازالت تؤخذ
بطرق التدجيل القديمة بعد أن تصبغ بصبغة عصرية ، وطبيعة التليد
أقوى وأغلب من ملكة النقد ولا يستطيع فرد واحد أن ينقد ويهاجم
الجرائد التى يطالعها والسينما التى يشاهدها والإذاعة التى يستمعها
للتصور أننا حالة فرد يقرأ جريدته المفضلة سنة وخمسة وعشرة -
هل هناك شك فى أن مثل هذا الرجل سيتأثر وإن لم يشعر بما يقرأ
ويدين بما تدين به جريدته ؟

ولنفحص أثر السينما فى روادها . إن الرواية الواحدة يتفق عليها
عشرات الألوف من الجنيهاات ، ويسخر لإخراجها أدق ما أبدعه
العلم من آلات وأثمن ما أخرجته المصانع من أثاث وأزياء ، ويقوم
بتمثيلها أجمل الممثلات وأعذب المغنيات يوضع ذلك كله فى إطار
روائي عاطفى بالغ الروعة يحمل مشاهديه إلى أودية الخيال . فكيف
لا تنطبع هذه المشاهد فى نفس رجل يشهد الروايات السينمائية طول
عمره مرة ومرتين فى الأسبوع

والأمر كذلك فى الإذاعة فهى تشغل اليوم كله وتستعين بالفنون
من غناء وتمثيل فلا بد أن يصيب رشاشها أشد الناس انهماكا فى العمل
وأعظمهم إنصرافا عن اللهو . على أن هناك كثرة تفضل استماع أغنية
جميلة على قراءة مقال قيم أو حتى مقال شيق . زد على ذلك أها

وسيلة للتلقين من ناحية واحدة وهذا ما يجعل نفعها عظيماً للنظام القائم فالمدّيع أمام الميكروفون يذيع على الملايين كذباً أو صدقاً ، جداً أم هزلاً وهؤلاء يقبعون فى بيوتهم يتلقون ما يعطون كالأطفال حين يرضعون على حد تشبيه أحد الكتاب ولا يستطيعون الرد أو إصلاح الخطأ .

نعم أن من حسن حظ الإنسان أن له قدرة عجيبة على النسيان وإلا اردم تحت أكداس ما يقرأ وما يسمع وما يرى .
ولكن تأثير الدعاية مع هذا سيظل نافذاً ينتقل إلى دائرة اللاشعور إذا بارح دائرة الشعور والوعى

* * *

ترى هل قدر المتولون أمور الدعاية والقائمون بهذه الشؤون التبعة الثقيلة والمسئولية الجسيمة عليهم ؟ أنهم يعملون فى ميدان النفس ويؤثرون أثراً مباشراً فى الفهم الاجتماعى والنظر إلى الأشياء ويلعبون بالعواطف ويضربون على الأوتار الحساسة . .

إن المذيع اللاسلكى والمخبر الصحفى والنجم السينمائى هم أبطال العمل فى المجتمع الحديث وهم الذين يعطونه افكاره ومبادئه ومظاهره وعاداته وهم المسئولون قبل غيرهم عن تقدمه أو تأخره ، قوته أو ضعفه .

لسنا نعلم شيئاً من ذلك . وأغلب الظن أن هؤلاء السادة يجهلون واجبهام العام وإن ذكروا جيداً واجبهام الخاص فجميل أن يتمثل النجم السينمائى لأوامر المخرج ، وأن يبلّث المخبر الصحفى عن الأخبار

الجديدة ، وأن يشنف المذيع أذان مستمعيه بأغنية جميلة بين آونة وأخرى . ولكن ذلك كله لا يجب أن يكون على حساب عقائد الجمهور أو مصلحة العامة

ونحن نشك في أن الكثير منهم يلاحظ ذلك ، وليس من العسير عندما نتصفح المجلات ونستمع إلى الإذاعة ونشهد الروايات السينمائية أن نلاحظ الحشو هنا وهناك يكاد يغطي على صلب الموضوع ، والزيادات الكثير التي لا فائدة لها سوى إثارة الغرائز ومجاراة الهوى وهم يعتلدون بأن هذا المقدار من الهزل هو وحده الذى يجعل الجدل الباقي مقبولا ونحن لا نستطيع أن نشاركهم رأيهم ، ولو كان ظننا سيئاً لقلنا إن هذا النصيب الضئيل من الجدل إنما وضع لستر ابتذال الموضوع الأصلي وتفاهته وتبريره فى أنظار النقاد

* * *

كيف يمكن أن نعالج هذا النقص وأن نسموا بالخدمة فى المجتمع إلى مستوى الاتقان والإخلاص . إن الدولة لا تستطيع إلا قليلا جداً فى هذه الناحية وقصارى ما يمكن أن تعمله هو أن تحصل لها على الكمال السلبى أما الكمال الإيجابى فذلك ما يتوقف على العاملين فى المجتمع أنفسهم ، ولنضرب مثلاً بسيطاً . إن الإعلانات التجارية قد قضت على حرية الصحافة وجعلتها مقيدة بأرادة ربانة الصناعة والتجارة ورؤساء الشركات والبنوك ورجال الأعمال . وإليها يعود الفضل فى أن تكون الجريدة ست عشرة صفحة ثم تباع بخمسة مليمات ولكن المسألة ليست مسألة كثرة صفحات فربما ضر ذلك أكثر مما نفع ، فضلاً عن أن الإعلانات نفسها تستغرق معظمها . فمن

الممكن أن تفرض الدولة قانونا تحرم به الإعلانات أو تقصرها على يوم أو اثنين ولكن ذلك غير عملي ومن أسهل الأمور خرق هذا القانون والتخلص منه بشتى الطرق كرفع الأسعار أو تصغير المسافات ولكن إذا اجتمع الصحفيون أنفسهم وقرروا مقاطعة الإعلانات والفصل بين عالمي الصحافة والمال . فإن مثل هذا العمل ينجح ويزدهر . حتى لو شذت جريدة أو اثنين لأن الجمهور يقدر كتابه وهو على استعداد للتضحية في سبيلهم .

وكذلك الممثلين السينمائيين فإنهم يستطيعون أن يحاربوا النزاعات الدنيئة والإسفاف في الروايات المصرية فيحرموا مثلاً عرض «رقصة البطن» الشائنة



الاليت العاملين في المجتمع يقدرون ذلك . أنهم يعلمون الناس ويقودنهم فليتهم يعلمون أنفسهم ويحكمونها . أنهم يطالبون الناس بالضمير الاجتماعي فليت ضميرهم الاجتماعي يقوى على محاربة الشهوات والمغريات .

أنتى لم أر خيانة كهذه التى يرتكبها العاملون فى المجتمع عندما يحيدون عن الطريق المستقيم ويستغلون ثقة الجمهور وسذاجته . إن الجمهور يطالب النائب البرلمانى بحفظ عهوده طوال خمس سنوات لأنه انتخبه مرة واحدة فى هذه المدة فما أجدر الصحفيين والسينمائيين والمذيعين والكتاب وغيرهم بأن يحافظوا على كرامة مهتهم ويؤدوا حقها وهم الذين يختارهم الشعب يومياً ويدفع لهم ما يضمن لهم

العيش والرفاهية . إنهم يخونونه يخونونه مرتين الأولى مادية والثانية معنوية وقبل ذلك يخونون أنفسهم وينكثون بعهودهم .

نحن لا نطالبهم بأن تكون رواياتهم وجرائدهم وإذاعاتهم منابر وعظ وإرشاد أو صيحات وطنية وحماسة . ولكننا نطالبهم بأمرين . الأول الا يخونوا ضمائرهم وعقائدهم وهم يعلمون بتأثير العوامل الخارجية التي يتعرض لها كل عامل فى المجتمع . والثانى أن يعرفوا واجبه نحو المجتمع الذى يجب أن تكون مصلحته العليا هدفهم الأول وأصل الفكرة فى عملهم

إن عدم اكتراث معظم العاملين فى المجتمع المصرى بهذه القواعد لم يخف على الشعب الذى استطاع بذكائه الفطرى أن يحس ما إذا وقع وراء الستار . وأن يتصور قاداته وزعماءه ودعائه على حقيقتهم قبل أن يرتدوا ملابس التمثيل ويضعوا « المكياج » والأدھنة المسرحية . وهو يشهد الروايات السينمائية ويقرأ الصحف ويستمع إلى الاذاعة لأنه يحارب بها السأم والملالة والخواء . ولأنها تشيع بعض نواحي النقص والضعف فى نفسه . ولكنه لم يعد يشعر باحترام نحوهم واعتبرهم رجال نفع ومادة ، أو على أكثر تقدير رجال فن يكتبون مالا يعتقدون وينطقون بماهم أحوج إليه من بقية الناس . فأتسعت مسافة الخلف بينه وبينهم وانعدمت الثقة .

* * *

وهناك ناحية أخرى للموضوع عظيمة الأهمية . فقد ظلت الدعاية بمنأى عن النواحي السياسية وكان تدخلها على الأكثر لا يتعدى

التي أحى الحسبية الضيقة . ورغم أن ذلك قد أفسد الجو السياسي كثيراً ، إلا أنه لا يقاس بالآثر المدمر الذي نشأ من استغلال الدعاية في الشؤون السياسية وفي بث الذعر والاضطراب داخل البلاد والتمويه على الناس وخداعهم عن أغراض العدو حتى يتمكن هذا من الفوز والانتصار .

لقد أظهرت هذه الحرب أن التقيد بالعهود ومراعاة القوانين خرافة لا محل لها في ميدان الحياة والحروب والسياسة وقد رأت الدول في الدعاية سلاحاً نفسياً ومباشراً إلى نفوس الشعب يبلغها آمالها في هدم الكيان الاجتماعي والسياسي وتوهين القوى المعنوية ونشر الأكاذيب والمفتريات . ولعل الألمان - الذين استعملوا لأول مرة هذا السلاح - هم خير من يصور لنا طرق استعماله وآثره . فقد نقل هرمان رواشتنج في كتابه المشهور (هتلر قال لي) آراء زعماء النازي في هذه الناحية فأحدهم يقول (ليس في الديمقراطية معتقدات واقصد بالمعتقدات المعتقدات الأصلية التي يضحى الناس بأرواحهم في سبيلها راضين وهذا هو الكشف الأساسي الذي وفق إليه هتلر ومنه تتكون نقطة الابتداء لسياسته العظيمة التي سيثبت دائماً صوابها ، فالخوف والمصالح الشخصية لا بد أن تؤدي على أية حالة إن قريباً أو بعيداً إلى التسليم . ويوجد في كل مصر الأشخاص الذين سنحتاج إليهم ليشيروا أية حركة مرغوب فيها في أي مستوى اجتماعي أو ثقافي . ومتى بدأت الخطوة الأولى تبعتها كل ما يبقى من تلقاء نفسه . والافتقار إلى العقيدة ينتهي دائماً بالهزيمة وتصبح المقاومة عبثاً . على أنه يمكن أيضاً أن نحقق أموراً كثيرة عن طريق اعتقادات معينة يغذيها

التعصب الشاذ . ويمكن الاستعانة بمسائل الرياضة البدنية والحب والدين فى داخل بلاد الأعداء . فمن ناحية فإن مثل هذه الشئون المنفعية يمكن التأثير بها فى رأى العام . الذى هو أعظم مبياعد لنا وسنكون دائما أقوى من الديمقراطيات بقدرتنا على أن نقود رأيهم العام وفاق مشيئتنا فالديمقراطيات لاتستطيع أن تدافع عن نفسها أمام مثل هذه الهجمات لانها من طبيعة نظامها وإلا أصبحت هى نفسها أوتوقراطية . أما الديكتاتوريات فإنها فى مأمن على كل حال من مثل هذه الاسلحة وليس ثمة ما يدعوها للخوف من أمثال هذه الهجمات وهذا من شأنه أن يوجد فارقا كبيرا بين الفريقين حتى ليصبح التباين العظيم فى القوى الحربية حياله عديم الأثر)

وفى مكان آخر يروى المؤلف نقلا عن هتلر نفسه أنه قال (ان لدى فكرة خاطئة جدا من ماهية الدعاية ، فإن التأثير الظاهر على الناس هو جانب واحد منها ، وجانب برىء تماما ولكن لابد منه لأنه لا مفر من التأثير على الجماهير لتحضير الأرض اللازمة . ولكن العقدة الحقيقية هى الوصول الى الرجال ذوى الأهمية وإلى طائفة تكون مجموعة متنوعة منهم . يجب أن أكون لنفسى جوا من النفوذ هذا هو كل ما هنالك ، ولكن هذا ليس سهلا مع ذلك . إن النتائج التى وضعتها نصب عيني لا يمكن الوصول إليها إلا بإفساد مستمر للحاكمين والمالكين . ثلاث نقط أساسية فى دعواتنا هى المزايا العملية والألفاظ المعسولة والإطماع أى إرادة الوصول إلى الحكم)

وسيان صح هذا عن هتلر أم لا فإن ما حدث للبلاد التى قضى عليها سوء الحظ بأن تقع فى مجال المانيا الحيوى يؤيد هذا الكلام .

فقبل كل غزوة قامت بها ألمانيا كانت ترتفع فى البلد المختار مرة واحدة وفجأة النداءات الحزبية والمشاغبات ثم تشور الأقليات ويظهر جيش جرار من الجواسيس والوكلاء الذين يرتدون أزياء الطلبة والخبراء التجاريين والسياح . هؤلاء هم طيور النحس الذين كانوا يشاهدون فى كل بلد قبيل غزوها ومهمتهم الاتفاق مع وكلائهم السياسيين ومددهم بالأسلحة والأموال فإذا جاء يوم الغزو نادوا بسقوط حكوماتهم وتأليف حكومات أخرى منهم تستظل بالحماية الألمانية . حدث ذلك فى تشيكوسلوفاكيا حيث قام كونراد هينلين حافر قبر أوروبا الوسطى وزعيم الألمان السوديت وفى النمسا حيث ظهر سايس انكورات وزير الداخلية الذى سمح للجيش الألمانى بدخول النمسا وفى الترويج حيث تقلد كويسلنج الذى صار اسمه علما على الخونة وأفراد الطابور الخامس السلطة بمعونة الألمان وفى هولندا حيث صرح أنطون موتسرت زعيم هولندا فإنه وأعضاء حزبه لن يدافعوا عنها .

وليس من الضروري أن يأخذ استغلال الدعاية هذا الشكل الحاد . فعندما تنفث الحروب يبدو خطر الدعاية فى غرف نواذى الصداقات الدولية . وقد يكمن وراء الجهود الفردية لطوائف خاصة بحيث تقتصر نتيجته على كسب مادية لدولة ما ، فتقوم شركاتها بأهم الأعمال العمرانية والاقتصادية أو كسب أدبى وثقافى ينشأ من الإعجاب باداب وتقاليده وتاريخ دولة ما وهو كسب ليس بالفضيل إذا لاحظنا أن هذه العوامل يمكن أن تآثر عن قرب أو بعد فى النواحي السياسية ويمكن أن تستغل وقت الحروب

* * *

هل تستطيع الديمقراطية الجديدة أن تجمع بين الحرية الممنوحة للأفراد وبين الحيولة دون المصير التعس الذي ترددت فيه دول أوروبا الصغرى . إن هذه الدول حافظت بأمانة على الحياد الدقيق فى وقت كان فيه الحياد بلاهة وأطلقت الحرية لأفراد يعلم الجميع أنهم خائنون لأنها لم تتحصل على الأدلة الرسمية . تلك الأدلة التى ظهرت بعد الغزو النازى

هل تقف الديمقراطية الجديدة هذا الموقف فتضحى بنفسها مختارة فى سبيل الحياد والحرية ؟ الحق أنها زاهدة فى هذه الشهادة المزعومة . أنها تعتبرها حماقة وغفلة أن تترك بعض الناس يقوضون بناء الوطن بحجة أن الأدلة الرسمية لم تتوفر .

حقا أن ميزة الديمقراطية هى فى حرية الآراء واختلاف الأفكار وتباين النزعات واحتفاظ كل واحد بعقيدته . ونحن لا نمانع فى هذا ولكننا لا نسمح بأن نستغل ، فيستغل ذلك كله فى غايات مدبرة وأمور مغرضة . ففى المجتمع الديمقراطى مواد متفجرة من التوتر والتفرق والحرية والتهديب الناقص وطغيان النواحي المادية . ولئن اقتضت طبيعة بنائه ذلك ، فإن بناءه نفسه يتوقف على أن تظل هذه المواد بلا انفجار أو إثارة . ورغم أن الإنسان خير أكثر مما هو شرير . وشريف أكثر مما هو دوني . فيجب أن لا ننسى أن الشر أعظم طاقة . من الخير وأن أوقية من السم تفكك بالمشات وأن ثغرة واحدة تهدم البناء كله . وأن رجلا فردا يشعل فتيلة يعود من الثقاب لا يساوى شيئا يهدم ما أقامته أجيال وما رفعه ملايين .

* * *

ولقد شوهد دائما أن سقوط الأمم والمجتمعات لا يعود إلى أمراض يصاب بها المجتمع بقدر ما يعود إلى فساد الأفراد وأثره المدمر فى ميدان الاجتماع والاقتصاد والسياسة «وإن من المزيف» كما يقول أحد الكتاب الفرنسيين «الزعم بأن الأخلاق الفرنسية كانت سنة ١٩٣٩ منهارة ، فإن ملايين الأزواج كانوا فى فرنسا يحيون حياة بسيطة شريفة ولكن لم يكن هذا شأن ثلاثة آلاف شخص فى باريس يزعمون - كما يقول بيرون الكون لأنهم ينامون فى ساعة متأخرة من الليل !»

وليس معنى ذلك أن نقيّد حريات العاملين فى المجتمع ، ولكن معنى ذلك أنها ستراقب دائما وستلاحظ بالعين الساهرة . وفى إدارات خاصة من إدارات الدولة ملف لكل هيئة وكل عامل فى المجتمع . فإذا ثبتت خيانة هذا الفرد أو الهيئة فإن الدولة لا ينبغي فى الديمقراطية الجديدة أن تتردد فى الحكم عليه بأشد أنواع البطش والعقاب .

إن حريات العاملين فى المجتمع ستكون أقل الحريات إطلاقا وأما فى الديمقراطية الجديدة لسبب واحد هو أن عملهم الوحيد هو المساس بحريات الناس . فالذين يجاهدون منهم فى الميدان الشريف سيتصرفون أخيرا ولن يضيرهم مراقبة الدولة أو احتكاكها رغم أن احتمال ذلك بعيد بالنسبة إليهم . وهم أنفسهم لن يثوروا لذلك . لأن واجبهم لا يتنافى مع واجب الدولة . فلماذا تدخلت الأهواء وشوّهت الحقائق من ناحية الدولة فيمكن أن يحمل الموضوع كله على محمل التضحية من جانبهم وهم الذين لا يترددون فيها . والذين يصيدون فى الماء العكر ويجعلون همهم إثارة الرأى العام

وبث الشك والذعر فى النفوس ، والذين يعملون لأغراض وضيعة ، ويكسبون من الآلام والدموع . سيعلمون أن يد الدولة فوق أيديهم وأن عيونها ساهرة على حماية الوطن وسيقفها مصلت على أعناقهم .

إن سمة آداب يجب أن تكون مفهومة جيدا من كل من يتصدى للعمل فى المجتمع . إن المال والشهرة والمراكز والشهوات يجب أن لا تنال من نفسه منالا ولا تفتنه عن واجبه . وعليه أن يتذكر أنه يشهر حربا عدته فيها الإخلاص ونقاء الضمير وشرف المقصد . وعليه أن يعرف قبل أن يجرب أن كل الوسائل الموجودة فى الدنيا تعجز عن أن تعوض أداء الواجب وتنفيذ ما يقضى به الضمير . وأن اللحظة التى يترك فيها مثله الأعلى هى اللحظة التى يختم فيها حياته العامة ويخسر فيها مستقبله وإن أثرى ووصل إلى أرقى المناصب

على الصحفى والممثل والمذيع والمعلم والكاتب والطبيب ورؤساء الجمعيات والأحزاب والمؤلفين أن يسألوا أنفسهم أهم أنصار مبادئ ودعاة أفكار أم هم تجار يغرون بالناس ويبيعون العقائد والأفكار فى سوق الشهوات والأهواء كما تباع السلع فى السوق السوداء

كيف يمكن أن نغرس هذه العقيدة فى قلوب الناس ونربطها على قلوبهم ونضعها قيد أبصارهم ؟ لقد كانت تلك أمنية الحكماء منذ القدم وما استطاع واحد منهم أن ينال منالا أو يظفر بنجاح

إن النفس البشرية غريبة معقدة أشد التعقيد . أنها خيرة مادامت قانعة بحياتها الخاصة متمتعة بحريتها الشخصية . أنها شريفة وسامية عندما يزاول صاحبها التجارة أو يحترف الصناعة أو الزراعة ويعيش

حياة طيبة فى جو هادىء . ولكن عندما يخرج صاحبها إلى المجتمع فيحاول أن يفرض رأيه على الناس أو يؤثر فيهم أو حتى يرشدهم بما يعتقد أنه الحق فالله وحده يعلم مدى صموده لهذه التجربة القاسية . إن غمرات الدنيا ليست سهلة . وما أكثر ما تنهزم النفس فى هذا النضال . فالإغراء الإيجابى قوى من ناحية الشهرة والشهوات والإغراء السلبى قوى من ناحية غفلة الجماهير والدفاع عن المبادئ بعد ذلك مهمة عتيقة لا طلاء فيها فضلا عن أن النضال المستمر يفسد الشخص بقدر ما يفيد . ويحدث أن يجعله ضيق الأفق متعصب الرأى قاسى الحكم على مخالفيه أكثر مما يجعله رحبا لينا مقدراً لأراء الغير .



خاتمة

عند مفترق الطرق...

لو أننا أغمضنا أعيننا ، ومحونا من ذاكرتنا كل صورة للتقدم العصري الحديث ، ورجعنا إلى الوراء خمسين عاما ثم تمثلنا الحالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لأوروبا وقتئذٍ لدهشنا أشد الدهشة من التماثل بين ذلك العهد وبيننا في عهدنا الحالي .

كانت الحالة الاجتماعية قلقة مذبذبة تمر بفترة انتقال من جمود العصر القديم إلى تحرر العصر الحديث ومن التقاليد القديمة إلى العادات الحديثة وكانت المرأة تحاول متعشرة أن تستنشق هواء الحرية ونسمات الاستقلال وتجاهد في سبيل مكان لها في الحياة بين سخرية الرجال وضحكاتهم لهذه المحاولات .

وكانت الأمية منتشرة كما هي عندنا وربما أقل ، والخرافات سائدة ، والحالة الصحية سيئة ، والناس فريسة سهلة للأمراض الوبائية والضعف المتسبب من سوء التغذية ورداء المساكن .

وكانت المدينة تشبه المدينة عندنا . طرقات مزدحمة متداخلة ، وشوارع تنفزع منها الحوارى والأزقة الملتوية ، وبيوت تتداعى ، ومصانع وسط المساكن يسود دخانها أعالي البيوت ويشهد بناؤها

بالنزعة التجارية التى لا تراعى شيئاً عن مقتضيات الصحة أو الراحة لمن يعمل بها .

وكانت القرية هناك تشبه قريتنا فى الوسائل العتيقة فى الزراعة والمحصول الضئيل وجو القرية الثقيل وما يسوده من ظلام وخمول .

وكانت الحياة الاقتصادية تماثل حالتنا الاقتصادية الآن فى انخفاض مستوى المعيشة والاكتفاء بالضرورات الماسة من وسائل الحياة والاعتماد على الزراعة كمورد أساسى وانخفاض الأجور وتجاهل حقوق العمال .

ولم يكن هناك فرق كبير فى الحالة السياسية فالفهم القديم للسياسة والحكم كان متكاملاً من نفوس الحكام الذين اعتبروا واجبهم هو حكم الشعب والتسلط عليه وتركه فى مهاوى الضعف والجهل حتى يسلس لهم قياده ويسهل عليهم حكمه فكانوا يزجون بقادته وزعمائه والمنادين بالنهضة والعاملين فى المجتمع إلى السجون القذرة التى أعدت للمجرمين . وابتدأت أولى بذور الديمقراطية تتفتح فى بعض البلاد الديمقراطية ولكنها كانت ديمقراطية مشوهة متلبسة بأدران الماضى متأثرة بالعهد الغابر . كانت ديمقراطية سياسية وليست اجتماعية سلبية وليست إيجابية . فلم تر الدولة فيها من واجبها أن تقوم بالخدمات العامة ولا أن تساعد على ترقية الحياة أو تعزز من كرامة الفرد ورفع مستوى المعيشة أو تدخل ميدان الاجتماع فتبنى المساكن الجديدة الصحية وتؤمن العمال ضد البطالة والضعف والمرض أو تعمم التعليم .

هذه المقارنة الأمنية تبين لنا أننا مسبوقون بخمسين عاما وأنا الآن تقف فى موقف وقفته الدول الأوروبية ذلك الحين ثم تركته وسارت بينما لم تستطع اللحاق بها فلماذا؟؟؟ ذلك يرجع إلى أسباب كثيرة أهمها أننا - ويجب أن نصارح أنفسنا بهذه الحقيقة - لم نسم بعد إلى فهم العصر الجديد فهما شعبيا ولمن نستسغ بعد أو ضاعه أو نشارك فى حضارته أو نؤمن بأهدافه ومثله العليا .

أنا عندما نسمع كلمة الديمقراطية أو المثل العليا أو الحضارة أو العلم نسخر منها ونحكم بأن هذه كلها ألفاظ جوفاء وقد انعدمت ثقتنا فى أنفسنا وقادتنا وفى شرف الإنسان ونبله وفى مستقبل العالم كله فاصبحت دلالة هذه الكلمات كلها تنصب على الناحية الثقافية فيها ولقد قال السيد جمال الدين الأفغانى من خمسين سنة (إن المسلمين قد سقطت همهم ونامت عزائمهم وماتت خواطرهم وقام شيء واحد فيهم هو شهواتهم) ونحن نرى أثر ذلك باقيا ظاهرا فى هذا الاستهتار والجهل واليأس وقد أصبح كل فرد يزعم الخبرة ببواطن الأمور ويأول كل شيء كما يجب ، ويعتقد أن ظاهر الشيء لا يأخذ به إلا المغفلون وأما الباطن فهو ما يعتقدوه . وقد تصح هذه النظرية فى حالات خاصة كعدم الثقة ببعض العاملين فى المجتمع كما أشرنا إلى ذلك من قبل على أن إطلاقها عموما هو محض خطأ .

* * *

إن الشعوب فى تقدمها العقلى ونمو تفكيرها تم بثلاث مراحل . الأولى هى مرحلة المعرفة المطلقة والبحث فى كنه الظواهر الطبيعية والثانية مرحلة البحث عن الأفعال الأولية والمسائل الميتافيزيقية والثالثة

مرحلة البحث اليقيني حيث يتحد العقل والملاحظة والعلم والتجربة وتقوى ملكة النقد . ويمكن تطبيق هذا القانون - قانون الدرجات الثلاث الذى قال به أوجست كونت- على تاريخ البشرية على أساس أنها قد اتمت الدرجة الأولى فى عهد المدنيات القديمة من مصرية وبابلية وأشورية وختم ذلك العهد قبيل ظهور المسيح ، ومن هذا التاريخ حتى عهد النهضة الأوروبية «حوالى سنة ١٥٠٠ ميلادية» والعالم يتسكع حول الدرجة الثالثة ويتساءل فى بطلًا وبمناقشات عقيمة بلغت الحد الأقصى من التفاهة والملل عن علل الوجود وسبب خلق العالم ويتمسك بنص قديم أو جملة يعطيها من القداسة ما يجعلها محورا للنقاش شهور وسنين . ولكن هذا العهد قد وضع الأساس العقلى الذى نهض ببناء الحضارة الحديثة وقامت عليه عمائر الدرجة الثالثة النهائية . وفى نظرنا أن هذا الأساس العلمى يعود الفضل فيه إلى عاملين . الأول فلسفة اليونان الباهرة التى ظهرت فى جمال أخاذ وبلاغة باهرة على أيدي سقراط وأفلاطون وأرسطو . والثانى هو الإسلام ، فإن محمدا تزعم العالم القديم فى ثورته على الخرافات والترهات التى كانت تخنقه وحطم الأوضاع الاستبدادية التى حكم الإنسان هذه العصور . ومن المؤسف أن العالم لم يتتفع كثيرا من فلسفة اليونان ونهضة الإسلام هذه الفترة ، ولعل أسهل تعليل لذلك هو أن العالم لم يكن قد تهيأ بعد لبلوغ هذه الدرجة لذلك سرعان ما خمدت فلسفة اليونان كما خمدت نهضة الإسلام واستمر ذلك سبعة قرون . وحوالى سنة ١٥٠٠ قامت بأوروبا نهضة كان غرضها إحياء العلوم القديمة وابتداء عهد البحث الحر الذى لا يقوم على غير الأدلة

العلمية والنقد العقلى وهو العهد الذى كانت حضارتنا جنى غرسه
وثمرة زرعه .

ويظهر أننا لم نتعد الدرجة الثانية أو أننا مازلنا فى بداية الدرجة
الثالثة تساورنا الشكوك القديمة وآثار العهد الماضى ونحن نستطيع أن
نتخذ من الحملة الفرنسية على مصر حدا فاصلا بين عهد الدرجة
الثانية وعهد الدرجة الثالثة . فقبل الحملة الفرنسية كانت مصر تشبه
الولايات المحكومة بأمرأه الإقطاع فى أوروبا ، وكانت دعائم الحياة
هى دعائم الحياة فى العصور الوسطى . ولما جاء نابليون كان يحمل
طرازا جديدا من الحياة أشد جدة وغرابة من مدافعه وأسلوبه فى
الحرب وكانت هزيمة المماليك إيذانا بانتهزام اجتماعى أعظم من الهزيمة
السياسية وكان من حظ الشيوخ الذى سلموا القاهرة سنة ١٧٩٨ أن
يشهدوا إلى جانب سقوط حكاهم وزعمائهم من الغز والشركس
دخول جراثيم عهد جديد إلى هذه البلاد . فلم يكن نابليون فاتحا
سياسيا فحسب ولكنه كان ممثلا للحضارة الحديثة وحاملا ثورة العقل
إلى الأرجاء الدافئة بأوهام العصور الوسطى .

ولكن الفتح الاجتماعى لم يكن حاسما كالفتح السياسى ، وذلك
يعود إلى أن الولاة الذين تقلدوا الحكم فى مصر بعد خروج الحملة
الفرنسية حتى عهد قريب كانوا من الجيل القديم الذى لم يفهم الروح
الحديثة . ولم ينجح من هذا الجهل محمد على باشا واسماعيل باشا
الذان يمكن أن يقال إنهما مؤسسا مصر الحديثة . فمحمد على جهل
الروح المصرية وتناسى الشعوب بمجرد تفرده بالسلطة وتمكنه منها
وفضل أن يستعين بالترك الذين استقدمهم من موطنه الأول . كما أن

استبداده وابتساره قضى على كثير من أعماله بعد وفاته . وأما
اسماعيل باشا فرغم أن رغبته فى الحضارة العصرية كانت شديدة إلا
أن فهمه لكيفية النهضة وأسسها وداعائم العصر والحضارة لم يكن
عميقا فضلا عن أنه كان مستبدا هو الآخر فاكتفى بمحاولة تغيير بعض
المظاهر والتقاليد وإقامة بعض المؤسسات الحديثة التى لا شك فى
نفعها وإن كان ثمة شك فى أنها تساوى الثمن الباهظ الذى دفعته
مصر لها .

ثم جاء الانجليز هذه البلاد وقت أن ابتدأنا نستروح نسيمات الحرية
ونستشرف مستقبلا عظيما ففوضوا على ذلك كله وكانوا نقطة تحول
عجبية فى تاريخنا السياسى وأضاعوا علينا خمسين سنة قضيناها فى
الدوران واللف فى دائرة واحدة ضيقة كما يدور الثور معصوب
العينين الساقية طول النهار .

لهذين العاملين وقفنا حيث كنا فى عهد الحملة الفرنسية .
وباستثناء قلة المثقفين فى المدن فلا يزال الفلاح فى هذا العهد كما كان
منذ مائة سنة لم تتغير نظرته إلى الأمور أو يتقدم فهمه للحياة .

حقا أننا تقدمنا فى بعض النواحي . ولدينا الآن مظاهر حضارة
حديثة جدا . فإن الاختراعات والاكتشافات تزداد وتنقل وتقتبس فى
أشهر معدودة ولكن الروح المبدعة لها التى تطلبها من الأعماق وتحث
ضغط الحاجة أو الضرورة أو الشوق أو الرغبة والتى بحثت وراءها
السنين والأعوام ودفعت لها ثمناها الفادح عرقا وعملا لا يمكن أن تنقل
أو تقتبس .

وهكذا صيرنا نقتبس آلات ومعادن وجماد ومظاهر نبذو فيها
كالمقصب ، الجاهلين حتى إذا قيل إن طرزاً استحدث أو اختراعاً جديداً
ظهر نبذنا الأمدح السابقة ، تطلبنا هذا الطراز الجديد . أما أن نعمل
ونبدع ونبتدع ونحتشف فذلك ما عجزنا عنه رغم أن عندنا جامعات
وبرلمانات وأحزاب كما عندهم

بل إن هذه المظاهر نفسها تبدوا عندنا نائمة فاقدة الروح كأنها في
غير موضعها ومكانها وليس لها ثبات ولا عراقة ولا قداسة في
النفوس . وعندما نزاولها نزاولها مزاولة سيئة غشومة فجامعاتنا
أحجار وأبنية فاقدة الروح ، وبرلماننا دار اجتماع وأحاديث ومهارات
، ومدارسنا أماكن للمعلومات الجافة التي تحفظ حفظاً وتلقن تلقيناً

حتى لو برعنا أستخدم هذه المقومات والمظاهر والطرق فاننا لن
نستطيع المشاركة الحقيقية في حضارة العصر ما دام الشعب يعيش
بروحه في أجواء القرون الماضية ويرفض أن يفهم شيئاً من أصرار هذا
العصر أو يدرك جماله وروحه . إننا لو أعطينا متوحشاً شوكة ومعلقة
وسكيناً لأبى استعمالها نيس لأنه يجهل ذلك فهو يستطيع أن يتمرن
على استعمالها في براعة القردة وتقليدهم - ولكن لأنه لا يفهم سبب
تقيده باستعمالها . إنه لا يتمتع بوراثة مئات السنين من التقاليد
والعادات ولم تتفاعل في أغوار نفسه الأدوار المتتالية التي أنهت
أخيراً إلى هذه المظهر .

ويمكننا أن نقارن بين بعض رجالنا المسئولين الذين يتضايقون من
لباس النسرة وأدب الاتيكيت والمائدة حتى ليرفضوا بعض الأحيان
التقيد بها في الحفلات الرسمية وبين ذلك الانجليزى الذى يقولون عنه

إنه لم يفته وهو وسط الزنوج أن يلبس بدلة العشاء وأن يخلق ذقنه كل يوم . هذا المثل يوضح لنا أهمية تأصل الفهم بحيث يشمل كل شيء ويصير عادة وطبيعة ثانية .

ولنا فى اليابان مثل آخر ، فرغم أنها قد نقلت كل وسائل العلم الحديث والفن الألى واتقنت استخدامهما إلا أن هذا التقدم لم يشمل روحها وفهمها ولذا لم تستطع الانسجام مع العالم الحديث ، ولابد - إن لم تغير عاداتها وفهمها - أن تهزم (١) ليس لأنها ضعيفة ولكن لأنها بهذا الشكل فى غير مكانها وزمانها . وموقفها غير طبيعى تاباه قوانين الحياة .

إن الحضارة الأوربية ليست هى آلات الراديو والتليفزيون والسيارات وليست هى العلم والصناعة والتجارة ولكنها أولا وقبل ذلك كله الحرية والنظام والشرف والعدل الاجتماعى والاعتراف بحقوق الإنسان . إن (النفس) هى أساس كل حضارة أوروبا . هى التى تختفى وراء كل مظهر من مظاهر صناعتها أو علمها . والعلم رغم قوته وعظمته ليس إلا وسيلة من وسائل النفس تستطيع أن توجهه كيفما تريد .

وقد يكون لليابان عذر فى عدم استساغتها للحضارة الأوربية لأن نظيرتها إلى الحياة وفهمها للأشياء يخالف النظرة الأوربية ولكننا لا نطيع التزرع بمثل هذه الحجة لأن أصول الحضارة الأوربية غرست أول مرة فى الرادى النيل وأعطت أول ثمارها للمصريين .

ولين كان هناك خلاف ضئيل بين الطابع القومى المصرى وبين

الطابع الأوروبي فإن نظرنا إلى الحياة وفهمنا للأشياء لا يتخذ يفرق عن أوروبا . ولسنا مع ذلك ندعو إلى العادات الأوروبية ولحنا ندعو إلى الأخذ بحضارة العصر الحديث التى تعود عناصرها إلى مصر والعرب وأوروبا والتى يسمونها خطأ بالحضارة الأوروبية . ونحن لا نطلب من الناس أكثر من أن يعيشوا بعقولهم وأفهامهم فى هذا العصر كما يعيشوا بأجسامهم فيه .

وفى الحقيقة إننا لسنا مخبرين وإن وقفنا على الطرق ، إن موقع مصر الجغرافى من ناحية يحتم عليها مشاركة العالم والأخذ بنصيبنا فى حضارته . والعلم من ناحية أخرى غادر حدوده الإقليمية وأبراجه العاجية وخلع عنه ثوب الفلسفة الموضوعية المجردة فأصبح خوضاً حيوياً هاما فى الحياة العملية والمنزلية وفى ميادين الاقتصاد والزراعة والتجارة والصناعة فضلاً عن أنه يحطم - بقدر تقدم فن الطيران - حدود الدول والحواجز الطبيعية والاجتماعية .

عند مفترق الطرق . حيث تقف الأمم مترددة حيرى بين الأقدام والأحجام وحيث يقف الشاب وقد ترك وراءه عالماً من الطفولة غير المسئولة والأنانية واستقل أمامه عالماً من العمل والتفكير والخدمة العامة .

هذه الأمة هى مصر . وهذا الشاب هو الشاب المصرى .

لقد اتبحت لنا فرصة أخرى للعمل . فرغم أننا لا نأمل كسبنا مباشراً وراء هذه الحرب إلا أننا لا نستطيع أن نقف على قدم المساواة مع الأمم العظيمة التى أثقلتها أعباء الحرب ونضع خرابتنا التى شادها

الضعف والكلال إلى جانب الشوامخ التي دمرتها انقنابل ، ونستصعب أن نعمل مع العالم فى جهاده السامى فى سبيل التشييد والتعمير وإنشاء عالم أفضل .

إن لشباب هذا الجيل أن يفخروا بما ألقى إليهم من تبعات وأعمال . إنهم (المختارون) ليختموا ماضيا ويبدأوا مستقبلا تختمر الآن فكرته فى النفوس ويتبلور بناؤه فى القلوب وتبدو إرهاباته وتدق بشائره فى الأفق القريب الحافل .

إن عليهم أن يشكروا الحظ الذى أتاح لهم أن يكونوا رجال هذه الفترة التاريخية الدقيقة من حياة مصر ، وأبطال دور الانتقال الذين سيظل اثرهم خالداً فى الأجيال القادمة ، والذين سيذكرهم الأبناء والأحفاد فى عهود مقبلة بعيدة ، والذين سيكتب عنهم التاريخ أنهم الذين عملوا فى أقسى المناسبات وأصعب الظروف ، والذين ضحوا حين كانت التضحية رائعة عظيمة لازمة للنهضة ، والذين بذروا البذور وتعهدوها بالسقى والرعاية وتحملوا تكاليفها بدون أن ينظروا إلى الثمر أو يدركوا يوم الحصاد

إن بأيديهم أن يتشلوا مصر من هذا الحاضر المهين والحياة المظلمة ويبدؤا مصر العهد الثالث ، مصر السعيدة القوية ، وليس ذلك مستحيلاً أو خيالياً فقد أثبت الشعب المصرى دائماً انه عندما تتضح الغاية وتخلص النية وتوحد الجهود ينفذ ما يريد ولو كان مستحيلاً لقهره أو خيالا لحقه

ومن الناحية العلمية فليس لنا أن نياس يحق لنا أن نامل ونحن

الأمم العظيمة التي أثقلتها أعباء الحرب ونفّض خرائطنا التي شادها الضعف والكلال إلى جانب الشوامخ التي دمرتها القنابل ، ونستطيع أن نعمل مع العالم في جهاده السامي في سبيل التشييد والتعمير وإنشاء عالم أفضل .

إن لشباب هذا الجيل أن يفخروا بما ألقى إليهم من تبعات وأعمال . إنهم (المختارون) ليختتموا ماضيا ويبدأوا مستقبلا تختمر الآن فكرته في النفوس ويتبلور بناؤه في القلوب وتبدو إرهاباته وتصدق بشارته في الأفق القريب المحافل .

إن عليهم أن يشكروا الحظ الذي أتاح لهم أن يكونوا رجال هذه الفترة التاريخية الدقيقة من حياة مصر ، وأبطال دور الانتقال الذين سيظل اثرهم خالداً في الأجيال القادمة ، والذين سيذكرهم الأبناء والأحفاد في عهود مقبلة بعيدة ، والذين سيكتب عنهم التاريخ أنهم الذين عملوا في أقسى المناسبات وأصعب الظروف ، والذين ضحوا حين كانت التضحية رائعة عظيمة لازمة للنهضة ، والذين باءوا البذور وتعهدوها بالسقى والرعاية وتحملوا تكاليفها بدون أن ينظروا إلى الثمر أو يدركوا يوم الحصاد

إن بأيديهم أن يتشكروا مصر من هذا الحاضر المهين والحياة المظلمة ويبدأوا مصر العهد الثالث ، مصر السعيدة القوية ، وليس ذلك مستحيلاً أو خيالياً فقد أثبت الشعب المصري دائماً أنه عندما تتضح الغاية وتخلص النية وتتوحد الجهود ينفذ ما يريد ولو كان مستحيلاً لقهره أو خيالياً لحقه

ومن الناحية العلمية فليس لنا أن نياس يحق لنا أن نامل ونحن
نعلم أن ٩٠٪ من مياه النيل تضيع في البحر الأبيض ويمكن الانتفاع
بها في زراعة عشرات الملايين من الأفدنة من الصحراء المهملة ،
والمعادن موجودة بكثرة والقوة المحركة يمكن استنباطها من مساقط
المياه فضلا عن وجود البترول

فبعث مصر العظمى إذن يقوم من الناحيتين المعنوية والعملية على
أسس حقيقية ثابتة ولا يمكن أن يكون خيالا أو أمانى ولا ينقصه
للتنفيذ إلا إيمان الشباب به وإجماع الأمة عليه .

واننى لأمل أن ذلك العهد لن يبطيء وإن شباب الجيل سيدركون
قريبا واجبههم ويوظفون ضميرهم الاجتماعى وشعورهم الوطنى
وسيمؤمنون أن قوتهم وشبابهم هى للوطن والملك بقدر ما هى لهم
ولبيوتهم .

إن التبعة ثقيلة على الشباب المثقف بصفة خاصة . إن الشاب
المثقف فى مصر عليه أن يحمل تبعه عشرة شبان ، لأن بإزائه تسعة لا
يعملون . ويجب أن يعمل عنهم حتى تأتى اللحظة التى يتشقف فيها
الجميع ويتعلم فيها كل فرد تعليما كاملا .

فإذا آمن الشباب بهذه العقيدة وأدوا واجبههم الوطنى والاجتماعى
فستتهى هذه الفترة الطويلة العصيبة من فترات الانتقال وستترك
وراء ظهورنا مفترق الطرق لنسير إلى مشرق الشمس والأنوار .



فهرس

صفحة	
٥	مقدمة الطبعة الثانية
١٠	مقدمة بقلم المؤلف
	الباب الأول
٢١	الأسس النظرية والفلسفية للديمقراطية الجديدة
٢٢	الفصل الأول : الغاية والوسيلة
٣٣	الفصل الثاني : فهم جديد للحياة
٤٩	الفصل الثالث : فهم جديد للدين
	الباب الثاني
٧٩	الدولة في ظل الديمقراطية الجديدة
٨٠	الفصل الأول : في الدولة
١٠٢	الفصل الثاني : الحرية
١٢٣	الفصل الثالث : النظام
١٣٥	الفصل الرابع : العدل الاجتماعي
١٥١	الفصل الخامس : الشرف
	الباب الثالث
١٥٩	المجتمع في ظل الديمقراطية الجديدة
١٦٠	الفصل الأول : النقد والعمل
١٧٧	الفصل الثاني : المرأة
٢٠٩	الفصل الثالث : العاملون في المجتمع
٢٣٣	خاتمة

هذا الكتاب

استخدم أكثر من كاتب تعبير « ديمقراطية جديدة » واستهدفها فرانكلين روزفلت في أعقاب الحرب العالمية الثانية عندما تحدث عن «الحريات الأربع» ووضع الزعيم اليسارى الصينى ماوتسى تونج كتابا باسم « ديمقراطية جديدة » وهو ماينم على تمسك اليمين واليسار باسم «ديمقراطية» ورغبتها - في الوقت نفسه - فى تقديم الجديد

وقد سلك المؤلف المسلك نفسه من زاوية عربية / إسلامية فجاءت إضافاته مما لا يوجد في الكتابات الأوروبية والأمريكية . مثل «فهم جديد للدين» «والنقد والعمل» «والعاملون فى المجتمع» «والمرأة» ، فضلا عن المعادلة التى أجراها ما بين الحرية من ناحية «والنظام» من ناحية أخرى.

والأستاذ جمال البنا كاتب سياسى بقدر ما هو كاتب إسلامي
ابرز كتبه السياسية «ظهور وسقوط جمهورية فايمار» ...

دار

Bibliotheca Alexandrina



0473403

التمن خمسة جنيهات